



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشارح هو انسان آه لا يرتاب في ان حامل الضمير مذكور صريحا وهو البني اذا خصوصية
 انها جارت من تلقا ولا م التعريف فهو لا يندش صراحة فان قلت ان لام التعريف مع
 ذيلها كلفظة واحدة فيقول على تضمن الموضع بهذا الاعتبار وان البني ان حل على افراد الكمال
 كما سيجي من الشارح فيكون لفظ مجازا عن اخصا فيتضمن فلم يجد بهذا الوجه لكنه بسبب
 في نفسه بعدا اما اول فلان كونه لفظا واحدا لشدة الاستزاج انما هو في الاحكام اللفظية
 من ظهور الاعراب في الآخر كونه لفظ مركب حقيقة والمركب انما يدل على معناه بدلا لكل جزء
 على معناه مطابقة كما نص عليه السيد قدس سره ولفظ نبي الذي هو جزء لفظ البني وال
 على معناه واللام يدل على التعيين فوضع الضمير مذكور صراحة واما البعد الثاني فظاهر لان
 اختيار المجاز حتى يخرج ذكر الموضع عن الصراحة مالا وجه له والتعريف سمي حقيقة وهو لفظ
 او لفظي وهو المناسب لاشان عبارات اهل الملة من القدماء وهو منقول منهم ايضا
 فانهم كثيرا ما يوردون التمثيلات ونحوها في التعريفات والتخصيص بالانسانية اما لانه لم يظهر
 نبوة الملائكة عليه السلام واما يمكن فتفق على نفى النبوة عنهم وتيقه نظر لمن له قدم را سخ
 في العلوم واما لان البحث عن نبوة الانسان وليس اشارة على الرجل لدخل مريم فان
 القول بنبوتها مرجح بل لانما سياتي في المفاد فليأخذ بصح وتيقه اشارة الى انه لو كانت

ثبت نبوة المرآة لدخلت وآيضا اشارة خفية الى معنى الكمال فان الانسان معنى قوله
 التبليغ ما وحى اليه آه الوحى هو الاشارة والسفارة والاتقاء فى القلب والقول الخفى والموحى
 هو الله تعالى ولا يتوهم انه تعريف الشئ باخذ المعرفة فيه فان العرف جرى بتفصيل الوحى
 بالاتقاء فى قلب رسول قوله وعلى هذا لا يشل آه بيان للواقع بان الذى شاء ذلك
 لو كان كما قيل فى نريد فلا يشمل التعريف ذمية اشارة خفية الى ان ذلك الشخص لو وجد
 كان نيا التبتة فوجب ان يعرف بموجبه يشمل فان الكتاب الحكيم نطقى بانه ما خلت له الاوه
 عليه ما ندرى اى نبى والنزير نفسه مخصوص بدلالة بعض كما قيل فى ان الله على كل شئ قدير
 فهدا ما ندرى وهو المدعى واما عليه ندرى وهو متبع فلم يكن موحى اليه من ان نقض التعريف فعلى
 الناقض عدة تصحيح دخول ذلك فى عالم الواقع والوجود واما زيدا بن عمرو فاكثروا على
 انه حين جئت شغل الشريعة واشتغل نيران الجاهلية كان ممنا من نبى نومه بالتوحيد
 والاسلام واليه يشير كلامه س اربا واحدا ام الف رب ب ادين اذ انقسمت بنا الاوه
 تركت اللات والعزى جميعا ب لك يفعل الرجل البصير ب وكلام الملل ودخل ايضا
 ما كل اليه ويتعظم على انه ما كان تبعا النبى ولكنه افلح بصيرة قلبه واما استبعدوا الفلاح
 بلا توسط نبى بل جردوا بقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته اى ارسال الرسل
 وانزال الكتاب لاتبتم الشيطان الا قليلا اى كنتم وآلية يميل كلام الواسل للنبى اعزى
 الشئح الاكبر محى الدين العزلى فى الفضل يعقودى من خصوص الحكم فى الربا بينين وعلى
 بنين التقديرين ليس زيد موحى اليه نقل من خارج عن البعض الا بما واليه ولا يدعى من تصحيح
 الا ان يقال هذا التعريف ما شور عن علماء الاسلام واما وجد اختلاف فيه فانظروا ان معنى
 الايجار ايضا من آدان ان عرفنا ما بين التكلفان عرفنا ذلك فى معنى الكلام انه يقتضى التعريف على ذلك
 التقدير فله ان عرف به التكلف آدان نقض بالافراد المقدرة كما نقض تعريف الجسم
 بالتشخيص وعرف التشخيص بحشو ما بين السطوح ب الجسم الغير المتناهى واصلح التعاريف ان
 يشمل كل فرد من افراد المعرفة والكوجبه الاول هو انظروا لا ستراحة عن هذه التكلفات
 المدودة فافهم والتكلف اخذ المفارقة المفهومية من التبليغ اعلم من الاعتبارى كما قيل

س
 على ما
 معنى ذلك

في المعاجز المعالج على نقل من الشارح ووجه الضعف المشار اليه باللم بعد الانعام العموم
 قوله وقد يخص آه يرد عليه قوله تعالى وكان رسولا نبيا في شان اسمعيل عليه السلام فان
 اولاد ابراهيم عليه السلام ممن هو قبل موسى عليه السلام كانوا حجة شرعية ابراهيم عليه السلام
 ولا يحسن ان يكون الرسول في الكريمة بالمعنى المراد من معنى اللزوم التكرار فان قيل
 ان المراد بالكتاب اعم من ان يكون منزلا عليه او كان حاظلا اليه ويكون عطف الشريعة
 على الكتاب تفسيره وليس المراد بها التجدد قيل بعيد فانه حينئذ اخصية الرسول في خفاء
 آلا ان ثبت ان نبيا ما كان حاظلا للكتاب ولان الانبياء الذين بعد موسى عليه السلام وقبل
 عيسى عليه السلام كانوا يحلون كتاب موسى عليه السلام والذين قبل موسى عليه السلام وبعد
 ابراهيم عليه السلام يحلون صحف ابراهيم عليه السلام والفرق الاول اكثر من الف بكثير
 فيكون الرسول بهذا المعنى اكثر بكثير من الالف مع ان العدد الذي قيل في الرسل لا يزيد
 على ثلثمائة الا ليسر آلا ان يقال ان للرسول معنى آخر سوى هذين المعنيين والتعدد على
 ذلك المعنى وعلى هذا لا يرد النقص بحذا فيه ولكن الجواب بان المراد بالرسول ما هو في
 اللغة اى السفير وبالنبي المبلغ الى الخلق احكامه تعالى اقول بالمعنى المراد للنبى وبالنبي
 ما هو في اللغة اعلم انه ورد في حديث الشفاعة المخرج في الصحيحين وغيرهما ان نوحا عليه السلام
 كان اول الرسل وهذا نص في انه لم يرسل قبله رسول ولا شك ان الانبياء كانوا قبله
 كما دم وشيث وادريس عليهم السلام وكانوا حاظلين بالشرائع التي كانت عندهم وقد نقل
 انه نزل لمصطف على آدم وادريس فكانت عندهم كتاب وشريعة مع انهم لم يكونوا رسلا
 فلا بد ان يكون للرسول معنى آخر غير ما ذكره الشارح والذي يفهم من الفتوحات ان
 النبى من جاءه انخبر من الله تعالى بما كمل والنبوة قسام نبوة تشريع وهو مجي الوحي بالاحكام
 الشرعية ولقسم الآخر مجي انخبر باليس فيه تشريع وهذه النبوة يكون في الاولاد ايضا
 ولعلم بهذا المعنى يطلق الشيخ فريد الدين العطار النبى المطلق على امير المؤمنين عثمان بن
 و المتبادر من لفظ النبى نبى التشريع فلفى التشريع ان يدعوا خلق الى ما دعى اليه
 من التشريع فمن قبل منهم فهو من يجرى عليه احكام المؤمنين ومن لم يقبل لا يجرى عليه

ع
 العقائد
 عبد الحليم
 راجع
 ١٠

فرقة واحدة فالزيادة لا يضر وهذا بعيد من وجه فان المراد الا فتراق في العقاب الى الفرق
المعمودة ولا شك ان عقاب الكفرة قبيحة في نفسها فاجعلها واحدة غير ملائم وهذا كلام
اخر وهو انه قد روي عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بني اسرائيل
افترقت على الاثنين وسبعين ملة وتفرقت امتي على ثلث وسبعين ملة كلها في النار الا
واحدة ولا ريب في ان هذا الحديث بظاهره يدل على ان الكفرة ليست بدخلة في الامة
ومن ههنا ينفتح توجه آخر وهو ان الفرقة الضالة هم الكفرة والهدية هم المؤمنون
باسمهم وتوجيهه ايضا تعيين النبي صلى الله عليه وسلم الفرقة الدخلة في الجنة لان المؤمنين كلهم ليسوا
على النبي وصحابه عليه قوله للتأكيد وتوجيه مراده ان السنين لتقرير الحكم كما قالوا ان التأكيد
لا ان التأكيد مخفى على ما قال اليه القرباغي ثانيا يحمل الاستقبال على القريب ثم تأكيد
بالسين ولا يخفى عليك ضعفه واما ما قاله اولاً فعندنا انه يؤول الى احسنه ناه قال
التأكيد تصرف في السنين يستلبي عن قريب ما عليه وهذا المعنى كما قالوا في قول الشاعر
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا به وتسكب عينا مني الدموع لتجربوا به اي طلبى البعد
وارق البتة وتوترى الكشاف لوجدت انه يحمل السنين على هذا المعنى في غير موضع فظهر
ان هذا المعنى متعارف لا تصرف فيه كما قال القرباغي ظاهراً قبل عليه بوجه الاول ان
السين قد ثبتت وضعها للتأكيد والاستقبال معاً لان التأكيد معنى مجازي فالترديد
الذي وقع من الشارح بين التأكيد والمعنى الحقيقي الذي هو الاستقبال ببيان
علاقة المجاز بقوله فان ما هو متحقق الوقوع قريب غير واقع في موضعه ويكون الجواب بتعليم
حقيقته ذلك المعنى بان الترويد الواقع من الشارح هو الترويد بين التأكيد والمعنى
كما في قوله تعالى ولسموت يعطيك ربك فترضى فان اللام كانت لتأكيد الحكم مع كونه
وقد غلصت للتأكيد والمقصود التنظير وطمعنا به الحقيقي هو التأكيد مع قربته الاستقبال
ان قيل فما احتاج الى تعيين العلاقة فان التجريد لا يحتاج الى علاقة زائدة قبل العمل بظاهر
ان ههنا علاقة اخرى واضحة مقرّبة الى المعنى الحقيقي ويمثل ان يكون ذلك جهلاً بظاهر
وقوع المستقبل فان المعنى حينئذ ان الافتراق واقع البتة بالفعل فيمكن ان يقال سأل

على
فان كان
فان كان
على
بأن
سأله

ان يستقبل كيف تفرقان الافتراق في ثانی الحال فاجاب بان ما هو آه ولذا وقع في
 المثل السائر ما بعد ما فات وما اقرب ما هو آت وآت في انه لا بد للتسوية بين الحقيقة
 والمجاز من علاقة مرجحة لهم اما سمع من ائمة اللغة ان الحقيقة مما امكنت يعرض عن المجاز
 وبهذا الحقيقة صحيحة كما يقتضيه التسوية ويمكن ان يقال ان المقصود من الترويض هو
 ان كلا التوجيهين صحيحان لكن في المجاز من المبالغة ما ليس في الحقيقة كما انه اشار عم
 الى ان الافتراق واقع حالاً فكل من كان في هذه الحالة لا بد له ان يميز ذلك التصحيح عقائده
 بالمصاحبة معه واخره خصاً ليكون مصداقاً لما انا عليه وصحابي فیتی عن النيران وليس
 لبسه الغفران ففي الحديث نص على الافتراق وسوق اليه وشارة الى الرشاود مثال
 هذه النكتة وان لم ترجح المجاز فلا محالة تصحيمه والثالث انه قوله ولست اعطيك
 آه ان اراد ان سوف بمجرد التاكيد في غير واضح وان اراد اللام فايضا كذلك فان المجاز
 كيفيه وجرد العلاقه ولا يتعرف على السماع وان سلم فلا بد من السماع في السنين لعدم القياس
 في اللغة واجواب قدر فان المقصود التظهير لا الاستدلال بالسماع ومثل هذا اكثر كما مثلوا
 مخلوس اللام للحال بالهن التعريف في يا الله فانها كانت معوضة واصله وفي النداء
 تمحضت للتعويض حتى قطعت فان رايت الكشاة وجدت ما يشهد لما قلنا في غير موضع
 فلفظ كبر بعضه بالتبني كالب التصديق قال في تفسير قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض
 قالوا انما نحن بصلحون وكان افساد المنافقين انهم كانوا يملكون الكفار على المسلمين
 بافشار اسرارهم اليهم واعزائهم عليهم وذلك ما يودى الى تهيج الفتن بينهم ولما كان صنمهم مؤبداً
 الى الفساد قيل لهم لا تفسدوا كما يقول الرجل لا تقتل نفسك بيدك ولا تلق نفسك
 في النار اذا قدم الى ما عاقبه هذا فامل قوله اشارة الى ان آه معناه ان المعنى الحقيقة
 للسين هو استقبالي القريب بالنسبة الى زمان التكلم وهنا يريد بالنسبة الى زمان الحيوة
 فدلالة اشارة بهذا النحو والباء على هذه الدلالة ان المراد بالافتراق الى تلك الفرق
 الافتراق في العقائد كما هو مرضي الشارح وغيره من العلماء ولا شك ان افتراقهم
 في زمان الحيوة لا يقع فاعلم مع حصولها لدى المطلق وهو النبي عليه السلام كيف يسوغ لهم القول

ولا مجال لهم الا في ميدان الرجوع اليه واذا رجعوا اليه فلا بد من الاجتماع فانهم حينئذ
افترقوا كفردا فخرجوا من الامة فالاقرب ليس الا الاستقبال بالنظر الى زمان الحيوة ولا يدور
ما قيل عليه من انه لا فائدة في هذه الاشارة فانه معجز من تلقاها خبره بالغيب وسواها فيه
اكان في الحيوة ام بعدا قوله توهم الاستدلال به فانه لا ضرورة لنا ان نحمل على الاصول
مطلقا ولا على ما يشمل الفروع ايضا ولا على الفروع فقط بل يجوز ان يكون المراد الافتراق
الى فرق افتراقا معتدلا ببعضه ان كيف بعضهم ويفسق قربا من الكفر ولا يحسن الاقتصار
على الكفر على ما قيل فان اهل السنة لا يكفرون الزيدية مثلا على انه حينئذ لا يصح التاويل
الاتي بقوله من حيث الاعتقاد لدفع الشبهة فان اختيار التخليد ممكن فاشارا التقييد
على الاطلاق المفهوم من الحديث في غير موضع قوله وقد يقال آه لا يقال لا فائدة في
التعيين في العدد المذكور ليس له متون وليسوعون تساو ومن حينئذ لان انبي صلى الله
عليه وسلم ناطق بالوحى ولا يجد ان الوحى نزل لوصولهم الى ذلك العدد وسكت عن
غيره في ذلك الوقت لمصلحة لا يعلمها الا هو قوله من حيث الاعتقاد آه فان قلت هذا
مخالفت لما هو المفهوم من الحديث ليس ما انا عليه واصحابي مطلقا وايضا القرينة عليه
قلت لما توأطأت النوايس الالهية والنبوتية على ان المؤمنين لا يخلد في النار
فلا بد من التوفيق وذلك بالتقييد الدخول لا يصح لان الاستثناء لا يصح من الدخول المطلق
واما القرينة فتقبل عدم استقامة المعنى ويجوز ان يكون القرينة مستفادة عن نسق الحديث
تصوره انه قد تقرر في موضع ان الحكم المتعلق بمعنى افضل يفيد العلوية كقوله صلعم ان
ما عزأني فزحم وقد مر ان المراد الافتراق في العقائد في مستغرق هتي وعليه جعل اكثر اهل
العلم وايضا لو لم يرد الافتراق في العقائد لاداد الفرق على العدد المذكور وهو ظاهر فيفيد
عليه الافتراق الى تلك الفرق للنجاة والهلاك فخرج احصاء ان افتراقهم في العقائد اى
اخذ بعضهم عقيدة وبعضهم عقيدة اخرى مخالفة للاولى موجب لانك لا وصفين اى لملك
البواطل ونجاة الصواب الفرى عليه النبى صلعم واصحابه رث فواحدة منهم على عقايد النبى
وصحابه وهما توجيه آخر وجيه انه لا يرد احصاء في العدد كما مر من هضم ومثا ويراد الافتراق

على اطلاق
عبدك

على اطلاق
عبدك

مطلقا سواء كان في العقائد والاعمال فتارك لصلوة فرقة وقطاع الطريق اخرى يراود
 للدخل مطلقا فالمعنى ان الامة مفترقة الى الفرق الكثيرة كلهم داخلوا في الحكم الا واحدة منهم
 وهذا وليا راسد تعالى العارفون باساره السالكون مسلك النبي صلعم وصحابه كثرهم استقام
 فان قلت ان المجانين وامثالهم داخله ابجته وهم ليسوا على طريقة النبي صلعم وصحابه قلت
 هم موضوعون عن الاحكام الدينية كما في اكثر اخطايات فانها مرتفعة والمنشأ واحدا ويراد
 الا فرقا في العقائد فيقول من هم على عقايد النبي صلى الله عليه وسلم من مسأله التوحيد وكيفية
 المخرج وغيرهما ليعلم لا يصح فان شئت هذا الكامل يخاف ربه يثبى نفسه عن الهوى وان
 عصي احيانا فصيانة معفو ومغفور في الاحسان وطغيانه مستور في الغفران وعلى هذا
 لا يعبر القول بان معصيته الناجية مغفورة الا ان حرب اسد بهم الغالبون والامير ملك
 ان تحمل الافراق على الافراق في الدار الآخرة لمبغض انه يفرق اسد تعالى في الآخرة الى
 فرق بعضهم في الاسافل وبعضهم فوقهم هكذا كلهم في النار الا واحدة وهم مبررون عن نفي
 لكن اسد يثبى المردى عن ابن عمر بن عنها يابى عنه ذلك ان تحمل ذلك على الافراق
 في الدنيا تحمل هذه الى فرق المسلمين في الآخرة ولا يلحق بعد هذا ولعل ما قال القرطبي من ان المراد
 ان كل واحد من تلك الفرق داخل النار الا واحدة فان كلها لا تدخل بنبي على ان يحكم
 على الجميع قد يقارن الحكم على الافراد كما يقال هذه الجماعة تدخل الجنة فانه لا يكون دخولها
 الا بدخول جميع الاجزاء ولما كان النبي صلعم جعل الناس فرقا وحكم بان كل واحد من تلك
 الفرق تدخل النار ويستثنى واحدا ولا يكون دخول الفرق الا بدخول احادها فان الفرق اسم
 المجموع ودخول البعض دون البعض يابى عنه دخول الجميع لعدم ذلك عدم دخول الفرق
 الواحدة وهذا بان لا يدخل واحد من احادها وهو بعيد كما في الشرح واما بان يدخل بعضها وهو
 المتيقن فانه دفع الابرار بما قيل من ان لفظ كل اذا اضيف الى المعرفة المجموع لا يفيده شمول
 الاجزاء وهذا رواية كلهم وكذا كلها فاحكام الضمير اما الفرق او الفرق وعلى التقديرين
 فان كل صفات الى الجمع المعروف والمفرد المنكر وكلها لعدم الافراد كما يشهد به كتب الفقه
 فحكم الحديث بحسب التبادر الى الافهام لا يقتضى المعنى الذي افيد فيها قوله جمع صعب تبكي

سنة
 العقائد
 فيها

اعيين كسفر جمع سافر ولم يقل جمع صاحب لان فاعلا لا يجمع على افعال لكن جوده تقتضيان في
 وغيره والمراد بالروية في صاحب اللقائ في شمل صاحب الاعمى قوله طالع صمبته اولاً بهذا اليم
 الحمد وثون والشافية واما الحفية في شطرون عن الاصحاب طول لصحة وهذا ظاهر فان المتبادر
 من الصحابي وصاحب فلان اختصاصه بالصحة ولذا لا يعد الواسدون في الاصحاب عرفاً
 ويؤيد ذلك ايضاً الحكم بعدالة الصحابة كلهم كما لا يخفى قوله ما يتعلق آه اى عقيدة وهى القضية
 التى يتعلق بها الازمان وتعلق الغرض على الذى هو حصودها نفسها فى القالب نفس عقداً
 فقط والمراد به المعنى المصدري فخرج احاصل القضية المرادة ههنا عقيدة ما يتعلق الغرض
 على بها نفساً حقيقاً وبأخلاف الشرائع فانها عقايد لا يتعلق الغرض على باعتبارها فقط بل
 بل على ايضاً قوله وهم الاشاعة ومن هو فى طبقته كما لا تريدية فانها لا يتخالفان الا فى بعض
 الفروع التى لا يفسق به احدهما الآخر فجأة احدهما توجب نجاة الآخر قوله كالمعتزلة آه فاشم
 يفرطون فى متابعة العقل حتى جعلوا ما يقتضيه عقولهم اصلاً واجباً لا يتبع مع قطع النظر
 عن مطابقة الاحاديث النبوية والنواميس الآتية فان وافق الناسوس فيها والا ياولوا
 الى ما يشتهيه عقولهم فان قلت بما عرفت ذلك قد كانوا ادعوا بطل ما ادعى غيرهم قلنا عرفت
 ذلك باستبعاد ائمة العقائد التى ردها الشرائع النبوية التى لا يحتل التاويل ثم تاديلهم
 ان تامل من له ادنى مسكة لاستبعادها كالميزان والصرط وغيرهما ولكن قالوا قد بزلنا الحمد
 بحسب لطافة فادى الى ما ادعى ومن طرق الكل ان العقل اذا عارض النقل يقدم
 كما قدمت اكثر التاويلات على اكثر النصوص لمعارضة العقل قيل لهم الامر على خلاف ذلك
 فانكم لو بزلتم الجهد لما عقدتم بجمد الاستبعاد ليس انكار الصراط منكم الا لا حاكم جاور
 الانسان على جرم دقيق من يشعر حديد من ليهف مع ان قدرة اسد غير عاجزة عنه قتال
 وفى القربا بغية نبى استر سالم مع العقول على مسالكه احسن والقيج العقلين فالمعتزلة
 قالوا انها لا اشياء بحسب نفس الامر بحيث لو لم يرد به الشرع كان حسناً ايضاً وظاهر الشرع
 قد خالف كسنة وقد يوافق والواجب الاتباع لما فى نفس الامر اتفاقاً وبما يتفقون
 فى اول الامر حتى يحيد واما فى نفس الامر مخالفاً لهما فلو انه كان وحدها سوء فها هو هذا

بظاهرة فاسد لان احسن والقيح العقليين في العمليات ودون العقائد ولان الماتريدية
ايضا يقولون بعقلية احسن والقيح وهم من حزب الاشاعرة ولما يقال من تبسغ نفس
الامر واجب لكل احد من الفرق وليس اتباع الشرع اشرف لان اشرف شيك الواقع
ولذا يقدم العقل على النقل عند الكل ولعل مراده امر فالمراد ان في تحصيل العقائد حسنا وقبلا
فانهم افطوا في تلك المسألة ولم يسلكوا طريقها وان قوله حتى يجردوا له لمجرد استبعادهم فيرجع
الى ما حرراه وتحقيق قول القائل ان المعتزلة لما قالوا باحسن والقيح العقليين في الفروع
وادعوا ان القبح في الافعال ملزوم لترتب العقاب انكروا الشفاعة للمذنبين والعفو
او جوا على الله تعالى تعذيب المذنب لان اتباع نفس الامر ضروري وانفكاك الملزوم
عن اللازم متعنت بالذات فاستحيل عليه تعالى فادوا النصوص المغفرة والشفاعة مع كونها
نصوصا مفسرة محكمة غير قابلة لتاويلاتهم واما نحن معشر الماتريدية فانا وان نقول
باحسن والقيح العقليين لكن لا نقول بلزوم ترتيب العقاب بل في القبح استحقاق ترتيب
العقاب ان شاء عاقب وان شاء عفى بالشفاعة او بدونها والاخذ بالعدل والعفو
من الحكم فالقول باحسن والقيح العقليين على ما يقول المعتزلة يفضي الى فساد اكثر العقائد
الحقة ورد النصوص المفسرة بخلاف قولنا بعقلية احسن والقيح فانهم فانه لمحق عزيز قوله
كالشيعة انه لا دوس ما اذا ارادتم بهذا فان اردوا ان الشيعة يتبعون معصوم لانهم
مجرد دينهم عند نفوسهم بقطع النظر عن ورود الشريعة وان كانت مطابقة لتجاربهم
لا لانهم من حلة شريعة انهم محمد صلى الله عليه وسلم فهذا افتراء بلا اثر بل الشيعة حينئذ
اجتث الكفرة فباحقيقة وان ادعوا اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فخرجون عنهم وان اردوا انهم يتبعون
فانهم عدول الامة حتى بلغوا العصمة فهم بالاتباع احق فهذا هو مطلوبهم فانكاره عليهم اما
لانهم ليسوا بعدول فواويلاه اولانهم عدول لكن لا يصح الاتباع فهذا كما ترى بل
نقول الاشاعرة والشيعة سيان في هذا الامر فانهم ما يتبعوا الشافعي رضي الله عنه حال شيعته
الحكمة عادلا بل على ما يقتضيه ظاهر العبارة واما بحسب الحقيقة فانه بين فاعل مقصوده
ان الشيعة لفظ شفعهم باعتقاد العصمة فهم يتبعون ما روي عنهم وان كان لا بد ولا ينظرون

الى كيفية الرواية ولا جله يردون الاحاديث لصالح فهم سيترسلون معهم ويزعمون
ان اتباعهم شريعة ابيهم صلى الله عليه وسلم كاتباع الانبياء بنى اسرائيل شريعة موسى
فقال وليكن تقرير كلامهم بان الشيعة لما رأوا العصمة في الائمة جعلوا اقوالهم مثل قول الرسول
صلى الله عليه وسلم وزعموا مخالفة اقوالهم ضلالا بل كفر وان كان اقوالهم في الفروع الاجتهادية
حتى ضلوا الصحابة رضوان الله عليهم العياذ بالله وكما بعدم قبول مروياتهم الباطنة حلالا
اذ لم يحبه واني اقول الائمة وافكان رحمهم هذا ليسوا على ما النبي عليه السلام وحاجبه رضى فهم خارجون
عن الفرقة الناجية والاشعية فانما يتبعون الشافعي لان الشافعي يردى الشريعة بحققة
عن صحابة الناقلين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاشافعي وهم على ما النبي وحاجبه
عليه وهذا ظاهرا جدا فافهم فانه لمحق شريف قوله فاستقر له اى آه ينعى ان الفرقة المغيرة هى
التي على طريقتهم النبي صلى الله عليه وسلم والبواقي اهل البع وطريقتهم النبي صلعم مغيرة
لطريق اهل البع تلك المخالفة ولا يتخلو هذا الكلام عن دغفة من انحط النجاة بحقيقة
والصدق والمخالفة الكثيرة لسا الفرق غير مستلزمة للصدق فليكن عشرون عقيدة حقة
والفرق متشاركة وتخالفت فيها وواحد منهم مخالفت في الكل فيكون نازيا بلا شبهة وربما يكن
ان يكون النارية بعقيدة واحدة فان خالفت فرقة فيها لم تخلص عن النار رية وان سلم
فلا نسلم انهم ائمة ليس اهل التصوف الصافية القلوب بمخالفته. كجميع تلك
الفرق وتبين هنا ظهر ان ما سنفى القرا بائعته من ان مسلک تلك النجاة هو التوسطين
الافراط والتفريط وليس الامسلك بالاشاعة كمسألة الروية فان الجمعية الزوايع
الجميعة والشيعة اكثرها والاشاعة اثبتوها مع التجرد لا يتخلوا ايضا عن دغفة ليس
مناط النجاة الصدق والحقيقة والتوسط بين الطرفين لا يستلزم الصدق وقوله تعالى
اعدلوا هو مترب للتقوى لا يدل على ذلك فان العدل الاعتدال بيان والاعتدال ليس
يستلزم التوسط المجزئى سلمه حتى الصراح العدل الشهادة بحسنه والمعدلة شله وهو خلاف
البحر وترويه شى بخلاف نفسه قوله دكون العفات لماهى آه ان اراد بالخيرية عدم بعينة
اصلا فباطل وان اراد عدم العينية مفهوما لا مصداقا كما هو مسلک لفلان فلهذا سفت كما حمل البعض

قولهم عليه فلعلمه نذهب المعتزلة وبعض أهل الشيعة فإين المخالفة وإن ارادوا انفصال بعضه عن
الصفات ليست عين الذات بأن يكون الذات والصفة متحدتان مضمومتان ومصدقا
لا غير بأي ليكون منفصلة عن الذات بأن تكون قائمة بنفسها أو قائمة بغيرها كما زعموا في
قول المعتزلة في صحة الكلام وعليه أقاويل ناصري الأشاعرة فنخرج أحاصل إلى الزيادة
فهذا نذهب الشيعة فأنهم قالوا أيضا تلك العبارة وحملوا على هذا المعنى فلا مخالفة أيضا مع الكل قوله
اتفاق جميع أهل أهل العقيدة وأدبهم العلماء المجتهدين والاتفاق غيرهم ليس بدليل في المصطلح
وقع في بعض النسخ في عصره وهو الظاهر وما وقع في أكثر النسخ مع زيادة لكل فنيه خفا
الأعند من زعم أنه يستقر في آخر عمارهم اللهم إلا أن يقال إن نذهب الأكثرين أن
الاجماع حجة قطعية فمن رأى الاجماع لا يخالفه فيجب الاتفاق في كل عصر وبعضهم قيدوا
الحكم بالشرعي وبعضهم أطلقوا الحكمية الاجماع الواقع على غير الشرعي قوله ولذلك نسبة
آه إليها في منهجنا رأينا أن إضافة الاجماع إلى طائفة غير طائفة وهذا كما ترى والامر
واضح قوله ولما كانت الفلاسفة آه هذه المسألة مسككة إراد العقل والوجودها سبيل السهو
إلى الحكماء وهننا وإن وقعت في المبين لكن لا بأس أن يفصل في المسألة أجملا
أشبهت فتنقل ولا ينقل عبارة الشيخ في هذا المقام **هـ** فإن القول ما قالت حرام
ثم إننا أوردنا على هذا المرام ثم تحقيق ما عليه الأمر بالاحكام فنقول قال الشيخ في الفصل
الثاني من المقالة السادسة من التبيات المشاف فهذه هو المعنى الذي سمي به ما عندكم
وهو ما ليس الشيء بعد ليس مطلقا فإن المعلول في نفسه أن يكون ليسا وليه من عليه أن يكون
أيضا والذي يكون الشيء في نفسه أقدم عند الذهن بالذات أو بالزمان عن الذي يكون
عن غيره فيكون أيضا بعد ليس بعدية بالذات فإن أطلق اسم حدوث على كل ما ليس
بعد ليس وإن لم يكن بعدية بالزمان كان المعلول محدثا وقال في المنطق الخامس من
الاشارات ثم أنت تعلم أن حال الشيء الذي يكون للشيء باعتبار ذاته متغيرا عن غيره قبل
حاله عن غيره قبلية بالذات وكل موجود عن غيره يستحق عدمه لو أن فردا ولا يكون له وجود
إذا الفرد بل أنما يكون له الوجود عن غيره فاذن لا يكون له وجود قبل أن يكون له وجود

وهو المحرث الذاتي وفيه شكوك متقاربة لما خذتها ما اوردته الامام واقفها اسم
ومن ينفذ وفخذه من المنبع على ان المعلوم في نفسه ان يكون ليسا ليس المعلوم يحتاج
في كل طرفه الى العلة ومنها في القرباطية من لزوم اجتماع القاضين فان العدم لما كان من
علل الوجود لان التقدم بالذات هو تقدم العلة على المعلوم كما في الكتاب والعلة بحسب وجودها
مع المعلوم اجتماع العدم مع الوجود ومنها انه بعد تسليم ان المعلوم يقضي العدم من تقدم
بالذات على الوجود فان المعلوم حول بانيه باقيل في القول المرجع اليه يشير الى الاشارات من ان ارتفاع
ما بالذات يستلزم ارتفاع الذات وهو يوجب ارتفاع الكمال التي بالنسبة لغيره هذه اكمال في عينه عليه
ان غاية الاستلزام وهو لا يستلزم التقدم وانما يستلزم ان ثبتت سببية ما بالذات بحسبها
لما هو لها بحسب غير ما في اول المسألة ومنها انه كيف يتحقق علاقه العلية بين المتناهيين
وهي في غاية التباعد والضرورة تالي عن تصحيح العلية بين المتباعين ومنها انه كيف يصح
تقدمه وهو ياتي في التقدم ان كان هو السابق واللاحقة ان كان هو اللاحق ومنها في الكتاب
من انتفاء البساطة عن العلة المستاتة راسا ومنها انه كيف يصح جعل الواحد
تعالى على محضته هو غير منتفزة الى شئ آخر هذه جملة الشكوك واذا قد صعب فهمها اخبر
الاقوام عنه فجماعة زعموا اولاً ان المحرث الذاتي هو تاخر المعلوم عن العلة ويشير اليه التوجيه
وغيره من عليه بان هذا لا يصلح توجيه الكلام ويكون اشكال المتكلمين لفظياً وثانياً ان المحرث
الذاتي المسببة بلا استحقاق الوجود ولا خفاء في ان المعلوم مسبوق به وهذا هو
القول المرجع اليه وما لو اباين على امر وهذا ايضا لا يخلو عن شبهة ومن الفضلاء من
زعم ان الوجود يحتاج الى المنة والاحياء والمعلوم وحكمة والعدم اذ هو انتف لا يحتاج
الى افاضة بل الذي يكفي فيه هو عدم تاثير الوجود في الوجود ولا منة فللعدم حقيقة بهذا
الوجه وهو المنع من تقدم العدم على الوجود واثبت ان اخذت الفطنة بيدك لا تخفى عليك
ما فيه وتحقيق كلام الشيخ انه قد قرر في موضعه ان الوجود زائد على الماهيات المكنة فهو من العواض
وكل عارض مسلوب عن مرتبة ذات المعروض بما هي هي فالوجود مسلوب عن الماهية سلباً بسيطاً
لا عدد ليا فانه ايضا من العواض وسلب الوجود هو العدم فالماهية معدومة بحسب ذاتها

واذا لم يكن لها الوجود في ذاتها فيقبل الوجود من الغير فلا يقبل الوجود اللاحق بعد ان يكون سعة
 في مرتبة ذاتها وهذا هو من القبلية وهو اخذ روث الذات في قبض المطلوب واليه اشار المحقق
 في شرح الاشارات بعد ما شرح قول الاشارات ونقطة اولها لا يكون له وجوده في قول الشيخ
 ليس بمعنى العدول حتى يكون معناه انه ثبت له ان لا يكون له وجود بل هو بمعنى السلب
 فان الفعل لا يعطى على الاسم وتقريرا للكلام كل موجود عن غير فليس به الوجود لولا نفوت
 ما بهيته ولا ينفعه ما قال المحاكم في هذا المقام وقوله لا يكون له وجود وليس عطف على عدم
 بل على قوله يستحي ومعناه سلب استحقاق للوجود لاستحقاق الوجود من ان يستخرج
 ويستخرج من كلام المحاكم على تقرير اثبات الاستحقاقية ان في الكلام استدراكا فان حاصل
 الكلام ان الممكن لما لم يكن بحسب ذاته موجودا ولو كان كذلك كان واجبا بزيادة همت فهو
 من الغير يكون موجودا فالعدم بمعنى السلب مقدم لان الشيء لا يقبل الاثر اللاحق ان لا يكون
 في ذاته وباقي المقدمات مستدرك وليس كذلك فان عدمه ربما يستعمل في
 العدول ولا يكون له وجود نص في السلب فلو كان يقتصر على عدمه لا ورد ما ورد
 فاقحم السلب يا مؤا الى ان المطلوب ثابت تقدم السلب فلو شئت بعبرته عنده او
 بالعدم كما نرى قبل باي شيء شئت بعبرته عنده ذلك لو كان عطف على عدمه لما افادت
 العبارة هذا المعنى نصا وعلى هذا لا يسر تتم مسلك الاستحقاقية وهذان الطريقان
 متساويا الاقدام صحة ان اخذ على طريق السلب البسيط وفساد ان اخذ على العدول
 فان تميزا لظاهر ان الاستحقاقية هو الامكان وهو مقدم على الوجود قلنا ان اريد السلب
 فغير مسلم ان اراد له اسب في هذا وبعد في الكلام كلام بوجوده الاول ما يستتب مما ارد
 اشته في الحواشي القديمة بعد ما دونه اخذ روث الذات من نفسه بما حاصله ان العلة متقدمة
 على المحال ولا يكون المعلول في مرتبتها فالمعلول اذ ليس في مرتبتها فسلبيه ثابت لثبته
 من ان تاتى المعلول عمره مرتبة لا يستلزم الاسلب جوده عن المرتبة على طريق نفى المقيلا لا سلب
 وجوه المتصف بكونه في المرتبة فان حاصل الاول يرجع الى خلو المرتبة عن الوجود
 والعدم بمعنى انه ليس شيئا منها هذا تلخيص كلامه والحوار عنه ظاهر مما رولا باس بان نعيد

تفصیلاً فاستمع انما اذا قلنا زید انسان فی مرتبہ ذاتہ او حیوان وقلنا لیس بضاحک فی
ذاتہ کان صادقا من غیر ان یرجع الی ان زید انفس الانسان او ان حیوان جزاء لیس
اکمل الادلی امر او اقلیا فالجواب ان زید الانسان فی حد ذاته فی الواقع و لیس بضاحک
فی ذاته کما ان سلب الضحک منه فی زمان امر واقعی و عدم له فی الزمان فی نفس الامر ک
سلب الضحک فی المرتبہ لک سلب لوجودات کلها شا کلب سلب الضحک فالعدم متقدم
ثم لا یخلو الکلام عن و حدیث لان السلوب فی سلب لوجود فی المرتبہ الوجود المقید کوجود
فی المرتبہ و لیس سلب الوجود المطلق متحققا فی المرتبہ و ہذا نحو خاص من الوجود
و سلب النحو الخاص من الوجود لیس من اکحدوث فی شئ لان ہذا النحو من الوجود
اعنی الوجود فی المرتبہ محال علی ممکن و ہوا السلوب ابرا کما ان الوجود فی المكان
سلوب عنہ تعالیٰ ابرا الاستحالیۃ فسلوب الوجود المقید بقید لیس من اکحدوث فی شئ
و اما تقدم ہذا السلب علی الوجودیۃ فلم یقیم علیہ دلیل ولا یفتر بین سلب الوجود المقید
یکون فی المرتبہ عن الممكن و بین السلب الوجود المکانی عن الواجب تعالیٰ شانہ فرقا
فلا یلزم من اکحدوث و کما ان الوجود فی المرتبہ مسلوب ازلا و ابرا عن الممكن کذلک
العدم المقید لیکون فی المرتبہ مسلوب عنہ ازلا و ابرا فا عتبار احدا سلبین و
مقدما دون الآخر ثم اکمل باعتبار احدا سلبین باکحدوث حکم قلیل اکحدوی لان سلوب
جميع العوارض لهذا الوجود سواسیۃ فافهم فانه ملحق دقیق ثم قال لیس للممكن فی المرتبہ اما
امکان سلب الوجود ہوا عدم قلہ فی ہذ المرتبہ عدم بالامکان فان اکتنی فی اکحدوث
الذاتی بهذا المعنی ثم و لا لا و انت قما حضرت سابقا تعلم حالہ علی ان القول بتقدم
العدم بحسب الامکان دون الوجود حکم فان الوجود و عدم سیا ان فی ہذا الامر قائل
الثنائے ان مدار الاستدلال علی اتناع ارتقاع النقیضین و اتناعہ فی المرتبہ غیر مسلم فان
الملائیۃ لیست بموجودة و لا معدومہ و اجواب عنہ ایضا ظاہر فانه لیس من عزیر العقل ان
یسقح ان الماہیۃ موجودۃ من حیث ہی و لیست بموجودة من تملک اکحشیۃ کا زبان و
ما اور دت من المستند فقد عرفت حالہ اثنا لث ان ارید ہذا النحو من التقدم بالذات

الذي يدور على اسننه بجملة اسفار الفلا هيمنة وهو تقدم العلة سواء كانت تامة او ناقصة فلا يفتق
المطلوب ولو سلمنا كاشرا لاصدادات عابدة وان اريد نحو آخر فيختل حصرهم في خمس كما بالمشهور
او في سبع كما هو من الجنده علم الكتاب كتاب اسرار الصواب والاحجاب باختيار الشق الثاني
والترام عدم الانحصار كما قالوا في تقدم المعروض على العارض فليكن هذا آخر ما يتعلق بهذا المقام
وان كان يعنى في نه ويا خبايا والتفصيل موكول على الكتب المفصلة وان وقع بنزد من الاعادة
فلا بأس فانه لا يخلو عن الافادة ثم المقام لا يخلو عن دفعة وقلق فان خلاصه ما حقق ان
الوجود في المرتبة مسلوب وبه العبارة يطلق في الموضوعين في تميز الماهية عن الاغيار ويقدر لون
الوجود في المرتبة وكذا العوارض الاخر مسلوب عن الماهية من حيث هي وفي تاخر المعلول
عن العلة فيقدر لون وجود المعلول فتفت في مرتبة العلة وهذا ان السلبان حكايان في الوجود
وما حكى عنه الاول عدم العينية والجزئية للماهية وما حكى عنه الثاني التابعية في الوجود فان
مرتبة العلة المتبعية والاستقناء والمعلول ليس وجوده في تلك المرتبة واذا عرفت هذا
فنفعل ما اذا ارادوا بتقديم سلب الوجود في المرتبة ان ارادوا بتقديم هذه احكاية فظاهر ان
احكاية ليس في شئ وان ارادوا مصداق هذه احكاية فالمصداق سلب العينية والجزئية
في السلب الاول وتحقيق التابعية وانتفاء الاستقناء في السلب الثاني وتقدم من الماهية
ليس من حدوث في شئ فان سلب العينية والجزئية كما يكون للوجود يكون سائر العوارض
وايضا الوجود في المرتبة كما انه مسلوب عن ماهية الممكن كذلك الوجود في مرتبة العارض
مسلوب عن الواجب ومصداق العينية فمعه السلوب حاكية عن العينية وايضا سلب
اثبات تقدم هذه السلوب باق كما كان وايضا المتكلم لا يكثر تحقيق هذا السلب وانما ينكر
تقدم عدم بالثلاث فيقول النزاع الى النزاع في اللفظ فافهم فانه لمحق عزيز قوله بعدة
زمانية آه اراد بها بعدية لا يتبع بها المتقدم مع المتأخر بالنظر اليها فيشمل المعد واهواز
الزمان ولا ينافي سبقة المعد سبقا ذاتيا هذا السبق فانه يجوز ان يكون شئ واحد بالنظر
الى آخر سبقان وما وقع من شارح التجريد من النقض لسبق المعد كما قال لو كان ما ذكرني
تعريف السبق الزماني لاختل بالمعد لا يفرق من ظاهر العبارة وهو ان يكون المتقدم

سلب
السلب الاول

في زمان سابق ليرد ان وجود الزمان مع عدم العالم كيف يصح ديهو من العالم وما قيل
 ان كون عدم في زمان سابق لا يستلزم وجود الزمان بكونه ان يكون موجودا كما هو منسوب
 للمستكبرين صحيح ان قالوا بالوهمية وبهمية ايجاب الاغوال وان كان انتزاعا من المعدومات
 الخارجية ففي صحة نوع خضار فانه ينقل الكلام الى مبدء انتزاعه وتام الكلام يطلب من سمع
 الزمان ان ساعدنا الوقت تفصيل ان شاء الله تعالى تفصيل قوله كما هو المتبادر له اراد بالتبادر
 سياق الذهن سرقة في اول الامر سوار كان بحسب الوضع او بحسب القرين فلا يرد ان
 بعد موضوع لهذه البعديه نفسه فاين التباين في القرباينة لا يخلو عن شيء في هذا
 كفاية قوله فان المعنى الاول آه هذا اصطلاح مخصوص بهم لم يفهم به من سواهم فلا يتبادر اليه
 الذهن في عبارة الملبين والى انه مجرد اصطلاح منهم اشارة لشيء بقوله فان اطلق اسم احدوث
 على هذا المعنى آه وقيل في كلام الشارح اشارة الى انه لا يرتب على هذا الاصطلاح كفاية
 وقد مر ان هذا احدوث هو الذي يكشف عن ماهية الامكان فهذا اصطلاح منهم كاصطلاح
 نقائذ فائدة قوله والمخالفة في هذا الحكم هم الفلاسفة آه قد فهم منه المحصر ويفهم من عبارة
 اهل التصوف الذين هم من فح المسلمين وفتح اهل الاسلام القدم قال المعلم الثاني في رسالته
 الجمع بين الرازيين ان ارسطو وفلاطون سيان في الرد على القدم وتساوي القدمين في
 القول باحدوث فلم يرد به الذاتي فان احدوث الذاتي متفق عليه بين ارسطو وفلاطون
 ولم يقرع اذ نسبة الانكار الى احد من الفلاسفة فائدة اثبات الاتفاق بين الرازيين ما
 افلاطون وارسطو والتشنيع على من زعم الاختلاف بينهما وان آتيت فيما قلنا فليرجع الى
 تلك الرسالة واعلم انه قد تواتر نقل القدم عن ارسطو واشياؤه وانقل المعلم الثاني قد عرفت
 الكلام المعلم الاول مضطرب فالتدري يظهر من تتبع كلمات الفلاسفة ان كلامهم قائمون بقدم
 العلم ثم قد نسب في قديم الزمان الى ارسطو القول بالعدم الذاتي للعالم واستغناء عن
 الصانع فذه المعلم الثاني في تلك الرسالة والكلام المنقول في تلك رسالة لعلمه
 في اثبات الاتفاق بينهما في احدوث الذاتي للعالم وفائدة العالم الى الصانع فانهم لم يمتنع شريف
 قوله انظارهم من كلامهم آه لان الاجسام سوى الفلكيات منحصر في بساط الغاير ومركباتها

فلو لم يكن البسائط قديمة بانواعها لكان زمان فيه لم يوجد بعضهم بالنسبة للعناصر الاربعية او يوجد
 منها بعض دون آخر فيلزم على هذا تركيب المركبات وهي من القديم من اقل من اربعة هفت و
 على الاول فلا يتخلو ادا من ان يكون خالية عن الصور النوعية وهو خلف عندهم او يكون
 حادثة فيها صورة اخرى غير الاربعية وهو مفض الى عدم الاختصاص في العناصر الاربعية فلا بد
 من بقاء هذه الصور فاما باشتغالها فيكون المركبات من الاشخاص القديمة من العناصر ولا بد من
 انفصال وتفصل مبطل فيجري العدم على القديم واما بانواعها وهو المطلوب قوله فقلل مصنف
 ذلك لكتاب آه قال بعض ناظرى كلامه يجوز ان يكون المراد بفلاطون افلاطون القبط
 وهو فرعون كيف وافلاطون قدوة للمعلم الاول فلا يناسب النكارة ولا يخفى ان امره غير مشتهر
 بالفلسفة ولا افلاطونية كيف يشتهر بها وانه يدعى الاولوية ويجرح الناس على الاضلال و
 يسعى في اعدام حكم لا يشبهه في حكمه عنده ايضا والنكارة ربما يستعمل للتعظيم كما قرر في غير
 هذا الفن وايضا ربما يستعمل للتضعيف قوله قوله وقدم البعد المجزأه قال الشيخ في الفصل
 الثاني من المقالة السابعة من آيات الشفاء واما التعليميات فانها عندها في افلاطون
 سمان من الصور المادية فانها وان فارتفعت في احد فليس يجوز عنده ان يكون بعد قايما
 لان في مادة واحترص اسم عليه بوجوب الاطول ان كل بعد فهو مجرد عنه عن المادة فانه للمادة
 عنده واجوب عنه ظاهر فان مفهوم المادة ومصادقهما متفق عليه بين الفريقين فان مفهومها
 اكمل لمحدث المقبولات ولا يخفى في ان يحسم الذي هو الصورة حامل لمحدث الاتصال
 والافصال وغيرهما من العوارض الملحق بها عند المتكلمين المادة بهذا المعنى ايضا ثانيا لان يحسم الذي
 هو الجواهر الفردة عندهم حامل لمحدث كالحركة والسكون واليسل مثلا لكن الفرق ان الامكان لا يستلزم
 لا بد ان يكون موجودا في الخارج عند الفلاسفة دون المتكلمين وان المادة لازمة لكل حادث
 عندهم دون المتكلمين وقد نفى بالاصل الذي يبقى بعد طرمان الاتصال والافصال وهذا
 ايضا متفق عليه بل الذي انكر عليه هو المادة بمعنى المولى اي الجهر الذي في ذاته ليس متصلا ولا انفصلا
 في حد ذاته باق في حالتي الاتصال والافصال واما البعد المجزأ الذي نسب اليه فليس بالذي
 فانه لا يقبل لفصل والاصل ولا احراة والبرودة وغير ذلك من العوارض المادية فان قيل ثم قد

س
 غياث الدين
 المصنف

اتصفت بكونه مكانا للجسم وهذه حال مادية وقد تبدلت عند خروج الجسم عنه ودخوله عنه فيكون ما ديا
 بالمعنى الذى رقلنا هذا بحقيقة حال المتكلم كالوضع بجسم بالنسبة الى الآخر وتحرك ذلك الآخر
 فيتبدل وضعه وذو الوضع بحاله وكذا نسبتها بالنسبة الى الافلاك فالوضع بحقيقة احوال
 الافلاك كذلك البعد بمجرد النسبة الى المتكلمات قائل وهذا اندفع شبهة اخرى يا شل الاول
 ان القول بالبعد بمجرد الاختصاص له بافلاطون بل كل جسم فوجد فكل بعد مجرد الثاني ان قول
 الشيخ شافى لما قرئ في الكتب الكلاسيكية بنسبة القول بالبعد بمجرد الية وقال من عنده علم الكتاب
 كتابا سر الصواب ان انحطاط وقع من المترجمين فالقول المتلقى بالقبول هو انه لا يقول به
 فالتفعل الذى وقع فى الكتب الكلاسيكية لا يضر الشيخ اذ هو اعلى من ان يعارضه غيره ولكن ان
 يقال ان الشيخ اورد هذا الكلام فى تفصيل المذاهب فى المثل فقال ظن قوم ان القسم يقتضى وجوب
 شيئين فى كل شئ كائنا فى معنى الانسانية انسان فاسمحوس وانسان معقول مفارق
 ابدى لا يتغير وجعلوا لكل واحد منها وجودا فسموا الوجود المفارق وجودا مثاليا وكان المعروف
 بافلاطون وعلمه سقراط يفرطان فى هذا الراى ويقولان الانسانية معنى واحد يشترك فيه الاشياء
 ويبقى مع بطلانها وقوم آخرون لم يرو هذه الصور مفارقتها بل لمبا ديا واما افلاطون فاكثرا
 سيلة الى ان الصورة مفارقة واما التعليميات فانها عنده معان بين الصور والماديات آه
 هذا كلامه بعد التخصيص المقصوده ابا بيان ان افلاطون مائل الى الصور المفارقة واراد بالصورة
 صورة الجواهر والتعليميات ماهو من شعب موضوع الهندسة والبناء فيكون مراده بالمعنى قوله
 فلا يكون بعلاها الابعاد التعليمية فلا منافاة واما ان يزعم الشيخ ان افلاطون قائل للمادية المجرية
 كما يوضح عنه كلامه صرح به بعض المهرة والقراء كانوا يقولون بعالم المثل وعالم المثل الابعاد
 قائمة لاني مادة فنفى هذا القيام فعلى هذا منافاة ايضا قائل فان قيل متمسك افلاطون فى
 ذلك لنفى التعليميات جارى فى البعد بمجرد فان حاصله ان البعد التعليمى اما غير متناه وهو باطل
 او متناه وهو يستلزم التشكل وهو بعيد الانفصال الموجب للمادية متناه عارض من خارج لا لنفس
 طبيعة قلنا لا يجد له ان يقول ان البعد بمجرد هو الموجود الذى هو المكان يقتضى التشكل
 لذاته وذاته منحصره فى فرد هو مكان كرات العالم ومخالفت بالطبع للابعاد والاخر اقول انه

وان كان بعد مجرد الكنه مقارن للمادة فيحسبها يتفصل كالنفوس المجردة والاول اوجه قوله لا
لم بعده يري بيان التوقف في الاصول ايتى انتهت ليس من شان الحكم بل ليس الاذان بعد
الطرفين ولا يرد الشك في كائنات الجوه ولا يرد ايضا التردد في تعيين اعداد العقل فانه قال
المحقق في شرح الاشارات ان اشيع غير جائز بهذا العدد لانها ليس من المهمات وايضا ليس
في الطاقة الانسانية معرفة الكائنات في الاستقبال فانه كيف يعين ان سبب العلم ليس
الا هذا ويمكن ان يكون ما رعدم دخوله في الحكماء انه يترك حدوث الذاتي للعالم وحاجته الى الصانع
فعلى هذا لا يناسب نقل توقفه ههنا وتبين الناس من زعم ان ما رعدم روجع عن الحكماء وهو التوقف
في الاصول لانفس التوقف من حيث انه متعلق بالاصول بل من حيث انه غير موصل اليه
الاصول فوقع محترضا بايراد ان القدم من الاصول واذا كان التوقف فيه مضر للحكمة فيصرح
المخالفة اخرى بان يضر فيلزم ان لا يعد فلاطون من الحكماء ورتبها بجانب بان افلاطون
انما عد من الحكماء لكونه منقولاً عنه القدم تقدم النفوس والبعد المجرود ونقل حدوثه يستلزم التوقف
بجمله على حدوث الذاتي وهذا في خفاء فان الكلام ليس بخصوص بافلاطون بل يجري مع الاساطين
السبعة وقد نقل المهر وكصاحب الملل والنحل والمعلم الثاني في حدوث الزماني وقد شاع من المتأخرين
ذلك حديث قدم النفوس يوجد في كتب المتأخرين واما القدماء فلم يقلوا ذلك عنهم قوله وهل
الفلاسفة على فهمهم آه وهو قدم العالم والتفصيل الذي مر من الشارح فيطلب من المطولات
التي تكلفت باثباته وانا قلنا انه لم يرد تفصيل لان الدليل غير منطبق عليه وتفصيل الدليل ان
العالم موجود كالفلك مثلاً فلا يخلو من ان العلّة التامة اى ما يحتاج اليه في خروجه عن كتمهم
الى ساحة الوجود ولا ينتظر الى خارج عنه موجود في الازل فالمعلول كذلك لا تمنع تخلف المعلول
عن العلّة التامة او غير موجود فلا يخلو اما ان لا يكون يتحقق فيما لا يزال فقد وجد المعلول مع
عدم العلّة او موجود فيه فينقل الكلام اليه فهو ما مضى الى التسلسل او المطلوب ومن الناس
من قال على تقدير عدم وجدان العلّة التامة فيما لا يزال يلزم التخلف ايضا وخفاؤه غير خفى
كما يقال انما يصح لو كان شئ كافي في وجود المعلول وقد فرض ان العلّة التامة غير موجودة
في الازل واللا يزال وليس يعبدان يوجدان جميعا لا بد منه اآن لا يكون شئ

س
المعروف
بخطيب
س
بجانب
الباركاني

من علل لطلوع الفرض من انوار نفس الكمال موجودة في العلل مسببة فيكون واجبا وقد فرض عالمنا هذا خلف
 فان قيل ان الواجب هو القديم قلنا ان ما وجد من غير احتياج في وجوده اذ ذاته على قولى البطل
 البسيط والمركب الى شئ هو الواجب ولكن الواجب مستلزم للسببية ولذلك قد نفى سببية
 خلف آخر وهو قدم الحادث وآما ان يكون بعضها موجودة وبعضها معدومة فبالنظر الى الفرض
 اعم من الزم وبالنظر الى ان علل جبريلان ذلك البعض العلل التي لا يكون هو العلة التامة فيلزم ان تختلف
 وهو المدعى وهذا الاحتمال واقعي والاحتمال الاول فلا يتفق به احد فان الواجب تعالى
 موجود بلامرته فلا شبهة لاحد في كونه دخيلا في وجود المعلول قيل عليه ان اريد بالحدوث الوجود
 بعد العدم فيمتاراه لم يحدث المعلول بحدوث العلة التامة والمستند سيجي في الشق الثاني
 وان اريد بالتجدد مطلقا فيمتار ان العلة حادث دلائلهم المخدور قوله يلزم التسلسل
 قلنا سلم قوله باطل قلنا غير مسلم فان التسلسل المستحيل هو التسلسل في الموجودات المرتبة معا ولا يخلو
 ذلك فانه يجوز ان يكون ذلك الامر المتجدد امرا اعتباريا والتسلسل في الاعتباريات غير ظاهر
 البطان وسيجي من اشم ما يفي لرفع هذه الشبهة عن قريب قوله وانت خير بانه لجعل الامر
 احداث آه تحريره ان المقدمات سلمية غير منتجة للطلوب فانه يجوز ان يكون العلل المسماة
 كلها احداث متعاقبة فلو جعل عليه كل حادثا وكذا علته وهكذا فلان التسلسل لا في المتعاقبات
 وهو غير خلف واقيل ان العبارة مختلفة لا يظهر له وجه فطلي هذا يكون منعا لتام القريب ويحل ان يكون
 متناقضة تصويرها ان قولكم يلزم التسلسل ان اردتم به مطلق التسلسل اعم من ان يكون احادها
 مجتمعة ام لا فالملازمة سلمية وابطال ان التالى ممنوع وان اردتم الاخص اعني ما يكون احادها مجتمعة
 فبطان التالى واضح لكن الملازمة ممنوعة فان قيل هذا دخل صحيح عند اشم على الدليل بعض
 الدخول التي سياق من البواطل فلم يجعل هذا من وجوه الاجابة قلنا هذا الوجه والنال
 متقاربان لكن الثالث نقض وهذا ما عرفت والنقض بالآخر الى اليك كما استمع ان شاء الله
 تعالى من اشم ولذلك لم يعده من وجوه الاجابة فان قيل فما الفايذة في ايراده عليه
 اما كان كفى الثالث قلنا نعم فائدة الا يار الى ان هذا دخل مغاير وايضا هذا غير رافع للدليل
 بوجه الاخص انكم اعلم ان اشم قد قرر ابطال تسلسل العلل الفاعلية بانه لو تسلسل الفعل

ع
 حاشية
 على شرح
 مقاصد
 الحاشية

لم يجب واحد منها لا بالذات ولا بالغير لان عدم كل واحد منها مع وجودها علمه وان استحال
 لكن عدم الفاعل مع المعلومات جائز واذا جاز هذا النحو من عدم على كل واحد منها لم يضر
 شئ منه واجبالا ان الواجب بالتحليل عليه جميع اشياء عدم واذا لم يكن واجبا لم يكن موجودا
 لان الوجود من دون الوجود باطل والا لزم الرجحان بلا مرجح فاورد عليه لافضل
 ميرزا جان ان اذا تم هذا يلزم بطلان سلسلة المعدلات التي تقول بها القلاسة من ربطا حادث بالقديم
 لا بد لي من سلسلة المعدلات كاملة تامة لانه لو احده من المعدلات ولا الواجب عليه تامة لو احده من اجادها فيجزئ هذا السلسلة تامة لانه
 شئ من المعدلات واجبا فلا يوجد صلا واذا عطف هذا الكلال لزم العدم الشئ بان يقال لو لم يوجد
 عليه تامة لمكن ما فيه وجود فيما لا يزال ويلزم التسلسل والتسلسل ما تسلسل المجتمعات وهو باطل
 اتفاقا وتسلسل المعدلات وهو ايضا باطل والا لزم وجود احادها من دون الوجود واذا بطل
 التسلسل بالنحوين لزم وجود العلة التامة في الازل وحم المطلوب واجاب ميرزا جان عن ايراد
 بان القدر المشترك بين المعدلات يجوز ان يكون معلولا للواجب القديم ويجب منه يمنع
 استقدا احاد سلسلة المعدلات راسا واما انعدام واحد مع وجود واحد فمتنع بوجه وكل مع الواجب
 بخلاف وجوب جميع احاد السلسلة للمعدات وهذا بخلاف سلسلة الفاعل الغير المتناهية لا تفسر
 بهذا كفا للقدر المشترك حتى يصير واجبا بهذا الجواب من ميرزا جان يصير جوابا عن هذا الوجه المذكور لانا اننا قد قمنا
 فانهم حفظنا الحق ونفذنا كل ان يقول متمسكنا غير متمسك به لاثبات قدم العالم بالشخص بل لنا مطلبان
 الاول ان الواقع ما خلا عن العلم اتي عالم كان واثبات في عدم ظهوره عن بعض اشخاصا اما الثاني فبادلة اخرى
 كما قلنا ان الواجب قديم فمعلومه الذي يكفي فيلوا الواجب ليس الا قديما اما الاول فمطلوب بهذا الدليل المذكور
 وثابت بتلخيصه ان حدوث مفضل التسلسل وهو امتناع الاحاد وهو المطلوب
 واما مجتمع الاحاد وهو باطل ولقدر المشترك ثابت قديم ولكن انظم ما علمه شئ من نحو اى
 كلام انصدم ويحتل ان لا يكون هذا الكلام من الشارح دخل على الدليل بل تعيين الواقع تصويره
 ظاهر ولكن قوله عنقریب ودعوى ان المعدات وكذا دعوى كون المعدات آه يابى عنه وبكلمة
 نحوى الكلام آه عنه كما لا يخفى قوله فيج لا يلزم الا ازيله جنس هذا المعد وضحه آه فان تلك
 المعدات لما لم يجمع لم يلزم قدم الاشخاص فتلك المعدات متماثلة او متجانسة او مشتركة في

عرض ولا قبل من الوجود والممكن وكان الاليق في العبارة الا ان لية النوع او الجنس ونحوه
 فان ادراج النوع في نحو الجنس مما لا يتبادر الى ذهنه لكن وقوع التجانسات متعاقبة الى
 غير النهاية في اول الامر اظهر فان الاعم اكثر وجودا وما قيل من حمل النوع على الذاتي لا يحتمل من
 الذاتي والعرضي متمسكا بانه لا يلزم من عدم تناهي المعدات عرض مشترك بينها ثم الاعتراض بفتح لزوم
 اشتراك تلك المعدات في ذاتي بجواز ان يكون كل واحد من فردا ما به بسيطة مخصصة في ذلك
 الفرد لا يخفى سقوطه قوله ودعوى ان تلك المعدات آه اشارة الى اثبات المقدمة المنصودة ان كل
 الابداد منا على احدي المقدمتين وان كان معنا للتقريب فالى اثبات تمامه باقامة الدليل
 على ذلك تحريره ان التسلسل اما مجتمع الاحاد فيها واما متعاقبها وتغاقب الاحداث لا يرتبط الا
 بقدم متحرك شخصي اذ الى البطل السند المساوي فان المسند به وجوده انما تغاقب لما حصل ثابت
 وهو باطل وحكم الشارح بان هذا لا يثبت من غير برهان عليه قيل في بيانه ان ملك الدعوى انما
 يصح لو ثبت انحصار المعدات في الاوضاع الفلكية وهو ما لم يتم عليه دليل هذا كلامه وفيه ان كلامه
 لا يتوقف الا على انه لا بد من ربط الاحداث بالقديم من حركة سرمدية وهي لا يمكن وجودها الا بقاها
 بجملها ومحلها وهو المتحرك قديم واليسير الشارح بقوله وباجملة قدم المتحرك تلك الحركة لكن عموما
 بينات لاحتمال ان الحركة سرمدية لا توصف في عالم العناصر قالوا بقاها بالفلك ولعلل اذ انحصار المعدات
 في الاوضاع الفلكية الانحصار في زعمهم هذا مجمل القول وتفصيله على ما قالوا في بحث
 الزمان وسرمدية ههنا ان المعدات بعضها يتقدم على بعض تقدر لا سيما مع المتقدم
 المتأخر انظر اليه فلا بد من وجود زمان فان هذا التقدم هو الزماني ويرد عليه من قبل المتكلم
 انه ان اريد بالتقدم الزماني ان يكون ظرف التقدم هو الزمان بان يكون احدهما في جزه متقدم
 والاخر في جزه متأخر فلا نسلم انه تقدم زماني بل الزمان عندنا مفهوم محض وتقدم الاحداث
 بعضها على بعض يتقدم اجزاء الزمان عندك كليه في انه لا يحتاج الى واسطة وان اريد كون
 احدا الامر من لا يجمع الاخر مطلقا نسلم لكن لا نسلم استلزامه وجود الزمان كما قدمه وكما جاب
 عنه انه لا شبهة ان الاحداث على تقدير تغاقبها كما فرض لكل منها تقدم وهذا التقدم من
 الاحوال الواقعية فمعرضه ان تلك الاحداث بلا واسطة في العروض فهي الزمان اذ لا ينعى الزمان

٢٢
 زعم
 من
 يحسب
 ١٠

الا هذا وما غيرهما فهو الزمان ولا يتسلسل فانه يلزم تسلسل المجتمعات كما هو ظاهر ولان البعد له
 شاهدة بافتتاح تحقق بالعرض بدون تحقق بالذات كما سيكشف في مستقبل القول في البعد
 فيما اشار الله تعالى فان قيل سلنا ذلك ولكن لا نسلم وجود حقيقة الزمان في الخارج واليه اشير
 في القرايعية بقوله اشارة الى منع انية الزمان قلنا ليس يمتنا اثبات وجوده في الخارج بل
 كيفنا اثبات انه امر واقعي فانه لو كان كائنا بالاعوال فالمعرض بالحقيقة تلك الحوادث
 وليس في اليد الامراكبيل من الياقوت حين يقال انه المعرض للتقدم والتاخر
 المذكورين بالنظر الى نفسه ففوس ابعاضها ثم نقول ذلك الامر كما انه من الجارية لان يقترن
 حركة لا خفا وفي تقدم بعض اجزائها على بعض وهي تنقسم لاسيما في نهاية واللائم
 الجاهل الفرد وذلك الامر اما الحركة فهو المعرض بالذات للتقدم والتاخر ولا ينفي بالزمان
 الا هذا المعنى في الزمان ولا يمتنا في هذا المقام اثبات المغايرة بين الحركة والزمان واما غيرهما
 فهو الزمان ومنطبق عليه الحركة بمعنى انقسامها بحسب انقسامه فلو قابل للقسمة الى غير النهاية
 لذاته فانه معرض للتقدم بالذات ولا ينفي له الا انقسامه الى اجزاء متقدمة ومتأخرة
 بالنظر الى ذاتها فانه لو كان منقسما بالنظر الى غيره فهو بسيط لا جزاء في ذاته فلا يعرض له تقدم بالنظر
 الى ذاته بل ببساطة ذلك الغير فيجب ان يكون ذلك الغير بسيط في الانقسام هو المعرض بالذات هذا
 خلف فقد ثبت انه امر قابل للتجزئة لذاته وهو المعنى من الكم وارتفاع المنعاق الاول منع كمية
 والثاني منع كمية بالذات كما في القرايعية وذلك الامر غير قار فانه ان كان هو الحركة فظاهر
 وان كان غيرهما فلا يلزم اجتماع اجزاء الحركة لولم يكن غير قار وقد منع على هذه المقدمة قلنا
 منه ان درصحتها على اثبات المقدارية لها وهو بعد في خفاء وقد برهن على عدم قراره بان
 لو كان قارا لزم ان يكون الطوفان مع اموات الآن والثاني باطل وينبغي ايضا ويستند
 بالمعية المكانية توضيح ان جساما اذا تعرض على حد من استدادوا اخر على آخره لا يكونان مجتمعين
 في احد كذا ههنا وكذا السيليين باسوان وكذا السلوان مندفان اما الاول فلان الحركة لما كان مجزئة
 اجزاء متقدمة ومتأخرة بالنظر الى ذلك الامر وقد فرض ان ابعاضه متجمعة في الواقع ولا مانع
 من اجتماع اجزاء الحركة بل لا جمل لا زام البتة واما الثاني فلان الطوفان ما كان متقدما على

ويفسد لما يدرج ويشهد عليه بحيث الحركة في مقولة الجوهري وعدم اشتداد الوجود فلا بد من
الانتهاء الى امر ثابت هو المتعين بميلية الزمان بها واذ قد كان الكلام على تقدير تحقق الحدث
لا الى نهاية فخلصنا عن اثبات اذلية الزمان فالزمان انزلي ومحل الذي هو الحركة انزلي ايضا
فمحلها الذي هو المتحرك انزلي وهذا هو المعنى بقدم المتحرك واكمل ان الشك في رسالة
المتفرد يعلم اورده بعض هذه المنوع التي مرت فقوله من غير برهان عليه ان كان ناظر الى تلك المنوع
فقد ثبت انها غير واردة فإين عدم برهانيتها وان كان ناظر الى غير فلا بد من تعيين فقد بان
ان قوله من غير برهان عليه وان اقول لناظرين في هذا الكتاب في هذا المقام مما لا ينفع هنا غاية يقال
من قبل الغلاة سفتة ولنا ان نقول المعروض بالذات للقبليته والبعديته النفس المعدات وكذلك
ما فيه تقدم و تاخر فهو المعروض بالذات والتقدم ان يوجد المتقدم في حاق الواقع ولا يوجد
المتأخر فيه ثم يوجد المتأخر فيه وهذا المعنى يعرض للمعدات بالذات اى بلا واسطة في الوجود
ويكون ان يوجد المعد بعد العدم في حاق الواقع ويستمر فيه ثم يلحقه العدم في الواقع فاذا بين
هذا العدم للمعد وبين ابتداء وجوده يتوهم مبتدئ احد طرفيه ابتداء وجوده وطرفه الآخر امتدادا
عدمه الطارى وهما استمرار وجوده وبقائه وليس هذا معروضا بالذات بل المعروض للتقدم
وان خرد الاستمرار بينهما هو المعد بالذات بحسب لواقع لكنه لزوم لتوهم هذا الاستداد وزيادة
هذا الاستداد ونقصانه فيما بين الاحداث التي من جملتها المعدات باقتضاها واردة البارى عز وجل
والبارى سبحانه اراد ان يوجد احداث ويبقى في الواقع ثم يعدم بحيث يصح ان يتوهم ممتد بقدر
مخصوص اراد ان يوجد حادث آخر على وجه توهم بين وجود وعدم ممتد ازيد او اقل فوجدت
الاحداث وعدايتها وبقائها بين الوجود والعدم مصححة لتوهم هذا الممتد على حسب ارادة البارى
وهذا فارق هذا الممتد في الواقع عن انياب الاحوال وتوفضت وجود الحركة في هذا الممتد
فيوجد غير مجتمعة الاجزاء بحسب لواقع بل يوجد جزئ منها في الواقع والاخر معدوم فيه ثم يوجد
جزء آخر هكذا فاجزاء الحركة غير مجتمعة في الواقع بالذات وان كان مستلزما للصحة توهم هذا الممتد و
اذا كانت الاحداث مجتمعة متعاقبة في وعاء الدهر من الازل يتوهم ممتد غير متناه في جانب لازل
ومشاكتوهم هذه القبليات والبعديات الواقعية ثم هذا الممتد المتوهم ليس متوهم على انه عارض

بشيء حتى يكون مقدرا له بل هو يتوهم في الواقع يعرف به بقاها بالقياسات وتجددات وتجددات وبقاها
 والتجددات بينهما عارضة لكل من الباقيات والتجددات بحسب الواقع بلا واسطة في العروض
 على حسب ارادة البارى عز وجل والواقع كانه امر متد يوجد فيه المتغيرات والباقيات وتتم
 المقارنات ايضا في الواقع ولها قبها فيه ايضا ان جاز وتقدم المقارنات على التجددات
 بحسب الواقع بالذات بلا واسطة في العروض ويتوهم هذا الممتد هناك ايضا والاشياء التي
 فيها القبلية والبعديات الانفكاكية معروضة بالذات لها بلا واسطة في العروض والبعديات
 في ثبوت القبلية والبعديات لها ارادة البارى انفعال وليس شئ هناك يكون قبل
 وبعد بلا واسطة في الثبوت بان يكون متقنا بما واذا عرفت هذا فما اليسر لك ان تقول ان
 معروضات القبلية والبعديات نفس ذوات الاشياء التي فيها قبلية وبعديات ومنها المعطيات
 وليس حقيقة واحدة يكون معروضة لها وليست هي الزمان والالزام جماع الازمنة وهو خلعت
 على راي الفلاسفة نعم يتوهم هناك ممتد يكون ظرفا للقبل والبعدي في التوهم وليس يتوهم
 هذا الممتد من قبيل تنزل العوارض الانتزاعية من المعروضات حتى يكون ذلك المعروض
 كما ومقدرا غير قار وזה المعروضات للقبلية والبعدي قد تكون امورا متصلة كحركة ونحوها
 وقد تكون امورا منفصلة تحلل بينها ممتد ويتوهم فيها استمرار وتدخل هذا البعد الزماني في التوهم مثل البعد
 المكاني عند المتكلمين نعم نشأ توهم هذا الممتد الاشياء التي فيها القبلية والبعديات
 على انها ظهرت لها في التوهم فامتازت عن الجبل من ياقوت وتوهم ان المعروض
 للقبلية والبعدي بالذات كم ومعتدرا كما اذا اراد وان اراد والاشياء والمعروضات
 للقبلية والبعديات كم قلنا بعضها متصل كحركة وبعضها منفصل كالاب والابن والمتصلة
 لا يلزم ان يمتد بها كما لا يلزم ان القار لا يمتد بغير القار وانما يتقدر بها متعلقاتها التي
 هي المسانحة فان ارادوا بها هذا الممتد التوهم فسلم انه كم لكنه كم وهي ليس مقدرا لها بل هي
 يعرف بها القبلية والبعديات للاشياء به ولا يلزم ان يكون حركة يكون هذا الممتد عارضا لها
 حتى يلزم قدمها وقدم حملها واشبات عدم قرار هذا الممتد لغو لان عدم قراره في التوهم مسلم لا حاجة
 الى الاشبات وانما عدم قراره بحسب خارج فلم يلزم من بيا نعلم لانه فرع الوجود وقد ظهر حقيقة قول

الشارح انه دعوى من غير برهان وكذا حقيقة قول القرايغي اثبات اية الزمان من غير برهان
 . ثم ان الفلاسفة استدلو ا على وجود الزمان بثبوت القبلية والبعديّة الاشياء في الواقع
 فلا بد لها من معروض بالذات ثم قالوا بعد اثبات ان الزمان مع ما فيه موجود في الواقع دفعة
 والواقع خارج عن جنس الاستداد واللا استداد وفيه ثبات نحض وسموه دهر او قبل هذا الاتقاض
 او ليس اذا كان في الواقع والدهر ثبات محض يكون الحكم بانفكاك المتقدم عن المتأخر محلا
 الواقع فباي شيء ثبت وجود الزمان في الواقع واذا لم يستد الى الزمان الاثبوت القبلية
 والبعديّة الانفكاكيتين اذ اصابا تاريخا وواقعين فلم يبق في اليد امر ثبت به الزمان وان تأملت فيما
 سلكوا عرفت ان قول الفلاسفة في الدهر تحققه من القعاقع كما قال الامام الرازي وجميع قوله
 ان المعقول من الزمان ما فيه القبلية والبعديّة بالذات وهذا المعنى ان كان موجودا
 فلا يوجد الا في المتغيرات مع ان المفارقات فيها تقدم بحسب الواقع هذا نبذ من تقريره قول
 المتكلمين وفيه تفصيل عرضا عنه مخافة الاطناب فاحفظه فانه ملحق عزيز وهما كلام جدلي ولك ان
 تقول في توجيه عدم البرهانية يمنع لزوم قدم المتحرك الشخصي لا يجوز ان يكون الزمان غير قار ومركبا من
 اجزاء بالفعل هي ايضا لازمة فليفرض من آالي ب جزء ومن ب الى ج جزء آخر وهكذا
 الادل الى الابد وآب قائم بحركة جسم وهي من آالي ب ايضا و ب ج قائم بحركة جسم
 آخر فالاول من آالي ب والثاني من ب الى ج وحدث في آن ا وانعدم في آن ب
 وحدث في هذا الآن ب ج وهكذا كما قال الشيخ في اتصال الحركتين الصادرتين عن متحركين
 ان مجموع تلك الحركتين يجوز ان يكون متصلا واحدا بحيث ابتداء الاخرية مع انتهاء الاولى
 ويكون بعض تلك اللازمة التي هي الاجزاء مع بعض البعض آخرتها وللحوادث الاخر ايضا
 فيمنع لا يلزم وجود جسم واحد بالشخص فان قيل ان الزمان متشخص للحوادث فلو تجرد محسلة
 لدار قلنا المقدمات غير بنية وهذا احتمال ما بطلوه ببرهان قاطع وحل هذا ينطبق قوله
 من غير برهان عليه بلا مريه ولهذا النظر جواب حكلي قائل هذا الكلام المحمل المتعلق بهذا
 المقام وان اشتملت التفصيل فعليك ببطانة بحث الزمان من المطولات فان
 ذلك ينفع بهذا المرام فانهم قوله وكذا دعوى الخ هذا على قياس ما مر فتذكر قيل ان دعوى علم

مستوفقة على ثبوت انحصار المعدات في الاستعدادات المتعاقبة على المادة بتوارر العصور
عليها وهو مما لم يقع عليه دليل وسره يظهر بتفصيل ما اجله فنقول ان المعدات لو تسلسلت
متعاقبة يكون كلهما حادث وكل حادث مسبوق بمادة حاملة له قال الشارح في رسالته
المنفوخة لعلوم ان هذا لا يكاد يتم فان دلائل اثبات الهيولى مقدوحة بوجوه مفصلة في كتب
القوم وتصابيغهم هذا كله ولا يخفى ما فيه فان المادة الماخوذة فيما مر عني قوله كل حادث
مسبوق بمادة ليس بمعنى الهيولى بل لا يراد بها الا ما يتحمل امكان الاحداث سواء كان نفسا
او جوهرا مجردا آخر لكن لما لاح لهم ان المجردات سوى النفس لا يتحمل الا امكان للحوادث بدليل
سمي به خواطر حكوا بان المادة لا يكون مفارقة والنفس حادثه فلها مادة هي الجسد والحوادث
حالة فيها والنفس مادة حاملة لها باحقيقة فان امكان حدوث الفرج واختصاصه بها
لا يحلها الا بنفس لكن لما كان حاليته بتأثيرها بالاجساد ربها حكوا بان مادتها هي النفس
وتأمل على ما قلنا اتفاق المشايخين والاشراقيين في هذه المسألة مع ان الفرق الثاني اعترفوا
للهيولى راسا فظن ان لا يتناول هذه المسألة على اثبات الهيولى التي قد حثت في دلائلها
فان قيل ان الاشراقيين قالون بحدوث العالم كما مر فكيف يصحون هذه المسألة فانه
اكمل الى التسلسل اذ القدم قلت المسألة في الحقيقة قائله بان كل حادث زمانه
ظه مادة والعالم على تقدير حدوثه ليس حادثا زمانيا فعند المشايخين ان
كل حادث فهو زمانى وعند الاشراقيين ليس كذلك بل بعض الاحداث حوادث دهرية وفيه
ان دليل اثبات المادة من ضرورة امكانه وحاصل امكانه عام في الاحداث الزمانية والديه
كما استطاع عليه فانظر واذا عرفت هذا فلتراجع الى تصويره فنقول ان الاحداث قبل حدوثه ممكن
والا لزم الانقلاب والامكان امر وجودى فلا بد له من محل موجود واحداث معاوم فله محل آخر
وهو المعنى بالمادة وآورد عليه المتكلمون يمنع وجوده الامكان ان اريد به الذائق ومنع
امكان الاحداث قبل وجوده ان اريد بالاستعدادى واجاب مشايخنا اخصم باختياره ان
اما تقرير اختيار الاول فهو ان لا معنى بوجوده الامكان في الخارج ان نفسه موجود بل بمعنى
به انه امر واقعى ثابت لامر موجود في الخارج ربها ادعوا بانه هذه المقدمة وبها يتبين ان الامكان

أم يقس الى الوجود وهو اما بالذات او بالعرض اى وجود شئ في شئ اولى اى عبارة شئت
 حبرت به كالإيضاح المعروفه فكذا محتاج الى وجود شئ حين يوجد له شئ واما المقس الى الوجود
 بالذات هو وجود الشئ في نفسه فذلك الشئ ان كان متعلق وجوده بشئ آخر فهو كما مر
 ضرورة ان ذلك الشئ لو كان معدوما لا يتبع كون ذلك الشئ موجودا فيه او موجودا معه فان
 لم يتعلق وجوده بشئ فكذا غير جائز حدوثه والا لكان امكانه قبل حدوثه قايما بنفسه لا يرب
 لا يتعلق بشئ من الموضوعات حتى يقوم بها قال شارح التجريد هذا موقوف على موجودية الالفاظ
 اذ لو كان امرا اعتباريا كما هو قياسي قبل حدوثه باهية ذلك الحادث ولو ثبت ذلك ليقطع المنع
 من غير حاجة الى ذلك التفصيل واما تعلم باعتراف ان لا ابتداء له على موجودية الامكان بل حاصله
 ان الامكان احداث ليس عبارة الا عن صحة وجوده شئ او في شئ او مع شئ فان الواقع فلا
 عن الوجود فكيف يحكم عليه بامكان الوجود وللبسائل ان يعود ويمنع موجودية الامكان
 بعد المنع فان الامكان المعدوم عبارة عن ابانته ان وجد غير متزع عنه العقل الامكان
 كما اشار اليه من عنده علم الكتاب كتاب اسرار الصواب فامل بل له ان يقول ان المحصر
 بين الوجود وحقيقته عقلي وذلك لا يتم الا باخذه سلبا بسيطا وهو لا يقتضيه وجود شئ ثم قال
 ذلك شارح على ان الامكان وجود شئ غير انما يقتضيه امكان وجود ذلك غير لا وجوده بالفعل
 بل قولك لو كان معدوما لا يمنع آه قلنا اقتناعه في زمان كونه معدوما ممنوع وبشرط كونه معدوما
 مسلم ولا يخفى عليك انه ان كان مسلم موجودية الامكان فكذا غير وارد وان لم يسلم فالمنع
 هو المنع الاول وليس ايراد البعد ايراد وتحقيق كلاهم في هذا المقام ان الامكان سلب بسيط
 فليس سلب ثبوت ضرورة الوجود والعدم لان هذا السلب قد يصدق بانتفاء الموضوع فلو كان
 هذا السلب مكانا لزم كون المتع مكانا بل الامكان سلب ضرورة اى هي جهة القضية فيه
 عقد موجب وسالب ولا بد له من مصداق يحكى عنه هذه النسبة المكيفة بالامكان ومصادقا
 ليس الا الشئ الصالح للوجود والعدم وهذه الصلاحية وان كانت انتزاعية لا بد له من محل
 موجود واذ ليس احداث موجودا فهو لا شئ فامى شئ يتصف بهذا الصلح ولا بد ان يكون
 له متعلق باحداث وهو المادة فالمادة ممكن لها ان يوجد احداث لها فللعقل ان يحكم

المحل
 الجارى

على احوادث بامكان وجوده في نفسه وواقعته هذا الحكم لاتصاف المادة باسكان وجوده
لها وفيها فهذا الامكان له اعتباران اعتبار انه اسكان وجود احوادث فيوصف به احوادث
ويقال له الامكان الذاتي ويوصف به المادة ويقال له الامكان الاستعدادي واما
الاستعداد الذي يجعلونه كيفيته موجودة فاشابة مشكل والقدر الذي كانت لاثبات المطلوب
هذا الذي ذكره كذا الكلام عرض عريض والذي ذكره خلاصة التحقيق ولا يرد عليه ما اوردوا لكن
يرد عليه انه يجوز ان يكون مصداق هذا الامكان الماهية الثابتة في علم الله تعالى عز وجل وهذا
الايراد يقتضي تفصيلا وبسطا لا يتحمل المقام ذكره واذت ان تأملت فيما تلونا لا تشك ان البيان
المذكور كما يجري في احوادث الزمان يجري في احوادث الدهر فان احوادث الدهر يمكن
قبل وجوده والا لزم الانقلاب كما ان احوادث الزمان يمكن قبل وجوده فافهم وحفظ فانه
لمحي شريف واما تقرير اختيار الامكان الاستعدادي فبوان احوادث لا يرتبط بالقديم فلا بد من
حوادث متعاقبة ويحصل سببها حالات مقربة الى قبول الفيض وذلك بحالات هي الاستعدادات
ولا بد اياها من محل فيه اسكان احوادث ودرجاته في هذا على موجودية الاستعداد فيمنع وجباة بوخذ
اعم من الوجود في الخارج وتقريره على ما في الحاشية القديمة انه متى حدث الشيء فلا بد هناك
من تغير وليس ذلك من جانب الفاعل فبما ان من جانب المفعول واذا التغير في المفعول
الصرف محال فلا بد من امر آخر يكون فيه حاصل واقتض الشارح بان التغير من جانب الفاعل
لا يمان يتبدل ذاته او صفاته الحقيقية بل بان يصير فاعلا للسبب انضمام امر حادث اليه
كوضع معين يكون هو معية علة تامة للحوادث من غير ان يسبقه مادة مستعدة لهذه من قبل
المتكلمين ولكن حزب النحزم ادعوا ضرورة ثبوت استعداد على تقدير حدوث الزمان كما هو فيما
نحن فيه فان المعدلات غير متناهية وذلك مستلزم للزمان واما على تقدير حدوث العالم بالامر
فيكون كلامه معدوما في الواقع ثم يحدث فكيف يصح دعوى البه نته وبعده التمام ايضا لا يتم لانه
لو سلم ثبوت المادة لكل حادث فلا سلم قدما وقولهم والا لزم وجود امور غير متناهية فكلنا ان يريد
تسلسل المواد المجتمعة معا فلا سلم لزومه وان اريد غير ذلك فلا سلم سماحا لتفصيل ان الذي ثبت
بالدليل ليس الا انه لا بد من حامل الامكان احوادث ويجوز ان يكون ذلك حامل حادثا

حادث الحادث وهذا الحاصل حاصل آخر موجود سابق عليه بعد حدوث هذا الحاصل كما لم يكن فانه مادة
النفس والعدم وسبب النفس فانه لا يلزم اجتماعها مع المحمول فانها ليست الا علة معدة
لا استعدادا لحادث وهو النفس ولم يبق دليل على انتفاء بقا المعلوم بدون هذه العلة ثم النفس
بجواز ان يكون مادة لم يكن وهكذا يحتاج بان المواد لا تخلو من ان تكون اما صورا او عرضا
وهذه يجمع مع محالها فاما جسادا وهو اما صور جسمية محضه كما هو راسي غير ارسطو واما مشتق
الهيولى كما هو رايه ولا يخفى ان مادته لا يصح ان يكون جسما آخر فان جسما لما يكون مادة جسم
واما مجردة والمجردة لا تكون مادة بجسمائيتها بحيثى على دعاوى ولا يثبت عليها فانه لما جاز
كون اجزائها جسما في هو بجسم مادة لا محرو حافى وهو النفس فلا مانع من انكس فان قلت
لما ثبت لزوم مادة محدث كل حادث موجودة سابقة عليه فلا بد من استعداد يتما حدوث
الحادث والا فليس الى ان يحدث فيها من ان يحدث في غير ما وحاصل الاستعداد هو اليه
الاولى سواء كان هو الجسم او جزء منه قلنا غير مسلم تلك المقدمات فان الاستعداد
لما كان موجودا في الخارج كما هو ذهب الختم فلا يخلو قوله حاصل الاستعداد هو الهيولى من
ان يراد ان ذلك الامر الموجود في الخارج لا يعرض لشيء الا للهيولى وارتعلق بها فلا نسلم
ذلك لانه دعوى من غير برهان عليها ان اريد ما يتعلق بالهيولى او لا كما عرضنا
وصورنا وان اريد ان يتصل بها او بما يتعلق بها فبعد تسليم لاضرر وان خلا عن تلك
الامادة فلا بد من اليقين وتى لها اجواب تامل فان احداث كما يلزم لوجوده مادة كذلك
لعدمه احداث فاذا فرض العدم مادة كما جسد مثلا فلا بد لها من مادة فيكون هذه المادة
مجمعة مع العدم والعدم نفسه بمقتضى النفس فيجتمع معها ايضا وهكذا ان تقول ان
حاصل عدم شيء لا بد من استعداده فيه والا فوجوده مع ذلك اتفاقي كوجودات ساير الاتفاقيات
فكونه مادة ليس الى من مادته غيره واذا كان فيه استعداد العدم فهو استعداد علة معدة
والمتقرر في مقامه ان العدم لا يستند الا الى اعدام اعلل للوجود ولا شبهة في ان الاستعداد
ليس عدا لواحد من علل الوجود وفيه نظر فانه بجواز ان يكون عدم الاستعداد من علل الوجود
فيكون الاستعداد اتفاقا ووجود المانع وخیل في عدم ما هو مانع لهما صورا به وتعلل مراد قوله

ان الاعدام ليستند الى الاعدام ان الاعدام لا يستند الا الى نقايض علل وجودها تلك الاعدام
 اعدام لم توجد التامل ان بعد تسليم اجتماع وجبات المواد لا تسلم ترتيبها فنعلم هذا قدر اتصل كلامنا
 عن منع الاجتماع الى منع الترتيب وكان المطلوب اثباتها لتصل بعد ثبوت المادة لكل حادث
 يلزم قدم شخص ما من شخص المواد لانه يلزم عدم تناهي المواد فكل مادة لمادة فكل من
 المواد سلسلة من قوابل ومقبولات والقابل يجب وجوده مع المقبول فلم يجتمع المواد
 واما الترتيب فلا تسلسل القوابل والمقبولات والقابل حلة للمقبول فلم يترتب
 قتال فانه ملحق غريب قوله الاول باختيار الشق الاول آه هذا الجواب مبنى على ان
 امكان الازلية وازلية الامكان ليسا بملازمين فان اجزاء من الانزل واحد وثلاثا
 انزلى امكاناتها ولا يلزم الانقلاب وليست بممكن الازلية فان قلت ان امكانها تلك
 الامور خصوصياتها فالتفارق بين الازلية لا مكان وامكان الازلية مسلم لكن المطلوب
 هم يعني اذلية الامكان وامكان الازلية مقيسان الى شئ اعم من ان يكون بخصوصيتها
 او بطبيعتها وتلك الامور ممكن اذليتها بالنظر الى طبيعتها فان طبيعتها اجزاء الممكن ان يحترق
 بتعاقب الافرادا لطبيعة اذليته وان كانت الخصوصيات ليست باذلية كما قال انهم
 في المعدات والصور النوعية فان قيسا الى الخصوصيات فلا ينفع في هذا المقام فانه لا يلزم من عدم
 امكان الازلية على هذا التقدير الاعدام اذلية ذلك بخصوص لاعدام اذلية الطبيعة وان اريد بطبيعتها
 فغير مسلم قلت الجيب مانع فله ان يقول يجوز ان يكونا غير متلازمين كما في الخصوصيات هذا
 على طريق التمثل واهنا جواب آخر نعم ان اخرج ذلك مخرج الاستدلال فله وجه لا يقال حدوث
 يابى القدم لانه مناف له فابن الوجه لانه ان قيس الى خصوص مادة قال قول له ليس مانع
 وان قيس الى الطبيعة فلا يخاف في صحته وقال السيد قدس سره الشريف الى الملازمين
 اذلية الامكان وامكان الازلية فقال في شرح المواقف ان امكان الشئ اذا كان مستقرا
 في الانزل لم يكن هوئى حد ذاته مانعا من قبول الوجود في شئ من اجزاء الانزل فيكون عدم
 منع من قبول الوجود مستقرا في جميع اجزائها لانزل فاذا نظر الى ذاته من حيث هو ولم يمنع
 من اتصافه بالوجود في شئ من اجزاء الانزل بل جازا اتصافه به في كل جزء منها لا يلا فقط

بل معاً ايضاً وجازاً انصافه به في كل جزء منها معاً هو امكان انصافه بالوجود المستمر في جميع
اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فانه لا يستلزمه الامكان مستلزماً لا امكان الازلية واستلزام كنهها
لازلية الامكان امرواحي فبينها تلازم واعتراض عليه شارح التجريد بان قوله لا بد لا فقط
بل وسعاً ايضاً ممنوع وقصلاً اشبه في الموفق العلوم بانه ان اراد المستل من الانصاف
بالوجود في شئ منها ان ذاته لا يمنع في جزء من اجزاء الازل من الانصاف بالوجود في الكلمة
بان يكون قوله في شئ منها متعلقاً بعدم المنع فيكون معناه لا يمنع في شئ من اجزاء الازل
فموجباً لآلية الامكان ولا يلزم منه عدم منعه عن الوجود الازل وهو امكان الازلية وان
اراد انه في ذاته لا يمنع عن الوجود في شئ من اجزاء الازل بان يكون قوله في شئ منها متعلقاً
بالوجود فموجباً لآلية امكان الازلية والنزاع انما وقع فيه فهو مصداقاً على المطلوب ثم لو سلم ان
وجوده في كل جزء من اجزاء الازل ممكن فلا يلزم ان يكون وجوده الازل ممكناً هذا كله و
حاصل ايراد الاول ان امكان الازلية عبارة عن كون الوجود المستمر في جميع اجزاء الازل
ممكناً وازلية الامكان عبارة عن كون الشئ في الازل ممكناً دجوده المطلق سواء كان ازلياً
اولاً يراى ولا يخفى في انه ان فرض في الازل استمرار امكان طبيعة الوجود المطلقة في
جميع اجزاء الازل ونظر الى ذات الممكن من حيث هي هي لا يستلزم عدم اباها عن الانصاف
بتلك الطبيعة في جميع اجزاء الازل فانه يجوز ان لا يكون لتلك لذات الوجود وفي الازل
في الازل فلو ادعى عدم الابد من حيث هو عن الانصاف بالوجود في جميع اجزاء الازل
فيقول للملازمة ان امكان الشئ اذا كان مستمراً الى ان الازلية امكان مستلزماً لا امكان
الازلية ولا فرق الا بالاجال والتفصيل وتسبب ادعى عدم الملازمة كيف يسلم صحة تفصيلها
فما سواها من تفصيل ان الشئ في حقيقة مانع على الملازمة على تقدير اعادة الاستمرار وسلم
وامنع لزوم المطلوب منه على تقدير ارسال الوجود فلا يرد انه لو كان مصداقاً كان الشكل الاول
ايضاً مصداقاً للمنع على النتيجة خارج عن قانون التوجيه وانعقد ما يقال انه ان اريد ان ذاته لا يمنع
عن الوجود في شئ من اجزاء الازل اعم من جواز التحقق على سبيل الدوام والاستمرار المصادقة
غير لازمة وقوف هذا الايراد واضح فاما قوله ولو سلم فلا يظن له وجه صحة على ذلك تقدير فانه

ان كان سلم ان وجوده في كل جزء من اجزاء الازل اى على سبيل الاجتماع كما هو لما خود
 في الاستلال فقد لم منه اركان الازلية ليس لازية الاتصاف الماهية بالوجود في
 جميع اجزاء الازل واما ان كانا فكل ما نظر الى قوله بل وسما ايضا ثم المراد بقوله لا بد فقط
 ان ذاته لم يمنع من اتصافها بالوجود في شئ من الازل بل جاز اتصافها في كل جزء منها
 يكون ذاته متصفة في كل جزء منه كما في المحصورة وحاصله كحافظ عدم الاجتماع فخرج المضان
 عدم المنع من الوجود اذا كان مستمر في الازل فاذا نظر الى ذاته بما هي اى لم يمنع
 من الاتصاف في شئ من الازل بل جاز الاتصاف في كل جزء منه فهذا
 الاتصاف اما بطريق كحافظ عدم الاجتماع او على طريق تحقق الاجتماع
 والاول فقط غير لازم بل وسما ايضا في لا يرد المنع على قوله لا بد فقط فانه يفهم منه ان جاز
 البديهة ضروري فان قلت فعلى هذا قد بقي احتمال عدم الاجتماع قلت ليس بينهما ابطال لاحتمال
 ان المقصود ان جاز اتصاف الماهية بالوجود في كل جزء من اجزاء الازل مع الماهية ثابت وفيه
 المطلوب وان سلم ان الازلية لما معنيين كون الشئ مستمرا في جميع الازمنة الماضية وتكون الشئ
 ماضيا بجملة العدم السابق في الواقع كالزمان عند انفسهم ولا يجدان يريد السيد قدس سره المعنى
 الثاني وصور الدليل على صورة الاول لما اشتبهت بهام به ليقين عليه هذا المعنى فعلى هذا ما يورد
 في سند المنع من ان المكان عدم الزمان مستمر مع عدم اركان استمرار العدم او تحققة متنع في
 ذلك الوقت لا يتخلو عن شئ فان اذلية الزمان مستمر بالمعنى الذي مر قائل فيه قال الشارح
 كيف صدر هذا الكلام منه مع تصريحه في مواضع من كتبه بان ماهية الزمان تقتضي لذاتها عدم اجتماع
 اجزائها وتقدم بعضها على بعض او بناء على هذا يلزم اركان وجود كل من تلك الاجزاء في الازل
 نظر الى ذاتها وتقدمها وان كان السيد اخذ التزام بالنسبة الى الخصوصيات ايضا كما هو
 في غير واراد ليس الزمان عند انفسهم اوليا مع اجزاء متصفة بها اذا كان غرض انهم نقض المدعى
 وان كان المقصود نقض الدليل قاطم بلا شبهة فانه لا فارق في جريان الدليل في صورة
 الخصوصيات وغيره بل نقول ان اذلية الزمان عند الغالب سفة اذلية دهرية والزمان ابتداء
 موجود في الدهر بلا سبقة عدم عليه ولا سبقة عدم على جزء من اجزائه فالزمان واجزاءه اذلى

فلا نقض على المدعى ولا على الدليل وأن اورد النقض على الدليل باعتبار الانزائية الزمانية بان
مكان الحجز مستمر في كل جز من اجزاء الزمان الى الآخر قلنا ان يقول اسكان وجوده اسكان وجوده
الدهري مستمر ووجوده الدهري واسكان وجوده الزماني في غير متحقق أصلا فضلا عن استمراره لان
وجوده الزماني محال فوجوده محال ووجوده الدهري مستمر وتحتل سبيل التنزل يجوز ان يكون
ذلك لتصريح اقتضا للقوم وفي القرباغبة ان منع كون امكان وجوده الا ان في الازل
فلا مجال لمنع كون امكان وجوده اللازم الى في الازل على ما سبق ان امكان احداث في الازل
والا يلزم الانتقال تحينه للمستدل ان يقول الكلام في علته وجودا كاحداث فاذا تحقق جميع ما لا بد
لهذا الوجود في الازل ولا شك ان امكانه ايضا يتحقق فيه كما بين بحسب ان يتحقق احداث في الازل
فيلزم قدم احداث والا يلزم التخلط وهذا ما لا توجيه له فان حاصل كلام المحجب ليس الا
منع امتناع التخلط عن العلة التامة مستندة بحجرات امتناع الوجود الا ان الممكن فلا يتحقق البقية فقلنا
فيج للمستدل آه ساقط والتفصيل ان المستدل قال بوجوده لعلول عند وجود العلة التامة وبني
عليه دليله على قدم العالم فان اراد ان يحجب وجوده اذا تم علته سواء كان وجوده معها او تاخر عنها
فما حصل المسألة لا بد من الوجوب فهذا وان لم يكن مدعا فلا ينفعه في هذا المقام في الدليل على القدم
فان اراد ان كلما وجدت العلة وجد المعلول بالوجوب فهو مطالب ببيانه واما ما قال في بيانه من
ان ان لم يحجب معها فنفرض وجود المعلول معه في وقت آخر فلا يخلو وجوده في ذلك الوقت
ان كان لا مرما وجد في الزمان الاول بل حدث الآن فقامت العلة ههنا وان لم يكن بحدوث امر
يلزم ترجيح احد المتساويين من غير مرجح لان المرجح ليس الا العلة في غير تمام فان المعلول يجوز ان يكون
ساجدة مع العلة الا ان لية كما هي المفروض فيما نحن فيه محالة فلم يلزم الترجيح بل المرجح فان العلة ليست
الا للوجود واما الازلية فلا نفى لتحقيقه ابدأ بالمحجب لاسند لاظهار خلل في استدلال الخصم على دعوى امتناع
التخلط في سجي لهذا زيادة بيان ان شأنا قد قلنا ان الامكان في الازل ان كان مالا ينفذ
تفرض عدمه خلف فالمنع في غير موضعه وان لم يكن منه فما الانتظار قلنا الانتظار لعدم سعة المعلول
الازلية ليس اذا فرض ان المفيض التام افاض جسماني داخل الفلك الاظم ولكن فلك البروج فليس
الاحد ان يقول لم افاض مثل هذا الجسم ولم لم يفيض جسم قطره ضعف قطر الفلك الا اعظم فان جرت

الفلك الاعظم لا يسهل كذلك المعلول لم يسع الازالية فان قلت مجيبا غما في القربا غية قد كان
 الكلام في وجود الممكن مطلقا من غير تقييده بكونه في الازل او اللا يزال فتحقق اسكان الوجود
 اللا يزال لا يسجدى لان المستدل ما اخذه في الدليل فقلت ليس اسكان الوجود فيها لا يزال
 مستلزما لاسكان وجوده مطلقا واذ كان اسكان الوجود الغير المقيده بها او المقيده بانها متحققة
 في الازل فيغير الكلام الى الآخر كما قد فصل فيها فان قلت مراد القائل الدخول على التحريم الذي وقع
 فيها وقلت جواب آخر دفع لهذا التوجيه لا توجيه لما وقع فيها قلنا كلا بل صرح في الحواشي المتعلقة
 على تلك الحاشية من لم يمتشي انما لا يزيد بوجود احداث الوجود واثبات وهو اللا يزال بل الوجود
 الذي هو ثابت لهذا الممكن المفروض احدوث عندنا فيكون معنى قوله وجود احداث وجود احداث
 عندنا وعلى هذا قدس معنى قوله ولا مجال لمنع كون اسكان وجوده اللا يزال الى آه على ان الجواب
 عن ايراد بحيث يختلف ايرادا ياتى الاول ليس في الحقيقة جوابا اخر فقد ظهر ان هذا الالاد
 على الحاشية القربا غية فينبغي على التفتة عما اراده الممتشي فان قلت اراد القائل بالوجود المطلق الوجود
 المطلق من حيث العموم والاطلاق فلا يستلزم ذلك هذا قلنا كان القائل مجيبا غما في القربا غية
 فقد اخذ جانب المجيب فوجب عليه حفظا في كلامه فوجب عليه حفظا ما اخذه في الدليل ليس بالوجود
 الذي للممكن من غير تقييده كما هو الظاهر ولقول اخذه في الدليل مقيدا بالعموم فخرج حاصله ان علم الوجود
 المقيده بالعموم اما قديم واحداث الى الآخر فاجيب بان في الازل غير ممكن فاما في القربا غية في غير
 موضع فلفظ القربا غي ان يقول ان اسكان ذلك الوجود اما متحقق فيما لا يزال او لا والاول يستلزم حقيقة
 في الاول لا امتناع الانقلاب واذ ثبت هذا انجز الكلام الى آخر ما فصل سابقا واثاني يستلزم ان
 يرتفع اسكان ذلك الوجود وراسا للزوم الانقلاب على تقدير تحققه في الازل فهو اما متحقق فطلب
 العلته في غير موضع ولكن كان في موضعه فلا يلزم الا قدم المتنتع وهو ما لا يحسم انهم ولا ينفذ ايضا فان
 قدم المتنتع فظهر بطلان عند كل عاقل واما واجب فهو ايضا باطل بشئ ما من قائل ولكن تنزلنا عن جميع
 ذلك فنقول هذا التوجيه ما لا يرضى به المتكلم فانه حال هذه الازالة على ما سبق وقلنا فيما سبق و
 في قوله وجود ممكن ما هي في كونه موجودا مطلقا من غير تقييده ذلك الوجود بكونه ادليا وفيما لا يزال
 حتى يكتم الله به على الوجه المذكور فانهم فانه سيدظهر فايدته ولا ينبغي انه غير مطابق لذلك توجيه

اللام الا ان يتكلف بالرد الذي يأتى عليك فذلك ان ما اورده في ذلك القائل ثانيا عليها بهذا الوجه وبهذا
فرض تحقق جميع ما لا بد منه في الوجود اللائزالي في الازل انما يستلزم كون احداث في الازل موجبا
بالوجود اللائزالي وهو غير محال بل هو واقع ضرورة ان الموجود في يوم الجمعة يتصف في يوم الاثنين بكونه
يوم الجمعة والحال كون احداث في الازل موجودا بالوجود اللائزالي وهو غير لازم وليس المراد
بكون وجود احداث ممكن في الازل الا انه ممكن ان يتحقق فيما لا يزال بناء الفاسد على شدة نشأ
الغفول عما اراد ذلك المشي القراباغي فان قلت ما في القراباغي غير صحيح فانه وان فرض كان
الوجود اللائزالي في الازل لكن لا يستلزم ازلية احداث مع العلة فانه يجوز ان ترجع ارادة
الفاعل التامة الارادة بحيث لا يتخلف مراده من حيث الارادة فيجوز ان يريد وجوده
فيما لا يزال ولا يلزم التخلف فان يتخلف ليس لا على تقدير الازلية فانه قد يتخلف عن ابعث
الشي اراد المراد وجوده بتلك ابعث فانه اراد ان يوجد فيما لا يزال فكلنا هذا وجه آخر من ابواب
هو الوجه الثاني فانه ما تعرض للمجبب بالارادة وليس في كلامه ايا والى ذلك ايضا فيكون هذا
الوجه من ابواب هو الوجه الثاني في الآتي اللهم الا بتغاضرا الاستناد اعتبارا وهذا لا يقضى الى تعدد
الاجوبة وسبغ تفصيل هذا انشاء الله تعالى فيجئنا الاقرب ما ثم اعلم اني اشم اوردي رسالة
المؤيد العلوم في رد دليل جوامين احدهما امرهنا وهو حديث الارادة والثاني القول بحدوث
التعلق وهو الذي سبغ في دليل الوجه الثاني وما تعرض للجبب الذي مر هو الوجه الاول ولا يتوهم
ان المقصود من هذا الجبب هو الجبب الذي في تلك الرسالة فانه في صدور الباطل ههنا وفي صدور
القبول هناك اى في الرسالة اللهم الا ان يقال ان الجوامين يتحدان ومتفرقان في الاستناد
ولذلك دفع النقائذ في الرد والقبول قولهم وافت تعلم انه لما فرض اه ههنا مقاما اول ان
الامكان ما لا بد منه وحينئذ لا يسيل لبساطة العلة التامة ههنا والثاني في صحة فشرع في الاول
فنقول عبارة الكتاب ناظرة الى دخول الامكان في العطل ويوافقه ما اشتهر من تقدم الامكان
يقال امكن فوجد لا محتاج فاوجده الموجد بعد ما اوجبه فوجد وحينئذ يلزم المحذور والذي مر فحاولوا
في النقص عنه بان الامكان منظور اليه في جانب المعلول لانه من تيمات المعلولية فلم يكن المعلول
ممكنا لم يوجد فيه ان فيه اعترافا بتركب العلة التامة فان مقدمات المعلول من عطل وانقصا

هذه التفرعات مشعرة بان الامكان من حلال الوجود سواء كان في جانب المعلوم او لا وعلته الوجود
 غير الفاعل جزء من العلة التامة فما منه المقرعين المقر قال اشتم في اشواشي القديمة المتعلقة
 بشرح التجريد ان العلة ما يحتاج اليه الممكن في وجوده فلا احتياج والامكان وما يساويها من وجود
 او لا ومفروض عنها عند هذا النظر فتيبا درالذهن من هذه العبارة الى ما عدا هذه الاشياء فكانت قيل
 ما يحتاج اليه بعد ثبتت تلك الاشياء وهذا المعنى فما ينساق اليه الذهن من غير كلفة وقال بعض
 اجله المتأخرين ان الامكان من الامور الانتزاعية التي من الامور العقلية لا توجد في نفس الامر
 فان الامكان ليس الا كون الشيء بحسب مرتبة ذاته بحيث لا يقتضيه الوجود والعدم فذات الممكن حينئذ
 هي مطابقة لسلب ضرورة من الطرفين والصادرة عن الفاعل هو ذات المعلوم فقط واما ان كان
 فمتشعرا كالمباني من العلة فان المعلوم لم يكن مبيانا من العلة لم يصدر عنها مع اننا نضرورة
 ان الفاعل ما فعل الا ذات المعلوم او وجوده على اختلاف القولين وتلك الامور من لوازم
 المعلوم وكلما القولين لا يرفع الشك فيك بسبب ظاهر المقال ما الاول فانه يشبه المنازعة اللفظية
 فانه فسر العلة بما هو غير الاحتياج وما سبق على الاحتياج واحتج اليه حينئذ لاشبهته في اندفاع
 لزوم المحذور وهو نفى البساطة وليس الكلام في تفسير دون تفسير وانما الكلام فيما يتوقف عليه المعلوم
 ومعنى التوقف ان امر يصح الاستبعاد بالقول معلوم بل هو بديهي عند الحذاق واذا كان الاحتياج
 ونحوه ما يتوقف عليه وجود المعلوم او ذاته فلا يوجد البساطة في العلة فان قلت ان اشتم وجود
 مرادهم ببساطة العلة التامة ببساطة العلة التي هي غير الامكان ونحوه فكلما يكون تخصيصا في القواعد
 واما الثاني فلان ظاهرة الاستدلال وهو غير ذات فانه ان اراد بقوله ان الامكان لا يوجد
 في نفس الامر انه من الاختراعات التي يتعلمنا اياها فقط هو بطلانه وان اراد انه ليس له هوية
 سوى هويته الممكن فسلم لكن لا شك ان هذا غير ذات فيما نحن بصدده فان علم المعلوم الاول
 لذاته هو عين ذاته بلا تقاير من جهة من اجهات كما هو مقرر عند هذا الجليل القدر وامكانه من
 شرايط ايجاد المعلوم الثاني كما قال الشيخ في الاشارات ونخصه لمحقق في شرحها فاذا كان الامكان
 والعلم ما يخل في العلل مع كونها لا هوية لها سوى الممكن والعالم ويكون لها جهات العلية فما
 المانع من ان يدخل الامكان في عالم الامكان مع وجوده مع الاستبعاد وان كان نقضا

انه يسميها بقولهم ان الامكان من الشرائط و باقى الكلام فى حيز الاستناد فلا يكشف عن رفع
 المشبهة عما عمن التشاك فان تقدم الامكان والايجاب مسلم فان قلت ان الامكان من
 صفات الممكن المتقرر مطلقا او للثبوت فى الخارج سواء كان ماهية الممكن حاملة له او مادية
 كما هو المشروح فى اسفار المتأخرين فكيف يتقدم على الوجود وكان قلت فاما معنى قولهم امكان
 المعدوم المطلق او الخارجى قلنا معناه ان وجد تصف به فان قلت فاما معنى قولهم ان الممكن
 اتصف به فوجد قلنا معناه ان الماهية الامكانية اتصفت بالوجود بعد ما اتصفت بالامكان
 بعدية عقليته قلت هذا ايضا غير دافى الاول فلان كون الامكان من الصفات الثابتة
 للممكن المتقرر غير ظاهر فان الانسان المعدوم بعد الفرض من الازل الى الابد من الاعيان
 والاذيان متصف بالامكان وقولك ان معناه ان وجد آه ان اردت ان ماهية الامكان
 التعليق فقد ثبت انه لا يقتضيه الموصوف الموجود وان اردت ان جهة الامكان واخويه ^{بطل}
 عنها لما بينات اذا كانت معدومة وانما تصف بها عند الوجود فلا خفاء فى ضعفه فان الامكان
 لا يقتضيه وجود الموصوف فحقيقة ليس ضرورة العدم والوجود وليس ضرورى الوجود والعدم
 فهو ليس بضرورىهما وهو الذى هو حقيقة الامكان فان احصر فى المواد الثلاث عقلى كما هو المشهور
 عندهم فاذا فسر بتفسير آخر يصير النزاع لفظيا فان قلت ثبوت شئ بشئ يقتضيه وجود المثبت ^{فقلنا}
 العقضية المنعقدة من الامكان اما موجبة سلبية لمحمول او سلبية حالها حال القضايا التى محمولها
 تنافى الوجود فاما يجب به هناك يجب به هنا واما ثانيا فلانه لا يفهم من البعدية الا البعدية بالذات
 فما ارتفع التشاك فالتقول الفصل ان العقل لا ينقبض عن تجويز ان يصدر من الفاعل
 بهنبة صرفة بلا اشتراط لشيء لانها يطبعها لا تاتى الاضافة من اتى مفيض كان واذا قد تحقق
 ان الواجب تعالى مفيض محض لا يسجد ان يتحقق بنفسها بافاضة تعالى والامكان اعتبار
 الماهية مصداق ذات الممكن فليس فى الحقيقة شئ آخر هو الامكان ومنه مبر من حيث انه مفهوم
 سلبى وان كان غير الممكن لكونه امرا وجوبيا كالانسان مثلا لكن لا شك فى ان الامكان ان
 عده من الاشياء فاما متبادر مصداقه ومصداقه ليس لانفس الممكن ونفسه لا يصلح الدخول فى العطل
 فاذا قولهم الممكن فوجد آه فهو يشبه ان يكون من قبيل ما مر فى الحدوث الذاتى من انه نحو آخر من

من التقدم سوى التقدمات الخمس المشهورة وان لم يكن نحو آخره بل يكون من التقدم بالذات
الذي هو مخصص في التقدم بالعلية والطبع فلا مخلص فهدا ان اراد ذاك المجتهدان فيها عبارة
لمحقق الثاني صريح فيه وعبارة المحقق الاول تتجمله بعد التاميل وان قال قائل لاحد ان ينسج
تقدم الامكان على الوجود فيعرض عليه قول الشيخ في حدوث الذاتي فانه كما يدل على تقدم العدم
يدل على تقدم الامكان كما مر هذا ليعد في الكلام كلام فافهم ولكنه حقيقة الامر وضحة عند الانظار
والشواقب ولعلك تقول ان الامكان سالا بدمنه في قول شمس معناه انه من ضرورياته و
لوازمه واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم فانتفى العلة التامة في الازل فنقول بغير الجواب
فان لا بد منه من اول الكلام الى آخره بعضه العلة فاخرج هذه العبارة عن ذلك المقدم
لا يفهم لاسيما عند فقدان القران واما المقام الثاني فنقول ان الجواب غير مطابق للسؤال
تفصيله ان الجيب كان قد منع استحالة التخلف بتجوز استحالة المعلول في الازل والذي
عرض عليه شمس هو ان الامكان غير متحقق على هذا التقدير في الازل فلم يتحقق العلة التامة فيه
هنا خلط وهذا مما لا توجه له كيف ولا اثر ولا يمين في كلام الجيب لان الامكان غير متحقق في
الازل وان ادعى من عند نفسه بان هذا الجواب موقوف على عدم تحقق الامكان الذي من
اللازم او من العلة في الازل نظا هر خفا وه فان الجيب ما قال الا ان وجوده غير ممكن
في الازل وحاصله منع امكان الوجود الازلي لا منع امكان الوجود المطلق وما كان الكلام
في الوجود الازلي بل في الوجود الذي للمعلول ولو كان كلامه في الوجود الازلي فلا حاجة الى
الاستدلال فان الازلية ثابتة حينئذ بل حصل كلام المستدل ان الوجود الذي للعالم المستند
الى القديم قد تم المطلوب واما مستند الى حادث وهو باطل فاجاب الجيب بان وجود ذلك
مستند الى القديم منع امتناع التخلف بتجوز استحالة الوجود في الازل فلم يمنع الامكان فيجوز
ان يكون مكانا في الازل وليتم التخلف وليس في هذا النظر الى تعلق الارادة بالوجود الازلي
واللايزالي فيفترق من الوجه الثاني الآتي من هذا الوجه والتأنيص ان المعلول ليس في طبعه
المصاحبة مع العلة ولا اللا مصاحبة وكذا ليس في طبايع افاضته المفيض افاضته القدم وبهذا
بل المعلول في نفسه ذو طبيعة فاقرة فيفتقر الى ان يفيضه مفيض المفيض لا يمنع له الا افاضته

او اما القدم واحداث والمصاحبة واللامصاحبة فليس فيها منقح من القائل واذا تم جهات
 الافاضة فيفيض المعلوم منه بحسب سعة مائة وضيقة سخنة فان كان الفاعل اقام قدرا لمعلوم
 مما يقبل القدم لسعة مائة وسخنة يكون قدرا كما هو عند انهم وان كان المعلوم ما ياتي بطبيعة القدم
 والادوية فيفيض منه بحسب طاقته لا يكلف احد نفسا الا وسعها ولكل نقول يشبه ان يكون هذا
 المنع من المكاييل ليس طبعيا بل الا فلاك بل الاجسام مطلقا والعقول والنفوس غير آتية بالقياس
 فانما عند العقل يصح كماله يجوز ان يكون محدثة يجوز ان يكون قديمة وآما بعض الاعراض فاما قد ياتي
 القدم كما مر لكن لا يصلح للوساطة في صدور ابجها فانها لا بد لها من محال فلمجال علمه غير مفلس
 الدليل وسقط المنع فان قلت من ابطال السند لا يطل المنع قلنا ربما يكون محط الظاهر السند
 كما اذا كانت المقدمة الممنوعة واضحة في نفسها فليس لاحد ان يمنع بدون ان يبدأ احتمالا فاذا
 ابرره فابطل فيكون هذا الابطال نافعا لان المنع ما ساغ له المنع الا باعداد ذلك الاحتمال
 لذلك المنع للمنع فاذا ارتفع من البين ارتفع المنع من البين وعلى التنزل ابطال السند المساوي
 نافع بلا شبهة ولما وقع في الكتب ابطال غير المتساوي ايضا كما سيحكي من الشارح في غير موضع منه
 الكلام في الوجه الثاني ومنه الكلام في الرابع فانتظره لا بد ان نعم المساواة من المساواة في
 الواقع ادنى نظر المنع فتأمل فنقول كلاما استدلى من عنده علم الكتاب كتاب اسرار الحكمة و
 الصواب في كتبه ببيان واضح فلتستغل بذكر بعض منها فان المقام لا يحل البسط فنقول اقام ذلك
 الرايع في العلم على حدوث العالم وليلا والاعلى في هذا المطلب المطلب وتذكروا لا مقدمات الادلى ان
 وجود الواجب عينه الثنائية انه لا يمكن حصول الماهية الواجبة التي هي الوجود البحت والتحصل
 لبعض في الذهن سواء كان عالميا كالعقول المفارقة او سافلا كالنفوس لنا طفرح لا يتصور
 العلم المتعلق بكنهه الواجب تعالى الارتسامي لانا ولا من الشواهي وبه المقدمة مرتبة على
 السابقة واثباته ان التقدم منه زمني وهو تقدم احد الشاكن على الآخر بواسطة الزمان
 كتقدم موسى على عيسى على نبينا وعليها الصلوة والسلام وسنه دهرى والدهر عبارة عن حاق
 الواقع المعبر بنفس الامر وسبحي انشاء الله تعالى تفصيله فيما يتعلق به فالتقدم الدهري عبارة عن
 تقدم احد الشاكن على الآخر قدما انفا كيانا في الواقع كتقدم عدم العالم عليه على تقدير حدوثه

في كتاب

والفرق بين المتقدم الزماني والذهري بعد اتفاقهما على ان كل واحد منهما يستلزم انفكاك احدهما
عن الآخر انه ينظر في الاول حيلولة الاستدلال الزماني ثم ينظر واقعيته وفي الثاني لا ينظر ذلك
وليس المراد عدم النظر لنقط بل الواقع حيلولة الزمان في نفس الامر في الاول دون الثاني ليس
الذهري الا الواقع وليس فيما استداده هو الزمان وطرفه وهو الآن فلا ينظر فيه الا ان الحاشيان
تأبى في الواقع وليس معه شيء آخر وهذا هو الذي يسميه المتكلم بالتقدم بالذات الذي جعله سادسا
للتقدمات الخمس ومنه تقدم بالذات وهو شعب الى شعبين احدهما تقدم العلة الفاعلية المستجيبة
بجميع الشروط وثانيها تقدم العلة ان قصته يختص الاول بالتقدم بالعلية والثاني التقدم بالطبع
وهذان التقدمان ليسا بحسب اخراج فانه في الخارج ليس الا الاجتماع فان قلت قد يتقدم بعض شروط
على لم شروط بحسب لذهري وبحسب لزمان ايضا قلنا في نظر ان النظر من حيث انه من الروابط قال
المعلول وفي هذا النظر ليس يوجد الا الاجتماع ونظر من حيث هو موجود وليس معه المعلول
ثم يوجد منه الاعتبار ليس له سبق بحسب بالطبع بل ليس له السابق بالذهري او بالزمان وايضا
فقد قدم ايجزا للصوري على المعلول المركب ليس بحسب اخراج وكذا مثاله فليس التقدم بالطبع
وبالعلة الا في بعض الملاحظات الذهنية الواقعية يفرض العقل في بعض الملاحظات الواقعية
التي ليست اختراعية ان العلة المستجيبة او الناقصة قد تقررت فقرا للمعلول وليس في مرتبة لطلبة
المعلول وليس تقدم العدم على الوجود وليس في الخارج الا الوجود لهما وبها موجودان معا
قال وهذه اصول متفردة عندنا وعند انخصم لكن عنده التقدم الذهري والزماني متساويان صدقا
وتحققا وهذا ليس بضر فان المقصود تغاير النعوم وان كانا متساويين وبذلك يتم المطلوب فاذا
تمهدت المقدمات فلنرجع الى المطلوب فنقول ان الواجب تعالى ما بهيته انيته بكمومته المقدمة الاولى
ولاياله علم ارسامي فلا يوجد في ذهن من الاذ بان بكمومته المقدمة الثانية فليس في الواقع
الا وجوده الخارجي ويتنوع عليه الوجود والذهني بالاعتناء الذاتي فان الماخوذ في المقدمة الثانية لا تتأثر
الذاتي ولما كان العالم كلمة مستند الى الله تعالى كما هو مبرهن في كتبنا وفي كتب انخصم ايضا ولكن
هذه مقدمة رابعة كان مقدما على العالم بالطبع او العلية واذا ليس في مرتبة ذاته الا الوجود الخارجي
وليس له مرتبة عقلية الا المرتبة الخارجية فالتقدم الطبيعي والعلوي الذي له على العالم ليس الا بحسب

انما خرج فالواجب تعالى بحسب الخارج مقدم على ان تكون العالم وهو الا تقدم الانفكاك في المكنات
 باسرها لا يمكن ان تكون لما معية مع الواجب تعالى وهو المطلوب ثم قال بعقسط من القول فاذا قيل
 مثلا البارى تعالى لم يبدع الفرس دركها للطبايع الكلية ورايا للضوابط الكلية وسائر الـ
 عالم القدس لم يلم يجعل الماهيات الامكانية وجوداتها ما هياتها وكل ذلك من سخيطة لسلول
 وركيكة لمقول وضمين التفتيش فكذا لك اذا قيل البارى عز وجل لم يوجدها عالم الامكان في
 الاول غير مسبوق بالعدم الصحيح كان ايضا من جنس تلك لا قائل ثم قال بعقسط من القول
 ايضا ان لمحال من تختلف عن العلة التامة انما هو الاما معية المتكئة الامتدادية والامام معية النية
 الصريحة هي المتقدم الذاتي هذا انما يخص كلامه تسليم وبعد تسليم صحة متقدماته لا يلزم منه ان تختلف العالم
 عن البارى في حاق الواقع والدهر كما يدعيه الامام الرازى امتناع صدور القديم عن الاختار ولا يلزم
 منه ان هذا تختلف غير متقدربان يقع المعية جزا قبلية ووجود العالم حيز عدمه كما هو مطلوب
 وان نبى على ان الدهر لا يحفل الاستداد فلا بد من ابانته بدليل بل لبدايته شاهدة بان
 العدم والوجودات مستمرة بلا اختراع لمختصر وهو المعنى من الواقع والدهر وايضا اذا حار
 عنده ان يقع الوجود بدليل العدم من غير لزوم استدلاله بغير وقوع تقدماته مرتبة بان يقع وجود
 كل بدل اعدادها بلا استدداد وبناء على كل تقدير الدليل المذكور للنتيجة المطلوب فان احدث
 على نحوين احدث بالرة اى بالاشخاص والانواع ونحوه واحدث بالاشخاص فقط مع التقدم
 بالنوع وشبهه فلو عدم التقدم الذاتى انفكاكيا فالتقدم الانفكاكى البارى تعالى على كل مكن ثابت
 والمطلوب تختلف لان مطلوبه كما صرح به هو احدث على نحو الاول فان قلت ان مجموع المكنات
 ممكن لتكبيره من المكنات فيلزم تخلفه عن البارى تعالى قلنا ليس بممكن واحد وانما الاحاد ممكنة متعددة
 ولكل منها تاخر من الواجب فان قلت هو موضوع القضية انما رجعية الصادقة فيكون موجودا
 فاما واجب او ممكن والاول كما ترى فتعين الثاني قلنا موضوعية للقضية انما رجعية لا تقتضيه الا
 الوجود واما ان له وجودا واحدا فلا فيجوز ان يكون موجودا بان يكون لاحاده عدة وجود فليكن
 عشرة احاد فيكون هناك موجودات عشرة فالجميع عبارة عن عشرة موجودات وهذا لا يستلزم
 ان يتحقق فيه تاثير واحد بل فيه تاثيرات وكل تاثير يستلزم تقدما عليها فلو فرض ان الواجب

على كل واحد من احادها فله تقدمات على كل واحد منها فيكون كل واحد متاخر عنه تعالى وعلى تقدير
التعاقب كذلك فان قلت ان لمكانات ان توقفت فالمطلوب حاصل وان ذهبتم لا الى
نهاية فيكون الزمان ازليا ولم يتخلف قلنا غير مسلم ازلية الزمان وقد مر له وما عليه فان قلت يطلم
براهين التسلسل كالطبليق وغيره قلنا لو سلم كيف فيه تلك البراهين ولا يحتاج الى تلك المقدمات
وقيه خفاء قالوا في ان يقال ان المستدل تصديرا ودليل آخر على حدوث العالم كما تفصح عنه
كبره فان قلت عنه حدوث الاشخاص من دون حدوث الانواع غير معقول قلنا هذا هو آخر
جعله حجة اخرى على المطلوب وايضا موقوف على ابا الدهر عن الاستدلال ولم يبين دليل هذا ونحن
ان شاء الله تعالى نذكره في موضع يليق به ثم ان التقدم بالعلية وبالطبع ليس فيها انفكاك كسب
الواقع ولا في الذهن فان في الاول الاجتماع ظاهر وفي الثاني لا باء عن الاجتماع بل فيها انفكاك
عن مرتبة العلة بان يصدق سلب وجود المعلول في مرتبة العلة على وجه نفى المقيد لا نفى المقيد
ومصادق هذا السلب عدم استغناء المعلول عن العلة لان مرتبة العلة مرتبة الاستغناء وسلب
الوجود المقيد يكون في مرتبة العلة صادقا في الواقع مطلقا خارجا وزهدا والانفكاك بهذا المعنى
ثابت بين العلة والمعلول وان كان المعلول قدما فبطل الاستدلال عن اصله وليعلم ان
هذا لا يرد على هذا الدليل لا يضر الايراد على الدليل الذي عليه القيل والقال فان حاصله كما هو متحيز ابا
ماهية التقدم فكذا منع مع المستند وهذا الايراد على الدليل الذي اخترعه ذلك المراسخ وليس بطل
بجواز اقتناع التقدم على ماهية الممكن فامل قوله الثاني باقتدار الشق الثاني آه تحريره فيقتضيه
تمهيد مقدمتين الاولى ان الاستدلال من انخص ما كان سببا على الوجود الازلي واللازلي
فان حاصل البرهان ان مكانا ما موجود بلا شبهة فقلته ان قدست فالمطلوب حاصل والا
الى التسلسل والوجود بدون ان يتم العلة وبها باطلان ولا يخفى ان ان اريد الوجود الازلي
فهو مضر للمستدل وان سلم عدم الضرر فما ينتج الا قدم الاحداث وهي كما انه باطل عندنا باطل عند من
ايضا ولم ثبت المطلوب وان اريد الازلي فكيف يمكن له ان يدعي ان مكانا ما ازلي وكيف سأل
لما لم يرد في قدم علة وحدوثه وبأجملة ما خذية الوجود معرعى عن قيدي الازلية واللازلية ظاهر
سا ذكر في الكتاب والثانية ان الواجب تعالى فاعل مختار مرير عند المحيبي اى من زمرة المسلمين

الذي نسم من احزاب احداث العالم فاعلمه بالارادة الثابتة التامة واذا تم هذا فليخرج
 الى شرح ما في الكتاب فيقول حاصل الجواب ان في الشق الثاني كان قائلنا بان علته وجود الممكن
 عنده ما كانت في الازل فقال المجيب نعم فان العلة لما كانت عنده هو الفعل المراد بالارادة التامة
 التي لا تتخلل المعلول عن ارادته فيكون علته وجود الممكن عنده هو ذلك الفعل فيجوز عنده ان
 لا يريد وجود الممكن معرى عن ذينك القيدين ولا الوجود المقيد بالازلية بل يجوز ان يريد
 الوجود اللايزالي فيوجد ما اراده فما تحققت علته الوجود للممكن الماخوذ في الدليل في الازل
 فان قال قائل بل تحققت فيما لا يزال قلنا ما تحققت اصلا ما ما تحققت ارادة الوجود اللايزالي
 فان قلت فما معنى قوله اذن من جملة تعلق الارادة بوجوده في الازل قلنا مستغاة ان المتأثر لو كان
 اراد الوجود المعرى فلا عائق من تحققه في الازل فتحقق المعلول في الازل كان من لوازم ارادة
 الوجود المطلق فغنى اللازم فان قلت الملازمة غير مسلم فان المعلول آت عن الازلية قلنا
 هذا الجواب الاول واذا دأب الثاني مع قطع النظر عنه اذ هو بعد تسليم ذلك على ان المجيب مانع
 فالدعوى التي وقعت في كلامه دعوى بحسب الظاهر وليست بها في الواقع اذ ليست وظيفة ذلك
 كما انه قال يجوز ان يكون كذا فكذا قائم الاستدلال او مستغاة ان الازلية لما كانت معنى خصم
 اوجه استطراد المقصود اذ مطلق النظر هو المنع على ما اخذه المستدل وفي القرارة باغية اولادها اختيارا
 شق البطلان المستدل بكل اشقيه فكان الواجب ان يختار شقا من شقي الترديد الثاني فيمنع ما لزوم
 ما الزم ويرد بطلانه ولا مجال لشي منها ما على تقدير ان لا يتحقق جميع ما لا بد منه ولم يحدث عنه حدث محاد
 شيء من علته فلزوم حدوث احداث بدون تمام العلة ظاهرا وكذا بطلانه وكذا الكلام على الاحتمال الثاني
 من لزوم التسلسل وبطلانه وثانيا ان ارادته من جملة ما لا بد منه بالنسبة الى الوجود الازلي فهو حق
 لكن ليس كلام المستدل في هذا الوجود بل في الوجود الذي للحادث حتى يلزم عدم كون احداثا ما تحققت
 بدون تمام علته او التسلسل لان معنى الحكميم ان مكنا ما قديم والا لكان جميع المكينات حادثة فجميع ما لا بد منه
 في وجود الممكن لا يخلو آه وان ارادته من جملة ما لا بد منه بالنسبة الى الوجود الذي للحادث يعني الوجود اللايزالي
 فهو باطل لانه يلزم ان لا يتحقق احداث او يتحقق احداث بلا تمام علته وقضله بما لا مزيد عليه وهذا مع كونه
 سنيا على الغفلة عن قول الشافعي ولا يرد عليه آه وقوله فان قيل لا بد من اختيار احد شقي الترديد آه

قاسم فلان قيل كلامه في المرة الثانية على السند وهو غير معقول قلنا مقصوده ابطال السند والا
فتمتخص الجواب ان ارادة المراد الكاطبة تعلق في الازل بوجود الممكن فيما لا يزال واكاشية لا يتكبر
فان قلت فعل هذا كيف يوجد قوله ولا يرد عليه قلنا توجيهه انه ما كتبت في الجواب عن غطاء نحو جواز اختلاف
بل ما افاد الا ان علته وجود الممكن ما كانت في الازل على امر تفصيله فبها للسائل ان يقول فابن علته
الممكن ام هو بدون العلة فاجاب ولا حصل ايضا فيه فاسأل فقال ثانيا امتحنا من شئ التزديد فابرز
ما كان اخفى وخصص الآن الحق نعم لو كان قال اولها تلخص بعد جمل الكلام لكان احسن والامر
فيه هين فان قيل ليس بنحصر سياق الدليل على النمط الذي قررت قلنا ان نحو الدليل بحيث لا يتصور
للحجب محل الجواب الذي قررت فنقول العالم قديم لا دلوله يمكن قديما يكون حادثا والثاني باطل فانه يلزم
قدم الاحداث احدثه بدون تمام علته وما باطلان فالمقدم مثله فقد اخذ الوجود الايزالي فما الجواب
الاختيار قد علم العلة ومنع التعلق قلنا ليس المقصود التحرير في الكتاب وكان الكتاب ناظر الى
التحرير الذي مر فان قلت يجوز لا اجابة تحرير الدليل قلنا نعم فيلغ الجواب بتحرير الجواب وما كان يرد
شئ من كلام اكاشية على تحقيق الجواب بل يرد على ما في عبارة الكتاب وتلك قدمت سالمة عن
المنقشة وبأجملة ان قرأ الدليل كما قرأ للشارح ان يجيب بما اجاب وان قرأ بقرآن الآن فيجب
بما حاصل الجواب ونش هذا النسخ غير شكر وهذا يسر في حل العبارة وكلام الغير ان كان يرجع الى
ما فصل فرجا بالوفاق والافضل استغناء وقد يقال في توجيهه الكتاب ان ما لا بد منه في وجوده شئ
على تسعين ان لا يزال ومن جملة ما لا بد منه في الوجود الا ان شئ تعلق الارادة بوجوده في الازل
ومن جملة ما لا بد منه في الوجود الا ان لا يزال تعلق الارادة فيما لا يزال وقد صرح القائل بان التعلق حادث
ولا شبهة في ان هذا التوجيه كمال لرفع شك القرابة لكنه في شئ من الاعتلال سيجي انشاء الله تعالى
ولقد اطمنا الكلام وان كان كيفي اشارة في المقام لان الناظرين كانوا يستصعبونه فاضمنا
سن الكلام قوله وعلى الثاني يحتاج المعلول الى امر آخر سوى هذا التعلق وهو خلاف المفروض
آه كان حاصل الجواب ان المعلول انما يتخصص بوقت ودون وقت لان تعلق الارادة وحده
فيكون الواجب مع تعلق الارادة كافيا في ترجيح المعلول والا فلا فائدة للحجب في ابداء حديث
الارادة اليس في التحقيق مدا لا استدلال على ترديد في العلة المتممة الكافية للمحدث والقدم

سواء كانت ثامة وناقصة جزاء حيز العلة الثامة لانها يلزمها المعلوم فكانه قال المستدل العلة كفاية
 اما تقليدية او حادثية والثاني بطل فالاول متعين فقال الجيب العلة ما كانت انزيت بل تلك هي المتعلق
 الا اني بوجود المعلوم فيما لا يزال فيحتاج الى جزم آخر وعدم كفاية تلك المفروض فاني انظر باعية المعلوم
 انهم لم يتحقق جميع الا بدخول الشيء في تحقق المتعلق الا اني بوجود احداث فيما لا يزال لا يستلزم القول بما لم يمت
 شيء ما لا بد منه في وجود احداث فالقول بالاحتياج الى امر آخر سوى هذا المتعلق هو عين المفروض غير
 وانه ينبغي على قلته انقص في عبارة الكتاب قوله قلنا ان اردتم ان تتم علة وجوده في الازل آه وعلى
 التقديرين لم يتحقق العلة الثامة الممكن الماخوذ في الدليل في الازل فانه في القرابة من انه
 اختيار الجواب فيحتاج الى اختيار الشق الاول من الترديد لان الترديد كان في الوجود الذي للحادث
 وهو الوجود فيما لا يزال ومنع احتماله يختلف عن ذات العلة الثامة مستندا بان الحال انما هو مختلف
 المعلوم عن نحو اعادة الفاعل المتحارب المستقل بالتأثير لا عن ذاته فان قلت لدفعه ان الوجود الذي
 الممكن قسما من قسم ازل وقسم لا يزال والجواب الاول باختيار الشق الاول وباعتبار الثاني والجواب
 الثاني باختيار الشق الثاني وباعتبار الاول فاحتماد الجوابين غير واضح قلت فيجوز ليس للجواب
 وجوب بل وجه واحد وهو بين الشاين واختيار لاحدهما ومنع على شيء واختيار للآخر ومنع على آخر
 وهذا بمنزلة ان يقال اذا اريد كذا فالصغرى غير مسلم وان اريد كذا فالكبرى ممنوع ولا يخفى ان هذا انموذج
 من الجواب غير متعدد فان قلت من قبل انكاشية ان الاستدلال قياس استثنائي كما مر تقريره
 قلنا قدم تقريره جوابه فتذكر وجهنا وجه من المقالات لدفع هذا الاليد فتمناها ان يقال ان اصل
 الجواب هو اختيار احد وثا المتعلق فلم يتحقق جميع ما لا بد منه في الازل فحين الانجرار وان ردد
 في علة ويقال الى الآخر فلا فائدة فيه فان هذا الترديد هو الذي اوردته بعد في حديث المتعلق وهذا
 يدل على انهم لم يعين النظر في عبارة الكتاب فانظر الى قوله ولا يرد عليه ان المتعلق الازلي آه ولكن
 سلم ان ذلك محتمل العبارة فلا خطأ في انهم يردوه بشه فان هذا الجواب عنده مردود كما سيجي انشاء الله
 تعالى عن قريب والجواب الاول قد كان رده سابقا فبقى الدليل سالما عن الخلل وقد قال في آخر
 البحث ان القاصرين كانوا الكليين الى نه سلب الفلاسفة لقوة شبهة ستم فاشبعنا ما يكفي لاعتقاده للكل
 يبقى اشتياق وقال لم يات جمهور المتكلمين بشيء يتعلق بقلب الا ذكيا وكيف يتيسر له الطعن

سنة
 القول
 السداد

وخمسين جوابا فلم يورد جوابا صحيحا وهذا وجهان العلة التامة عند خصم ليست الا بما يجب للمعلول
عند افكان المستدل زعم ان العلة التامة للمعلول التي يجب عنده للمعلول اما قولية او سادسة
او فاجاب بان تلك العلة ليست لازمة بل العلة مختارة اه وتبين ان هذا التوجيه له وجه صحة
ان كان في كلام المستدل لفظ العلة التامة وليس الا اخذ جميع ما لا بد منه في الدليل والامادة منه
ما يجمع مع المعلول ابدأ كما ترى مع ان العلة التامة بذلك المعنى لم يعهد ولكن قيل انه لا يلزم
مسا وعندها خصم فجزا التفسير بذلك قلنا نعم لكن بناه كلامه عليه ثم لا بد عليه باختيار الشق الثاني
لا يخلو عن بعد بل الاليت حينئذ ان يقول العلة بهذا المعنى ليست في الازل ولا فيما لا يزال
فان العلة لما كانت مريدة لم تكن ما يجب عنده للمعلول والآ نظر في التزيع ان يقال انه على
هذا التقدير لا يصح اختيار الشق الاول اللهم الا ان يقال اننا نختار الشق الاول على تقدير ان يكون
العلة الماخوذة في الدليل بالمعنى المتعارف ونختار الشق الثاني على تقدير المعنى الذي هو مقبول
للجواب وجان وقدم شمله وجهان ان اجزاء الكلام بالآخرة الى شئ واحد غير محذور وحاصلة مختار
اولا الشق الثاني واذ ظهر فساد ما فيه جرد الى اختيار الاول فان قيل فما صح الجوابان فلا يرجع الى طائلي
قلت غير مسلم فان الاول مبناه على ايجاب العلة والثاني مبناه على اختيار با هذا التقدير في ابداء اعتبار
وتلك نقول ان مراد المسمى القرابي في ذلك فنقول يا بني عنه سياق كلامه قائل فيه وجهان من
للعلة المهمة لارادة الوقت بوجود كذا حدث وهذا ما ياباه كلامه ثم هذا الذي يفهم من كلامه ثم يجب
ظاهرة في النموذج المعلوم هو الذي مرث اليه الاشارة من تقسيم الوجود الى قسمين ثم اختيار احد هما على
تقدير واختيار آخر على تقدير آخر وان شئت فقلك بتلك الرسالة ثم اعلم ان ههنا كلاما آخر هو انه
لنتوهم ان يتوهم ان حاصل اجواب الاول اختيار تحقق العلة في الازل ومع استحالته تخلف مستند
بما ذكرنا من ان الازلية على الممكن وهذا لا يصح على تقدير اختيار تحقق العلة لان الازلية لما كانت محالفة
فالوجود المطلق للممكن بما انه مطلق اى صالح للازلية واللا يزالية ايضا محال والمحال لا يكون علة
ولا معلولا فان لم يتحقق العلة للوجود المطلق للممكن بما هو مطلق فيمن اختيار تحقق العلة للوجود المطلق
بما هو مطلق ثم ادما واستحالته الازلية منافاة فان لم يبق الا اختيار عدم تحقق العلة للوجود المطلق
وتسليم تحقق علة مخصوص لللا يزالى وهذا بعيد ما اختير في اجواب الثاني فيجوز ان يجاب بالدال الى الثاني

وانما الافتراق في السند ففى الاول استند منع استحالته لتحلف بتجويز استحالته الالائية وفي الثاني يكون
 العلته تعلق الامادة بتحقيق الممكن فيما لا يزال وهذا توهم فاسد فأتانا نقول اولاً بالنقض لانهم قالوا
 ان علته وجود الوجودى بطبيعة الصورة اى الصورة المطلقة والصورة انما تحتاج الى الوجودى في استحالته
 والتشكك فمع نقول الصورة الغير المتناهية مستحيلة فالصورة الممكنة ليست الا المتناهية منها بالصور
 المطلقة ايضا مستحيلة والمحال لا يكون علته الموجود فالعلته ليست الا المتناهية منها مع انها تحتاج
 الى الوجودى ونقول ثانياً ان فينا ذكر اضافة الاعتبارات والكيفيات الواقعية فان الماخوذ في الدليل
 نفس وجود الممكن مع قطع النظر عن الاشتغال على حيثية ولا شك ان نفس وجود الممكن ممكن وان
 ان كان تحققه في ضمن اللايزالية و فرق بين اقتضاء العلته لنفس الوجود اقتضاءها بخصوص اللايزالية
 ففى الجواب الاول اختيار كون العلته لنفس الوجود وكونها مقتضية لنفس الوجود لا خصوصية ومنع
 استحالته لتحلف بكون محو منه وهو الازلى محالاً على الممكن ولا يلزم من استحالته نحو منه استحالته لنفس
 الوجود كما لا يلزم من استحالته غير المتناهية من الصورة استحالته نفس الصورة وفى الجواب الثانى
 اختيار عدم تحقق العلته لنفس الوجود وانما تحقق العلته بخصوص الوجود اللايزالى منه لان علته
 انما اقتضاءها بخصوص اللايزالى ومنع استحالته لتحلف مستنداً بان المراد على وقت تعلق الارادة
 لا غير فاجبه الجوابان ولا ينجو احدهما الى الآخر فمثل تأملنا صادقاً ثم ههنا كلام آخر هو ان الجواب
 الثانى لا يصح الا بالاستعانة بسند الجواب الاول لان حاصل الجواب الثانى انما تعلقت
 الامادة فى الازل بان يوجد الممكن فيما لا يزال فنقول تعلق الارادة بالوجود الازلى بل كان مكناً
 فى الازل فتعلق الارادة فى الازل بالوجود اللايزالى دون تعلقها بالوجود الازلى رحمان بل ابرج
 بل رحمان لم يرجع فانه ينافى الوجود ولم يكن مكناً بل لا مادة مدسجانه ليست الا الارادة المتعلقة
 بالوجود اللايزالى فمع اما الوجود الازلى الممكن ممكن فى نفسه وعلى هذا يلزم محجبه سبحانه عن بعض خواص
 الموجودات الممكن تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً واما الوجود الازلى مستحيل بالذات على الممكن وهذا
 هو الشق الثانى في نظرم اخذ استحالته الالائية فى الجواب الثانى وتبصير حاصله ان علته مطلق وجود الممكن
 لم يتحقق فى الازل انما لم يتحقق فى الازل علته الوجود اللايزالى واستحالته لتحلف مم لان الله تعالى
 مريد مختار انما يوجد الممكنات بتعلق ارادته سبحانه وارادته لم تعلق فى الازل الا بالوجود اللايزالى

ولشيء لا يوجد الا بحسب تعلق الارادة ولم يتعلق بالوجود الا زلي للممكن بعدم اسكان الازلية عليه
وحاصل الجواب الاول ان ملية نفس وجود الممكن قد تحققت وانما لم يوجد في الازل لاستحالة الازلية
عليه ولا يحتاج فيه الى حديث التعلق لكن اختاره الجواب الثاني عندنا عشرة المسلمين من اهل السنة
لان الدلائل القاطعة حكمت بكون الله تعالى خالقا بالارادة والاختيار حتى صارت من ضرورات
الدين وتعلم انه قد ظهر عند الفطن ما ذكر بطلان قول المشايخين ان التلازم لا يكون الا بين العلة
الموجبة وبين معلوما او بين معلولى ملية ثالثة وذلك لانه قد ظهر اذ ان يوجد العلة الموجبة بشي
في الازل ولا يوجد بشي في الاستحالة الازلية عليه ولا يستلزم العلة الموجبة معلوما وايضا يجوز
ان يكون الشئان معلولى ملية موجبة واحدة ويكون معية احدهما مع الآخر مستحيلا في بعض الاحوال
فلا يكون تلازم بين معلولى ملية واحدة فافهم فانه لمحق شريف قوله قد يقال ان الازل فوق الزمان
آه للازل معينان الاول جميع الازمنة الماضية ويقال له الازل الزماني الثاني ان يكون الشئ ما شئ
راية عدم السابق سابقا على الوجود في الواقع كالواجب تعالى فان العالم لما كان حادثا والواجب
موجود قبله كان ازليا بالمعنى الثاني بلا شبهة وآما المعنى الاول فوالا فليخلص العقل المشوب بالزمانية
عن تجويز كون الواجب تعالى ازليا بالمعنى الاول ايضا آما لعقل القراح فلا يجوز له سواء كان
العالم حادثا او لا فان معنى كون شئ زمانيا ههنا هو الذي يقال له متى هو انطباق وجوده على
كل الزمان او على جزء منه او على حد منه والمسمى لا يتيسر فيه ذلك صلا كما لمفارقات لا تصح
بالزمانية فالواجب تعالى ليس بازلي بالمعنى الاول كيمت والزمان المرتجى والواجب تعالى ثابت
محض ومقدم عليه بانحالية فلا يعقل كونه فيه وتقدم التفصيل في الكتب المطبوعة وآذا تقرر هذا فنقول
كلامه شمس هذا تقريرا آخر للجواب الثاني ويدل عليه العنوان فان قلت ما الفائدة في ايراده ثانيا اما ان
قد كفى ما سبق قلنا لا فانه كان قد اخذ في الجواب ان الارادة تعلق بوجود الممكن فيما لا يزال من
الاوراق الآتية وكان هذا منقطة سوال سائل ان اخلاص تيسير لكم من الممكنات موسى الزمان اما
الزمان فلا يمكن تعلق الارادة بوجوده في الاوقات الآتية فانه غير معقول كون الزمان ظرفا لنفسه
مع انه مفض الى التسلسل وايضا منقطة الوقت فاعلص الجواب بحيث لا يمكن ان يصل الى حد التكليف
بالتشكيك فقال ان الواجب تعالى ليس زمانيا حتى لا يتخصص الزمان نفسه بارادته بل هو

فوق الزمان وهو الازلية بالحق في الثاني والثالث في قوله فلا شيء غير في الازل آه فيصير اى اذا ثبت
 انها فالتى نقت في الازل بحسب التجويز لا على الادعاء كما هو وظيفة المانع وانا تحقق بحسب تعلق الازلية
 به من تخصيصه بالازمنة والافات فقد تعلق الازادة بتناهيها فوق على ما اقتضت الازادة
 الازلية وهو التناهي فالتقريب بين الفرقين كجوابين اى التقريبين انه اجل في الاول
 وفصل في الثاني بالتعرض للاوقات وبوجه آخر ما لم كان قلت لم يعلم حال اليس بزاني قلت يعلم
 بالمقايضة فيقال قد تعلق ارادته بالمعية مع الزمان اذ باى عبارة شئت ولعلك تقول ان
 غير ازمانى فتفت عند الجيب فلا ضرورة له بالتعرض له وفيه ما فيه وتيقرب منه ما في القرابة بين
 انه نقض اى تفصيلي فانه لا مجال للتفصيل الاجمالى باختيار الشق الاول ويكون حاصل قوله فان
 قيل آه ان الوقت اما ان يكون مالا بر منه في وجود الممكن اذ لا وعلى الاول خلاف المفروض ايضا
 ينقل الكلام اليه ولا يمكن الجواب بان الازادة تعلق بوجده على هذا النحو لا يرجع الى ما سبق
 من قوله واكاصل آه فانه كان باحقيقة انه الى اختيار الشق الاول انتهى ان يقط قبيط بين
 كلامه من البين فان فيه شيئا تفصيليا انه ان اراد ان يرجع الى السابق وان كان مع نحو من التقدير
 بحيث ان المعانيه القصوى من التوجيهين الى امر واحد فسلم ولا قبح ولا يرد عليه ما سيقرب بعد من
 انه لو كان تقريبا لما سبق لما اجاب كما لم يجب في الاول ولان الاحالة غير متعنة لانه توجه على هذا
 والتقريب من الورد فاجاب وفي الاول ما كان من ظاهرا للورد وولم يجب فانه اجل نحو التعلق بل طلقه
 وفي الاول قيده بكونه ازليا ويكن ان يجادل بان الاجابة يجوز ان يكون متوجها على التوجيهين
 فامى بحد ولا يرد ايضا ما في الحواشي التى علق عليها من المحشى ان قيل ان الاحالة غير مفيدة فانه
 دفعه بقوله فقد اجيب آه قلنا فقد دفعه بما دفعه فبقى الاحالة سالما عن اخذ شئ فانه مبنى عن القول
 عن قوله فقد اجيب تارة فانه اشارة الى انه قد اجيب بما من كون التعلق ازليا وقد اجيب
 تارة بهذا ولم يبرزه اتكالا على النسب السابق الالهي من التفصيل السابق وتيرة ايضا على ما في هذه الحاشي
 اذ كان لشيء تقرير ان كان يتوجه على احدها لشيء دون الآخر فلا يجد ان يورد على احدهما دون
 الآخر كما هو ولا يرد ايضا مثل ما في هذه الحواشي من ان جعل الجواب جوابا عن السابق ايضا فيصح
 لان السابق بنا على ان الازادة ستممة موجودة في الازل وبناء الازلية لا يرد ولا يرفع ههنا على منع

ان المتعلق يحتاج الى ملته لكونه اعتباريا وعلى تقدير الاحتياج فالسلسل في الاعتباريات وفي
الاول ما كان التزام حدوث الشيء فالسند ان مختلفان في الموضوعين فان فيه ما لا يخفى فانه قد مر
ان الشارح في التقرير الثاني احمى التعلق باوردها واوردها واجب تارة بام وتارة بكذا وتارة بغير
السندين لا يضر قائل ما لا يرد ايضا ما في هذه المحاشي ايراد المنع الواحد مرتين بتغير العبارة ليس
فيه جبروي يعتد به فان فيه ما لا يخفى وان اراد انه عينه فالكمل بناء الفلاس على شمله لا يرجع الى
طاعل وقد يقال في توجيهه انه اختار الشق الثاني وتصويره انه لم يكن جميع ما لا بد منه في الازل
ولا يلزم التسلسل ولا وجود الممكن بدون تمام ملته لان الازلي سابق على الزمان وكل ما يوجد
سوى الزمان يوجد بحسب الارادة بتخصيصها باوقاتا وتعلق الاداة بالزمان بوجوده المتناهي
منه والتعلق حادث ولا يرد عليه من اين يلزم من وجود الممكنات بسبب التعلق حدوث التعلق
فانه عند القائل ان المفروض فيما مر ان نحو التعلق حادث لان المختار ان جميع ما لا بد منه حادث
واذ قد فرض ان التعلق يتم فهو ايضا حادث وليس لفرق بين التوجيهين الا بالتعرض للكل ههنا
والزمانيات في الاول فكم يرد ان حدوث التعلق قد لازم من هذه المقدمات نعم يرد عليه ما عرفت
وبعد للتياذ التي قد بقي كلام فان الاداة على ما عليه المحققون نفس المريد الذي هو الواجب بالذات
ورجعهما الى العلم بالنظام ككل الذي عليه نظم العالم وعليه يلوح آثار رضائهم في بعض الرسائل فثبتها
الى الاوقات احواليه والآلية سواسية ليس الاداة الا ذات الواجب تعالى وذاته مساوية لثبته
الى الكل فلا يتخصص منها الممكنات بالازلية واللايزاليتها من حيث هما ولكن المتكلمين ما قالوا بذلك
على ان لهم ان يقولوا بعد تسليم عينية الاداة مع الواجب كحق تعالى ان اخصوم سوء ادبهم تعدد
الاتات والجهات مع المعلوم الاول حيث ارادوا ان يثبتوا الكثرة كالعقل الثاني والفلك
الاول بان المعلوم له علم بذاته ولما كان باعتبار كل من ذيك الاعتبارين صدر ذلك الفياض
مع ان مصداق العلم بذاته عندهم هو ذات العالم وكذا الامكان فانه لو لم يكن مصداق ذو ذات
الممكنات فقد ثبت الامكان بالغير كما قالوا في اثبات عينية الوجود مع الواجب تعالى واذ قد جاز
مثل هذا فليجرب فيها فيه تامل والافطران يقال انه قد مر سابقا انه لا بد في سندها بحواب من اخذ
بتمتة الازلية واذا اخذ ذلك ففسد ذات الابدائي عز وجل وارادته ليست على السواء بل ليس

تعلق بالادوية لاستحالتها فافهم فاعلم شريف قوله فقد اجيب عنه تارة بان التعلق امر معي آه
 ومعنى تارة قدم فقطاهر فلا يحوب اذ اختار حدوث التعلق والافجوز ان يكون التعلق قدما اذ ليا
 منشأ حمله على الواجب نفس ذات الواجب فلا يحتاج الى العلة كما في سائر صفاته وحينئذ لا تجيب
 لما ذكره في ما بعد فليتأمل فيه وايضا ما استفسر المور على تقدير القدم التعلق عن سبب بل لزم
 قدم الممكن وايضا لو كان قدما فيكفي ان يختار ان ملته الواجب تعالى ولما احتاج الى التزام ان
 التسلسل في الاعتباريات غير محذور وانه لا يحتاج الى علة وعلمة القول ان المتكلمين عن هذا المذهب
 نقضين الاول اختيار ان التعلق المارادة في الازل وهو قدم والثاني اختيار حدوث التعلق
 والما انجر الكلام اليه اجابوا بتركيب الجوابين الذين اوردوا هاشم ورد عليها اذ اورد هاشم ان يورد
 فاوردا ولا الاول ثانيا الاخرى وما قيل ان التعلق امر معي بخس انه ليس موجودا في الخارج
 حتى يحتاج الى امر يخصه بوقت دون وقت آخر وما نفس التعلق من حيث انه حالة بين الارادة
 والمريد فهو مقتضى ذات الارادة قارن من شأنها ان يتعلق بوقت دون وقت ولا يحتاج
 الى امر آخر فانه رفع ما اورد هاشم بقوله انت تعلم ان اختصاص كل صفة آه فاسد فان التعلق
 حينئذ مع الارادة وهي الاحالة قديمة فيكون قدما فيلزم قدم الممكن فان اجيب بانها تعلقت
 بنحو الوجود فيقع الممكن كما تعلقت فيرجع الجواب الى الجواب الذي هو هذا القائل نفسه لا يرضى
 به قال امي تارة بما من كون التعلق اذ ليا متعلقا بوجوده في وقت مخصوص وتارة كذا قوله
 فقد قيل عليه آه اشارة الى ان هذا الاعتذار غير صحيح من وجه آخر وهو جريان برهان التطبيق
 وغيره من البراهين وتقديره على الوجه المفصل ان العلاقات كانت عللا ومعلولات فلا يكون
 بعضها عينا مع بعض ولكل منها حظ من الثبوت مغاير لثبوت الآخر ولا يقاس هذا على ما قالوا
 في التسلسل الوجوبات فانها منقطعة بالقطع لا اعتبار كما فصلوا في مقامه وقية نظرها فان حصل
 ما قلتم في هذا المقام متأت في الوجوبات فان أمثلا ان وجب من ملته وهي ب مثلا فلا شك
 ان آ واجب من ب وهذا الوجوب وجب بالغير ولا يثبت الا بعد وجبه فهذا وجوب عارض لذلك
 الوجوب ومقدم وهذا ايضا بالغير فهو ايضا لا يثبت الا بعد الوجود فان الوجود لم يجب لم يثبت وهذا
 ثالث مقدم فيكون مغايرا وكذا الجواب الجواب والجواب يظهرنا فصلنا في احدث الذي فاعلم

وحيث آخر ان العضاة مثلا معدوم اذ لا وابدأ فلا بد لعدمه من ملته هو عدم ملته وجوده وذلك
العدم ايضا ملته وكلها او اجوابها اجواب وتقية نظر فانه يجوز ان ينتهي الى عدم واجب ولان
العدم ليس امرًا ثابتًا بشئ وليس الانتفاء بشئ لا شئ في غير عنه بالانتفاء فان قيل على اصل الكلام
ان العلاقات بتجدة على حسب عدم القرار الاتصال في هو امر واحد قلنا هذا غير ما يقى من
جريان البراهين عند المحجب وهو المتكلم ومصوب لهم اشتم وايضاً يرجع الى ما قال انهم في بطون
بالقديم والمتكلم لا يجوز مثل هذا فان انهم ربط الحوادث بالقديم بالحركات وهو امر واحد في العلاقات
مثلها على ما قلنا والمتكلم لا يجوز عدم قرار شئ بحيث يتصل ويصير امرًا واحدًا في القرابة ان السلسل
هذه الكيفية مع قطع النظر عن بطلانها مطلقا لا يفيد في هذا المقام لان السلسلة كلها حادثة
فلا يرتبط بالقديم وفيه انه لا يرد ولو قالوا بتجدة العلاقات مع هذا غير ظاهر فانه يجوز ان يردوا
التجدة على سبيل التعاقب فكل تطوق مرتبط بخلق حادث قبله الى غير النهاية فان قلت فيلزم ان
يتحقق القبلية او البعديات الزمانية والزمان المستلزم لقدم متحرك قديم قلنا قدم ماله و
ما عليه وكل مقصوده ان الوجوب بالغير بدون الانتهاء الى الوجوب بالذات ممتنع فلا يرتبط
الحادث بالقديم بالعلاقات الغير المتناهية متعاقبة كانت او غير متعاقبة فان قيل هذا الزام
على انهم في تجوز السلسل في المحدثات قلنا لا يضرنا فليكن من المفسد التي نوردوها عليه فقال
من هو ان فذلكم اشتم في الحوادث القديمة ان هذا الانساب اليم افتراء عليهم فانهم انما قالوا بوجود
الحركة الغير المتناهية المتصلة وهى امر واحد قائل فيه قال السيد قدس سره الشريف ان هذه
السلسلة مخالفة لما ذهبوا اليه من امتناع وجود السلسل بالفعل ولا يجد ان يقال هذه امور
اعتبارية لا يتنازع هو ما تنافي الخارج وما منعوا السلسل في الموجودات الخارجية وفيه ما تل
وهنا كلمات اخر منها ان اسباب الاختيارات اضطرابات براهمة فانا نعلم بالضرورة ان
مشيئتنا لا يمكن ان يتعلق بمشيئة اخرى قال اشتم في بعض الرسائل بل الظاهر انه اذ قلب
تحقق الاجماع بالضرورة ومبادئ الافعال الاعتبارية ينتهي الى الامور الاضطرابية وكم
ان يقولوا هذا فينا ظاهر ولا يقاس حال الغيب على الشهادة لاسيما في صورة التعاقب فانه
يجوز ان يشارا بآثارها بعد ما اشارت تلك المشيئة وكذا وفيه خفاء ومنها انه يلزم على هذا

الحاشية

الحاشية

الواجب تعالى للمحادث تعالى عنه في مذهبه خصم ايضا ويكن ان يشترع عنه بان العلاقات
 امور متناهية وهم مانعوا عن ذلك كما قال شمس في المنهج العلوم قهر لمدان تعلم انه لا انحصار
 بهنا من محاصر اصلا آه فانه ظاهر ان الارادة نسبتها الى جميع العلاقات واحدة فهي ليست اولى
 بان يكون طرفا لواحد منها دون اخرى واعترض عليه في القرباغية بان نفس الارادة من اسباب
 الممكن المفروض غير اما على التعلق الذي هو الاخير كزيد بل التعلق الذي هو الاخير فانفقت
 السلسلة من العلاقات والارادة ولا خلاف في انها ليست وسطا في طرف فللسلسلة طرفان
 وهو الانحصار بين المحاصرين والحواسب عنه ظاهر فانه لا يلزم من كون الارادة سببا لمقتلقات
 ان يقع طرفا فان نسبتها الى الكل سواسية فان قلت كلا بل هي سبب للتعلق فيكون سببا لكل
 سلسلة فرضت من العلاقات والاخير لوساطة سببيتها للسوابق فهي لا محالة في الطرف قلنا
 فيه اشتباه ظاهر فانه قياس الكل لاجزائي على الاخر ادى فانه لا يلزم من طرفيها بكل سلسلة متناهية
 للعلاقات طرفيها للمجموع ويشهد عليه باحث البرهان السلي وقدر فصل في القرباغية هذا الجواب
 بل يرجع حاصله الى انه ان اريد بالانحصار بين احصاء من ان يقع المحصور فرضا بحيث يتحقق له طرفان
 فينبه السلسلة من طرف وينتهي الى الآخر فلا شبهة في بطلانه ولكن الملازمة في حيز المنع فانه
 قدر ان كل تعلق فقبله تعلق وارادة فلم يقع طرفا كما وقع الطرف الاخير بل هي مع التعلق الآخر
 ايضا كهي مع السابق وان اريد معنى آخر يشمل نسبه وقوع الارادة في العلاقات اليها وان
 لم يكن لفظ احصر والانحصار يحمله فلا مشاحة في جعله انحصارا لكن بطلانه خفي في قصوى الغاية
 وبعض الفضلاء تفصيل آخر يرجع الى ما رايضا من ان الانحصار ان يكون مستقيلا لا اذا كان
 احصاء من جنس السلسلة يعني يكونان بحيث يقعان في مرتبة من مراتب السلسلة وقدر
 ما يتضح منه هذا المعنى فالفاعل والغاية في ايجاد زيد المحادث باعداد المعدات الغير المتناهية
 المتعاقبة ليسا من جنس المعدات فلا يكون كل واحد منها طرفا للسلسلة المعدات فما يقال عليه
 من ان انحصار عديم النهاية مطلقا مستحيل لا خصوصية له بنجود ونحو وان اتحادا بحسب سلاسل
 في الاستحالة يشبه المنازعات اللغوية هنا وهناك كلام ثبت به الانحصار لعدم النهاية في كل سلسلة
 فرض غير متناهية وكان الاليق ان يذكر في مباحث الوجود الدالة على بطلان التسلسل وهي مباحث

الوجه الخامس لكن له خصوصية نحو الاختصار فلا جناح ان يذكر في هذا المقام قال الشيخ في الغفلة بما حمله
ان لطل ان ارتقت الى الا نهاية له فالتعدت السلسلة من السور كل واحد منها علة ومعلول وكل
معلول فوق الاخير وسط لاطرف والا لكان بعض منها علة محففة وهفت لكل من تلك الامور وسط
فقد لزم منه ان يتحقق الوسط بدون الطرف وهذا باطل لان الوسطية يقتضيه وجود الطرف فلا بد
ان يتحقق الطرف اليسر لوسطية عبارة عما وقع بين الطرفين فلا بد ان يتحقق الطرف فالسلسلة
لها طرفان وهما حاصلان تحت عرض عليه الشارح في النونج العلوم العلوم بوجدين الاول انها متضمنة
بحركة الفلك فان الموجود عندهم هو التوسط كما حققوا وليس لهذه الحركة طرف الا بالاضافة وشئ
ذلك فيما برهن عليه اذ كل واحد من احاد السلسلة له اطراف اضافية اخرى وان كانت تلك الاطراف
ايضا واسطا بالقياس الى اطراف اضافية اخرى وهذا لا يخلو عن مناقشة تفصيلها انتم قسموا
الموجود الى ثلاثة اقسام قسم حدوثه منطبق على حد من الزمان كالحركة القطعية وقسم موجود في نفس
الزمان لا منطبق على الزمان كله وبعضه ولا على حد من حدوده كرفع الانطباق والحركة التوسيطية
وكذلك لعدم لكن لا يتصور فيه اختصاص بحد او جزء وهذا ما يوجب في الزمان اما لا يوجد فيه فلا كلام لنا
فيه في هذا المقام واذا تقرر هذا فنقول ان التوسيطية امر بسيط لا جزء له موجود في كل الزمان بحيث
ان كل جزء فرض من الزمان فيه حركة توسيطية وفي كل حد منه بهذا المعنى فان اراد بوسطها شئ
بالنسبة الى الاوضاع العرضية فلا شك ان الحركة التوسيطية ليست واقعة في سلسلة الاوضاع و
ليس نسبتها الى الاوضاع كنسبة المتحرك اليها فان التوسيطية حالة شخصية موجودة في تمام المسافة
واحدة بوحدها التي كانت لها في احدى والا فلي في ليست ذات اطراف ولا هي وسطا ليست
ذات امتداد وانما يعرض سبها تجد النسب للمتحرك ولها نسبة واحدة الى تلك النسب فان كان شئ
هذا وسطا لاطرف فليكن الارادة في العلاقات وسطا لاطرف فامل فالصواب ان يستغنى
بالدورات الفلكية فان كل دورة فهي وسط فقد وجد الوسط بدون الطرف وهذا انما يتحقق في
الدورات متحققة بالفعل اما ان كانت حالها كحال اجزاء الجسم المتصل فلا انتقاض فان قيل فعلى هذا
لا يصح اقامته كجته في البطل عدم تناهي الامتداد الجسماني بالفعل قلنا هذا انما يصح ان اخذ
الامتداد الجسماني على اتصاله وان اخذ على ان له اجزاء بان يقال انه لو وجد الجسم الغير التناهي

يمكن ان يوجد فيه نقاط مثلاً آه فلا يرد وتشل هذا لا يتصور في الحركة فانه ان اخذنا جزءاً هام من هذا
 كل منها عن الآخر في متعاقبة وجريان البراهين فيها في معرض انخفا وبعثي الكلام المتعلق بالمتعاقبات
 انشاء الله تعالى الوجه الثاني اكل وهو ان اراد بالطرف الطرف الاضافي اى ما يكون طرفاً
 بالنسبة الى امر وكان وسطاً بالنسبة الى آخر فالملازمة ممنوعة وان اراد الحقيقة اى ما لا يكون وسطاً
 اصلاً فيطلان الثاني بمنع وآداة الاعظم ظاهر حالها سامر في لشيء الاول والى جواب في المشهور قبل
 في تقيم البرهان العرشى المقام على ابطال التسلسل من ان مجموع الاوساط اى مجموع فرض متناه فكل
 متناه وكذا لما كان كل واحد من احاد السلسلة وسطاً فان كل وسط وليس في هذا قياس كل المجموع
 على الافرادى ليرد ان كل مجموع فرض من المجموعات المتناهية او الغير المتناهية متناه فهذا مسلم لكن
 لا نسلم ان جميعاً من فيه كذلك اى كل مجموع وسط وان اريد للمجموع المتناهي فهو وقوله لما كان كل واحد
 من احاد السلسلة آه ممنوعان بل الثاني بمنع على كل لان العقل الثاقب اذا قطع النظر عن المتناهي
 او غير المتناهي يجد بالضرورة ان كلما فرض من مجموع ما وكل واحد من منتظم الاحاد وسط بين شيئين
 فالكل كذلك وربما لا يحزم العقل بهذه المقدمة في غير المتناهي لما رسته بعدم المتناهي ولكن ان
 الى طبيعة الوسطية والمجموع ما هو مجموع والاحاد بما هو احاد من ذلك المنتظم الاحاد وحكم بان كل
 ما فرض من ذلك المجموع او كل واحد من تلك الاحاد وسط فالكل كذلك كما في المتناهي بعينه وكما في
 فان كل قسط منه اذا كان اقل من ذراعين فالكل كذلك وهذا دعوى بداهية ولذلك تستعمل جميعون
 الحقبة الثالثة بان في صورة التسلسل كل واحد من الاحاد وكل جملة من كمال متناه فالمجموع كذلك ذلك
 سموه بالبرهان العرشى هذا وبذلك تقدر على ان تثبت البرهان السلمي والتعلقات ولما كان كل واحد
 من احادها وسطاً فالكل وسطاً فاحصر غير المتناهي بين احاصره من ذلك القول ان كل تعلق فهو
 بين الارادة والتعلق الاخير لكونها علته فكل بين الارادة والتعلق الاخير والمعلول الاخير متعلق
 وبعده فبقي كلام فان التعلقات متعاقبة على ما صورت وآتفا وجريان المقدمات في المتعاقبات
 غير ظاهرة وايضا هذا البرهان ينقض بالتسلسل في المتعاقبات والمعلولات بالاتفاوت لكن تعرض
 اشبه للتطبيق والتضاييق وليعلم بالقياس حال غيرهما فيكون كلام المتكلمين الواقع في التعلقات
 باطلاً بما عده اسم من التحقيق فان اسم يسلم المقدمات التي مرت في احاشية المقدمة ويصح دعوى

من زعم انحصار العلاقات بين الارادة والتعلق الاخير او المعلوم الاخير فالتمنيح الذي وقع من
اشم في غير موضع وليس هذا اول قارورة كسرت ولكن يبطل باعذارهم كلامه وليس يهنا تصحيح
قتال جدا قوله واجب عليه بان تسلسل آه قد عرفت انه ان كان المدعى الخصم قدم العالم اعم من
ان يكون بالنوع او بال شخص فلا يخاف في لزوم التسلسل في الامور لمجموعة معا وان دفاع النقض
بأحوادث ويندفع بحث اشم الذي مر عن قريب بقوله وانت مجيب آه وان كان المدعى القدم الشخص
فيروى نقض واجواب يرد اصل الدليل كما في الشرح فان قلت على هذا التقدير يكون الزمان حادثا
لكونه من العالم فلو تسلسلت المتعاقبات لزم قدم الزمان لان التعاقب لا يكون بدون الزمان
وقد فرض عدمه هذا غلط قلنا نعم ان الزمان حادث وان التعاقب على هذا المنهج لا يكون وقوعه
بدون الزمان وان كان المتكلم ينكره وشايعه اشم لكن لا يلزم ان يكون ذلك الزمان التعاقب
واحد من الازل الى الآن فاشبه بجزء ان يكون ازمته متعقدة متسلسلة الى غير النهاية كل واحد
منها سابق على الآخر فان قلت لعدم السابق واللاحق ممتنعان على الزمان بالذات يجوز
ازمته يستلزم عدمين قلنا مسلم على تقدير وحدة الزمان من الازل وغير مسلم على تقدير التعدد على
ان الناقض وهو المتكلم لا يسلم الاقناع الذاتي للعدمين وفيه ما فيه قوله فان الافلاك آه تصوير
لربط الاحداث بالقديم والتعرض للافلاك لان الحركة التي هي واسطة قايمة بها ولا تخيل ان
التعرض لها موقوف عليه متين الربط فللفلك حركتان تواسطية وهي حالة شخصية موجودة بوجه
الذي هو واحد في جميع النسب والاضاع وقطعية وهي غير قارة موجودة في تمام الزمان على
وجه الانطباق فهي من الازل واحدة الى الابد مستمرة ولا اجزاء لها الا بحسب الفرض كما في الاجسام
وعند اشم وجمع من المتأخرين الحركة بهذا المعنى معدومة في الخارج بدليل لاح له ولهم وقوة دليل
عند اشم حكم في بعض كتبه ان هذا هو مذهب الحكماء ووجهنا يتحمل على ما هو الظاهر ان يريد بوجهه الاقرار
التوسط بوجه التجدد بالنسب التي يحدث للمتحرک سببها ويحمل على ما قيل ان يريد بالوجه الا دلس
القطعية نفسها وبالثانية التجددات التي فرضت لها تفصيله ان الحركة بحسب ذاتها امر واحد اشم
راية عدمه لكن وجودها على سبيل عدم القرار فهي صدرت بهذا الاعتبار عن الفاعل القديم بحسب
انها غير قارة يعرض لها الانقسام الى اجزاء لا يكون مجموعة يكون واسطة في حدوث احوادث فان قلت

قد مر اننا معدومة في الخارج ووجودها في العقول المفارقة ليس على وجه التجرد والافقوس فحادثة
 فهي مقدمة عليها على انه حينئذ لم يكن واسطة من حيث انها حركة مقتضية لتحرك بل من حيث انها
 موجودة في الالوهن العالي او السافل ووجه الحاجة الى تحرك قديم فلا يلزم ان يكون محلها فلكا او
 غير متحركين فكلنا سلطنا اننا معدومة لكن لانخاف في انها ليست معدومة مطلقا حتى يكون لعل
 بثبوت المتحرك بحكم في الخارج من قبيل ايناب الاحوال بل امور وهمية مصداقها موجود في الواقع
 الخارج وفيه بحث لان مصداقها الذي هو موجود في الخارج لا يخلو من ان يكون ثابت الاجزاء
 وتجزؤا شيئا فشيئا والاول فاما فيه البداية فان امرها لا كيف يصح ان ينزع منه امر متصل غير قائم
 بل من تجرد معه بشئ والثاني في خلاف مذهب القائلين بعدم الحركة القطعية في الخارج فان برهانهم
 على ذلك ناهضة في كل عديم القرار وههنا شق ثالث يظهر بطلان ما مروا تمام لمبحث يقتضيه بطلان
 في الكلام ولا يسمه المقام وتحقيق هذا القول ان الفلاسفة يقولون بوجود الحركة القطعية وهي
 شئ متصل فهي امر واحد موجود في حاق الواقع باصالة صادر عن القديم لكن حقيقة لما كانت
 غير قارة صالحة لا تنزع اجزا غير مجتمعة في الوجود وكل جزء منها موجود في حدة يستحيل عليها الوجود
 في حد آخر قبل السح الذي يوجد فيه او بعده فكل جزء منها حادث غير باق بل يستحيل عليه القدم
 والبقار فلهذا الاجزاء لعل لوجودات الاحداث وعلى هذا لا يتصور ما يسمي في الشرح لكن يبقى لغرض هذه الحركة
 اراد به عندهم فان اكتفوا في صدور الحركة الارادية بالتصور الكلي بان يتصور الحركة الغير المتناهية
 بوجه كلي متعلق بها منحصرا فيها ومبحث من هذا التصور ارادة متعلقة بهذه الحركة الغير المتناهية الغير
 القارة بذاتها فيوجد على ما اراد على ما يوسع الوجود الممكن به فالكلام صاف لكن لم يكن في صدور الحركة
 الجزئية بالتصور الكلي بل اوجبا التحليل الجزئي لمبحث منه اعادة جزئية والتحليل الجزئي في الحركة الجزئية
 المتناهية لا يمكن دفعه لان التحليل الجزئي لا يكون الا في قوة جسمانية وهي ثباتها بها لا بغير
 غير المتناهية وفعله على سبيل التدريج فلسفة التحليلات ايضا غير متناهية وكذا سائر اادات
 غير متناهية كما فصل في شرح الاشارات هذا الحق عززتم ههنا كلام آخر وبه ان الحركة متناهية لا قارة
 فهي من حيث ذاتها لا يصدر عن القديم وان كانت قديمة فان الشيخ صرح في موضع من كتبهم ان
 القرار لا يصدر عن الثابت ولذلك احتاج في صدور الحركات الى امر آخر مما صدر عن القديم

عن القارم لا يظهر وجه سوى ما ذكره الصدر لغير اذني من لزوم تخلف المعلول عن القلة على تقدير صدوره غير القادر بقاؤه غير تام لان احتمالة هذا التخلف مم لان غير القادر يستحيل عليه الوجود في الآن وبقاؤه اجزاء انما يمكن وجوده على نط عدم القرار ولا يوجد المعلول من علته الا على حسب سعة من الوجود والذم يدل دليل على احتمالة صدوره غير القادر عن القار فله ان يلتزمه وكلام الشيخ ليس هنا فيه وانما قال ذلك في الحركات الطبيعية ويمكن ان يكون مراده ان الطبيعة اثابتة لا يصدر عنها غير القادر لانه لا يكون مقتضاها الا انها عدمية لشعور فلا يكون مقتضاها الا ما تكونت مع نفسها يلزمها وغير القادر ليس بهذا الشأن فلا بد من اقتضاها الحركة من حالات اخرى وعادة المشا ولا ينبغي علما فليكن بطلانها هذا المصنف شريف فان قلت المراد انها صدرت من القديم نعم ان يكون القديم مستقلا في الاصدار ويل يكون مع امر احسن فنقول بعد تسليم مساهمة الصارفة ان الاعتذار منقطع لان ذلك الامور حادث او قديم والآول كيف يكون واسطة في صدوره القديم على انه ينقل الكلام اليه فيحتاج الى حركة اخرى فان الرباط عندهم هو الحركة والثاني اما قارم وغير قارم والاول لا يرفع الفساد والثاني كذلك لا يرفع العلة وسيجي انشاء الله تعالى كلام متعلق بربط الاحداث بالقديم قوله وقد قال بذلك بعض المحدثين آه اي محاسب القواهر وهم الذين ما تعمقوا النظر في النوايس الاكبرية بل حلوا الظواهر على الظواهر وانما قلنا ان المراد بالحدث ما ذكرنا فان كثيرا ما يطلق لفظ المحدث ويراد به ذلك المعنى وفي هذا اشارة الى ان استدلالكم ان تم لا يدل على مطلوبكم ولا يضر مطلوبنا ايضا فان بعضنا متاخر فانه عين القدم بهذا الوجه وآعلم ان نعمة اولياء الله تعالى قالون نحو هذا الحدث لكن ليس منشأ قولهم هو الذي وما صاحب الظواهر وابن تيمية بل المنشأ تحقيقا تتم التي استقرارهم عليها فهي نسبة الممكن الى الواجب تعالى قوله وقد رايت في بعض تصانيف ابن تيمية آه في القرا بغية لعل وجه قول ابن تيمية انه لا يثبت فكان الواجب تعالى عنده بل كل من هو اهل القبليته اذ ليا وان العالم كله باشخاصه حادث وان الواجب اذ هو جسم مكان في وان مكانه العرش فدعت هذه المقدمات الى القول بتجديده في الذي هو مكانه فان قلت قد فرض حدوث العالم وان الازل سابق على الزمانيات والواجب عنده اذلي ولا يكون معه شي فقلت المقدمات سلمية لا ينتج المطلوب فان الواجب عنده

اننى بحسب الذات واما بحسب الاوصاف فلا كالتمكن فيما نحن فيه ليس بانزلى واما الصفة
المطلقة كالتمكن المطلق فى اذلية بمعنى انه قديم وان كانت خصوصياتها ليست قديمة
مطلقا كالترلاقات التى ذهب اليه المتكلمون واحاصل ان عدم البراءة عن الزمان ليس
باين فسادا من تمكنه ولو التزم الزمانية فهو ليس بعائب لرب بل يدور رضى العيب على المتكلم
ايضا قائل قوله قال الامام آه حاصله ان الحركة التى اثبتوها واسطة فى الربط للحادث بالقديم
حركة توسطية او قطعية وكلها باطلان آه الاول فلان امر واستمرار الوجود بوحدة التى كانت
لها فى الازل من الزمان فيلزم قدم احداث هذا خلف فحينئذ يكون التشابه فى الاجزاء مجاز عن
التشابه الذى لزم ههنا فى النسب واما الثانية فهو ايضا امر واحد متصل الوجود فى مجموع الزمان
ككيف يكون الرابطة فى بعض الاحوال دون بعض والآ دل لا يخلو عن بعد ما لان تشابه
النسب لا دخل له فى استبعاد وساطة التوسطية الا ان يتكلف بان التوسطية واحدة ^{وحيدة}
الذات وظاهر انه لا يصلح الوساطة لقدمها بشخصها فلا بد من ان يكون بحسب النسب وهى
متشابهة الاجزاء او قية ايضا خفاء فان التشابه لا يمنع الوساطة ليس اجزاء الزمان متشابهة
ان بعضها ولى بالتقدم وبعضها بالتأخر قالوا ولى ان يقال ان التعرض للتشابه وقع اتفاقا كقول
الفاخر هو الاستمرار قوله فاذا عدم جزء من الحركة فلا بد لعددها من حلة آه وهذا الكلام مع وضوح
قد شك فيه البعض بان الحركة يجوز ان يكون عددها لذاتها ومشاهد ما تطابقت عليه لهنة الفلاسفة
من انه لا بد فى الاسباب ^{الظلال المتشابهة} من سبب يتجدد لذاته وينعدم واجواب عن الشك برفعها وبارز كلون
ما تفوه الفلاسفة والثانى منفعلة انشأ الله تعالى عن قريب آه الاول فاعلم انه لو كان كذلك
لكان العدم من لوازمه فيكون فى حالة الوجود منعقدة فان قلت ان المقصود هو العدم من جهة
البعديّة من الوجود وذلك لا يمكن تحققة الا ان يوجد اولاً ثم ينعدم قلنا يلزم ان يكون البعدية والعدم
كلها فى حاسنة الوجود والعدم وهذا فحش فسادا فان قلت ليس هذا من تحوير المتكلمين
تختلف المحلول عن العلة المبررة والفرق ليس الا بان العلة المبررة عالمة بالمعيار وههنا ليس كذلك
وهو لا يضير ههنا فان لقائل ان يقول انه اذا جرد تحقق العلة التفضيضية ببيع ما لما وعدم
المحلول بعد فلا مانع من جوازنا نحن فيه قلنا فرق بين فان اكره اذا كانت استمرارا الى حزن

الفاعل المستجمع فهي من حيث ذاتها متساوية النسب الى الآلات التي انعدمت فيها فالفاعل اذا
 امتنع من الفيض امتنع في امي اكن فرض وانما حصل ان وجود الحركة ان كان من العلة من غير
 نظري الى عدم بعض ان الفاعل اقتضى الوجود فالعدم اما ان يستند الى الفاعل او علة فاعلام
 اشم نتائج بلا شبهة واما ان يستند الى الحركة والمعلول لا بد ان يكون معه العلة وان كان من العلة
 مع النظر الى عدم امي ان العلة اقتضى الوجود ثم عدم هذا غير متناهي الا على تقدير ارادة العلة
 بتلك الارادة وانخصم لا يقول ولو كان يقول لبطل اصل دليله فان قلت استم جزتم ان
 المعلول لما كان طبيعته آتية عن الازلية لم يكن ازليا مع ان العلة الكاملة في الازل كمال
 في الوجه الاول من الاجوبة واذا كان كذلك فلما حذر ان يقول المعلول آپ عن الابدية
 وان كانت العلة موجودة فلم يكن ابديا قلنا سلمنا ان المعلول آپ عن الابدية لكن لم ياب
 عن عدم في كل آن او زمان واما الازلية اذ ليست فيها زمان ولا آن فلا يتصور ان المعلول
 ممكن في هذا الآن دون ذلك فاعلم وتلك يشق عليه ذلك ابدية بشبهة ففهمه لما تقدمت
 هي ان تاثير الفاعل ليس الا في تأييس الشئ من الليس واما العدمان فليس شئ منهما من تقار
 العلة لان الفيض من الفاعل كان منقطعا ومقدمة اخرى ان العدم الطارى ليس عدما
 في الواقع بل هو عدم في الزمان وهو ليس الا كعدم متحرك من مكان فهو ليس عدما واقعي
 واما العدم السابق فعلى تقدير قدم الزمان يحتمل ان لا يكون واقعي بل هو عدم في زمان واما
 على تقدير حدوث الزمان فهو عدم في الواقع فكان السد تعالى ولم يكن معه شئ ولا يتصور
 حدوثه حتى يقال انه عدم في بعض الحدود و آخر ومقدمة اخرى قريته منها هي ان انتهاء
 الحركة ليس عدما لما كما ان انتهاء الجسم الى حد ليس عدما له ومقدمة اخرى هي ان العلة هي حقيقة
 مع المعلول ليس لها مع غيره والا فلا يجوز ان يصدر معلول منها دون آخر ولم يترجح واحد من حلولها
 دون آخر منها سواء كانت تلك الخصوصية من نفس لذات او غيرها واذا تمهدت المقدمات فجميع
 ان فاعل الحركة وليكن الميل مثلا اقتضى حركة مخصوصة من آالى ب شكلا لا من حيث انها من آ
 الى ب بل الحركة لمخصصة التي هي من آالى ب فلذلك الفاعل خصوصية مع تلك الحركة لمخصصة
 فاذا تم الفاعل مع الشرايط فاضت عنه تلك الحركة واما الانتهاء فهو من ذاتها المشخصة وليس

هو عدم ما حتى يحتاج الى عليه كما ان كسبهم لمعين فاض من بسبب الفياض واما الانتهاء فهو من لوازم
طبيعته ولا يخفى في انحر لا يلزم ان يعدم مع الوجود ولا يلزم ايضا ان المعلوم لما كان
عدمه مستندا الى عدم علته الوجود كما ينبغي عن قريب من ان يلزم ان يكون الوجود والعدم كل واحد
وغيره في عدم ما هاله ولا يلزم ان يكون العدم والوجود كلا منهما سلبا للآخر فنقول ان التعليق فيه ان
اعلم من ان يخفى لان العدم في الزمان المتأخر ضروري سواء كان عدما واقعا او لا يكون وسواء كان
بين الانتهاء او لا يكون ولا شك في ان الحركة المخصوصة المتناهيّة المفروضة مستندة الى علتها التي
وجدت في زمان وجودها تلك العلة ان بقيت في الزمان المتأخر الذي انعدت فيه فيلزم احترامها
والا لزم التخلّف وان لم يبق كين ذلك لعدم مع عدم تلك العلة فيخرج الكلام الى هذا العدم وبهذا فيتم كلام
اشم بلا موانة اثبات امتناع ثبوت العدم للاثبات والحركة وان كان يتوجب المناقشة على ظاهر اللفظ وبهذا وجه
لا يسمي ولا ينبغي من حجج ومن وجه آخر من ان الحركة عند انقضاء وان كانت ذات وحدة اتصالية في
اخراج لكن لا يتولد عن تجدد ولذلك تراه واشياء عديدة من كل جزء من الحركة الى العلة كما ينبغي
ومن وجه آخر ان الضرورة قاضية بان ذلك العدم لا يتحقق الا بعدم تحقق العلة للوجود وسبب الذات
وتفصيله ان العدم في الزمان كما مر امر حادث فلا بد من علة وعند انقضاء تقرر ان علة العدم هو عدم علة
الوجود وينقل الكلام اليه ويقال لا بد لذلك الحادث من علة فاما امر موجود آه فان قلت هي الذات
قلنا قد مر فيه على ان ذلك يستلزم تجويز ان لا يستند عدم لاحق بشئ الى شئ وهو فداي الا تجارة
وبأجملة ان اجري الكلام على سمات انقضاء فعدم ولوج الكلام في ورطة التشكيك ظاهر وان اجري
على بعض فذلك انما غاية الكلام في تميم كلام اشم ولعله غير واثق لان الحركة حقيقتها لا يكون لها من انحاء
الوجود الا الوجود على سبيل تجدد الاجزاء بحيث يستحيل على اجزائها البقاء بالذات فلا يوجد من علتها
الا على هذا الوجه فلا يمكن الوجود للاجزاء الا على هذا الوجه الذي وجدت في عدمه مخصوصة ويستحيل وجود
هوياتها في غير احد ومطلقا فوجودات الاجزاء في احد وللتي فيه فاصنت من العلة واما عدماتها بعد
وجوداتها او قبل وجوداتها فلو جوبها لا تحتاج الى العلة وهذا معنى كون العدم لذات الاجزاء وليس المراد
ان العدم يقتضي الذات بل المراد ان انحاء الوجودات مستحيلة سوى النحو الذي وجد فيجب نقاها
فانهم فانه لمحق عزيز قوله وتلك العلة اما امر موجود آه ان كان المراد بالوجود في نفس الامر الموجود

حقيقة في نفسه بان يكون في الخارج هوية متمايزة عما عداها اي مقابل الموجود لا انتزاعى فهذا ممنوع فانه من الجائز ان يكون الشرايط من الاعتبارات كما قالوا في مبين تقاير الجنيات في المعلول الاول وان كان المراد بالموجود في نفسه او بغيره فيكون احترازا عن الاختراعات فان منفصلة حقيقة ولكن بطلان التالى في محل انخفاء فانه غاية ما يلزم هو التسلسل في الاعتبارات وهذا ليس بحال والجواب عن ذلك وهو ان الاستبارات اذا تسلسلت الى ما لا نهاية لما وكل واحد من احادها علمة للآخر تكون متمايزة والتمايز هو البحث على جريان التطبيق وغيره فان قلت استتم قلتم في جواب تشكيلك تسلسل لوجوبات بعدم امتناعه ولا شبهة في تمايزها فان اللوازم والملزومات متمايزة مع ان هذا التسلسل مانع عن جريان برهان التطبيق لكونه واقعا فما الفرق قلنا الفرق ان اللازم وليكن آ والملزوم وليكن ب شيئين وليس بينهما شئ آخر وليس في الوجود الا المتناهي ثم فتنزع لعقل اذا قاس احدهما على الآخر اللزوم بينهما ثم يعبره الى نفسه فيجد عروضة لنفسه وهكذا الى ان ينقطع الاعتبار وليست هويات متمايزة بالفعل فيما قلت واما فيما نحن فيه فلما كان كل واحد منها علمة لصاحبه فلها المبادى الانتزاع هوية متمايزة وثبات شك هو ان الفلاسفة جردوا كون امور اعتبارية سبادى لشيئ يتحصل متاصل في الخارج مع ان سبادى انتزاعا امر واحد كالامكان وتعلق المعلول الاول نفسه فليكن يجري عليه اعتبارا فاما فيما نحن فيه على هذا الوجه وكله ان الكلام ههنا في علمة الاحداث فيلزم حدوث الامور الاعتبارية فلا تكون رابطة بالقديم وضعفه ظاهر فان ربط الاحداث بالمنعدم بالقديم غير مسلم فاقبل فانه له جواب هو ان منشأ التنوع هو لزوم الوجوب بالغير بدون الوجوب بالذات وهذا كما هو واضح في الوجودنا ههنا في العدم كما يلوح بعد الفكر الصحيح فان قلت فيلزم سلاسل غير متناهية وهو خلاف المذهب قلنا انهم ان اشد في صدق برهان لا الجدال وان ابيت فلما كان جملة على الازام وليكن ان يقال ان اسودا لما خذوة في العلل المجتمعة لما كان كل واحد منها علمة لا يكون سبادى انتزاعا امر واحد فان الضرورة حاكمة بان لشيئ الذي سبدا انتزاعا واحد كمنها صحيح كثر في جهة العلوية فيجري البراهين الذي اقيمت على ابطال التسلسل اما قول الفلاسفة في تكثير جهات العلوية في المعلول الاول ليس على اشد نصيحة بل اشد مبرهن على فساد زعمهم ولا سبالة

في نفسا وقولهم الآخر هذا ولكنه كيف الوصول الى السعد ومع صفرا ليد فان الكلام الذي اجمع عليه العقلاء
 كيف يرد عليه بدعوى الضرورة مع انهم جردوا البساطة في الخابج والتركيب في العقل واهتد متعصلا لم
 في ذلك واستاد امرين الى ذينك الجزيئين وتجاوزوا ايضا ان وجود الله تعالى وسائر صفاته ينتزع
 عن نفس ذاته تعالى مع ان الواجب باعتبار القدرة فاعل مفيض وباعتبار الحوة مدرك وباعتبار
 الازات موجب وباعتبار الارادة مختار فاعل فيه قوله ونحوه فيكون ذلك لعدم عدم جرد من
 اجزاء علته وجوده آه لان العدم المفروض علة لو كان غير عدم العلة لزم امكان اجتماع النقيضين فان
 العلة ان فرضت موجودة مع العدم امر آخر وذلك لانعدام علة لعدم المعلول لم يكن هذا العقل
 مما يستحيل واذا كان كذلك فوجود العلة مقتض لوجود المعلول وذلك لانعدام عدم ذلك
 المعلول وبها كافيان فيلزم وجود المعلول وعنده فان قيل هذا فاسد فاشي يجوز ان يكون هذا
 العدم ملزوما لعدم علة الوجود قلنا هذا التلازم آما ان يكون لعلاقة ذاتية بين العدمين وهو علاقة
 العلية فان كان عدم العلة لعدم ذلك الامر فالمطلوب وان كان ذلك لعدم علة لعدم العلة فذلك
 العدم علة لعدم هاهنا عدم العلة وعدم المعلول لا يخلو ان بين هذين الامرين علية ام لا وعلى الاول
 المطلوب فان عدم المعلول لا يكون علة لعدم العلة وعلى الثاني فذلك العدم لا يقتضيه بوجه
 امرين فلا بد من كثرة فالعدم بحيثية علة لعدم المعلول وبأخرى علة لعدم العلة فالعدم بما هو
 ان يتحقق ولا يتحقق عدم العلة فيمكن ان يجتمع مع وجود المعلول فيلزم اجتماع النقيضين اولم يكن لعلاقة
 ذاتية فاللزم ظاهر وبه المقدمات كافية للنظر واما اهل المذاكرة فلا يبعد ان يمنع اول امتناع
 امتضاء شئ واحد لامرين الى ان يأتي البرهان لكن هذه المقدمة لمنهية ثابتة بمقدمات قيمت على
 المسألة القائمة ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وليزج اليها وثانيا لزم امكان اجتماع النقيضين
 فان المحال جازان ليستلزم محالا ويجوز ان يكون وجود العلة في نفس الامر مع عدم ذلك الامر
 محالا واقصيا وان كان كل منهما مكنا في نفسه ولا استحالة ان يلزم منه محال وتعلم ان هذا الدليل
 غير فارق في العدم السابق والعدم اللاحق فانه كما يدل على وجوب استناد عدم المعلول بعد الوجود
 اذا كان مستندا الى عدم امر الى عدم علة الوجود وكذلك يدل على وجوب استناد عدم اي عدم كان
 قبل الوجود او بعده او كان عدم مطلقا الى عدم علة الوجود ولا يستند البتة الى غير عدم علة الوجود

وقيد دحضه من وجهين الأول ان هذا الكلام لا يتأتى على تقدير حدوث العالم بالاسر كما هو المطلوب
 تفصيله ان العالم اذا كان حادثا معه ومانى الواقع ثم وجد فلا بد من ان يستند عدمه الذى فى الواقع
 الى عدم جزر من اجزاء علته وجوده والعلته ما كانت الا الواجب تعالى فان الكل مستند اليه استنادا
 اوليا والعالم لما كان معدوما فى الخارج والواقع وكان الواجب موجودا ليس مما خرج من غشاوة العدم
 الى ساحة الوجود الا كما فيكون عدمه مستند الى عدمه العياذ بالله وهذا ليس بصحيح على مذهب احمد
 وهذا كما يدل على بطلان المقدمة الثالثة ان العدم يستند الى العدم على تقدير صحة حدوث العالم
 كما يدل على قدم العالم على تقدير صحة تلك المقدمة والاعتذار اما بان يستند العالم الى العلاقات
 الارادية الغير المتناهية فيكون عدمه واقعا لعدم وقوع التعلق وفيه ما رواه بان يلتزم وجود عدم
 السابق على الوجود لذاته وهذا لا يصح على مذهبنا فانه قد زكيت هو نفسه الوجه الاول من اجوبة
 الدليل وكان نذاره على وجوب العدم السابق كما قدمه الا ان يقال ان الشئ ليس بغير وجوب
 العدم السابق وانما ينكر اختيار هذا الامر بما يخالف اختيار الشئ الاول وهو وجود وجود العلة التامة
 من الازل كما قد سلفت قلناه ان يعتذر بذلك ويدل عليه ما اوردته فى النورج العلوم فى رد وليهم
 المقام على قدم العالم وهو ان اجواد الفيض لطلق القادر اسحق لقطع الفيض كما هو الا لازم من
 الحدوث بالاسر يكون تارك الوجود وهو افاضة الوجود على الممكن مدة غير متناهية وهذا محال والى جواب
 من انه فرق بين اسكان الازلية فاديت الاسكان فيجوز ان يكون ممكنا فى الازل بدون ممكن
 الازلية وقد مر التفصيل هذا ونفى لفظ مدة غير متناهية ما لا يخفى وجهنا بحث فان الاعتذار لا ينفع فى
 تصحيح المقدمة المدخوفة بل هو نافع فى التخلص عن المعارضة على حدوث العالم ولو حرر كما مر طائفة
 اليه بان العالم ان حدوثه يلزم حدوثه بدون علته آه لا ينفع هذا الاعتذار ويمكن ان يستنقص اصل
 الدليل المقام باقريره ان العدم السابق للمطلوب على وجوده لا يخلو عن علته بان يكون امره
 وهو غلط ان كان ممكنا وان كان واجبا يلزم دوامه واما عدم امره وجوده فيكون عدم الواجب
 علته له لانه علة الوجود او التسلسل فى حالة الوجود ولم يكن الواجب علته واما وجودات او عداوات
 منقطعة واجوب بان العدم السابق لا يحتاج الى شئى وقد مر او بان العدم السابق معلول بوجوده
 وهو ارادة الله تعالى لوجوده فيما لا يزال او بان ذلك لعدم ومستند الى عدم علة الوجود فان

ذلك لعدم عدم الوجود الازلي وحيدنا ظاهر ان علمه ذلك الوجود عندنا هو تعلق الارادة ولم يتعلق
 بذلك الوجود لعدم العلة لعدم المعلول وانما قلنا ان ذلك لعدم عدم ذلك الوجود لان عدمه ليس
 في الحقيقة ليس عدم الوجود الواقعي لانه ثابت غير مرتفع صلا ولذلك سمع من اهل المنطق ان صدق
 المطلقة دائم وجزءا كما يقال ان عدم زيد في مكان لا يستلزم عدمه في الواقع بل انما عدمه بالنسبة
 الى الزمان المتأخر فالعدم السابق عدم الوجود الازلي وفيه ما فيه وباجملة ان تسليم ان عدمه مستند
 الى عدم بعض مبادي السعوية في طي ثوب شبهة ثم علم ان الدليل يتم بدون تفصيل الذي اردوه الشرح به ان عدم المعلول
 لا يمكن قومه الا من عدم علم الوجود فان عدمه من جهة مستند لعدم علم الوجود فيجب ان العلم به الوجود ذلك في نفسه
 في عدمها وهو لعدم علمها وبهذا التقدير غير مختص بالحركة بل يجري في كل ممكن يمكن طريان عدم
 عليه وتحيه نظر فانه يجوز ان يكون من شرائط الوجود عدم المانع فاذا وجد المانع وجد عدمه فان قيل نقل
 الى وجود المانع فيقال ما ذا علمته فان كان امرا موجودا فيها وان كان عدم امر موجود فيجب هذا الامر
 الموجود مع عدم المانع وينقل الكلام اليه قلنا يجوز ان يكون ذلك المانع جزءا آخر من الحركة وان
 عيها الكلام الى ذلك ويجزى به الى ما ذكره ايش وجملة الامران ما ذكره ايش يردح الى ان محتاج
 اليه بالآخرة ولا تيسير كفاية فيما ذكرته بدون ضم مقدمات ذكرها الشايع والوجه الثاني ما يقال ان
 البقاء غير محتاج الى علمه والا لكان عدم المعلول مستند الى عدم علمه البقاء والتالي باطل فالمقدم
 مشكوك واما بطلان التالى فلان عدم المعلول لو كان معلولا لعدم علمه البقاء لانتفى في مرتبة عدم
 علمه البقاء لتقدمه فيلزم تحقق الموقوف وهو الوجود اسخارجي للمعلول في مرتبة عدم الموقوف
 عليه وهو عدم علمه البقاء وهذا فاسد اولاً بالنقض تحريه انه لو صح هذا لوجب ان لا يستند لعدم
 الى شئ والتالي باطل فالمقدم مشكوك اما الملازمة فلانه لو استند عدم شئ الى شئ لتقدم ذلك الشئ
 على عدم المفروض فيكون عدمه متفيا في مرتبة ذلك الشئ فيكون وجود ذلك الشئ الذي في مرتبة
 ان عدمه معلول متحققا في مرتبة الشئ الذي فرض علمته لذلك لعدم فيلزم منه وجود شئ في مرتبة
 شئ هو علمه لعدم هذا الشئ وبهذا ظاهر البطلان فان شئ الذي في مرتبة ادنى مرتبة وجوده وجود
 شئ يكون نسبة الى ذلك الشئ كنسبة الذاتيات فكيف يكون ما دله اولاً انه لو احتلج عدمه لاحتلج
 الى عدم علمه الوجود الموقوف فينتفى في مرتبة الموقوف عليه فيتحقق الوجود الموقوف في مرتبة عدمه

عليه أما بطلان الثاني فلان عدم المعلول اذا لم يستند الى شيء فهو مستند الى ذلك الشيء الذي فرض
 ذلك لعدم عدمه فيكون مقتضى ذاته فيكون معدوما في حال الوجود وهو كما ترى وهذا القائل
 نفسه لا يرضى بكون عدم مقتضى الذات وشنع على من جوز المنع على قول شمس قلا بدمه من
 علته تجوز بكون عدم مقتضى الذات واذا لم يكن عدم مقتضى الذات ولم يكن مقتضى غير ايضا
 فيكون متناعا فلم يكن واقعا فيكون المعلول اذليا ابدى على انه يظهر من بعض قائلين هذا القائل ان
 عدم اللاحق نقيضه البقاء واذا لم يكن البقاء مما يحتاج فالعدم اللاحق اما متنع اذا كان البقاء وجبا
 او واجبا اذا كان البقاء متناعا اما متناعا فلا بطلان لوقوعه واما الوجوب فلما سلف من قوله
 لعدم من علته وايضا يلزم منه ارتفاع الاسكان الخاص لان الاسكان عبارة عن سلب ضرورة ظهور
 اى الوجود وعدمه بالنظر الى الذات فيكون كلاهما عن احتياج فيكون ذلك لعدم مرتفع في مرتبة
 ذلك الخارج فيتحقق الوجود في تلك المرتبة الى آخره فيلزم منه ان لا يحتاج في عدمه الى شيء فيرفع
 الاسكان وهذا شقيق من الايراد الاول متقارب منه ويجوز تقرير الكلام على وجه المعارضة بتجريد
 ان عدمه والبقاء محتاجان للثبته لانها وصفان لشيء فثبوت الذات ذلك الشيء فلا يتحقق ان الثبوت
 الوجود وايضا يكون الباقي ابدى ويكون المعدوم معدوما من الازل واما ان يكون متناعا وهذا
 فحش واما ان يكون ممكنا فيحتاج الى العلة فان قيل المقصود نفى احتياج البقاء الى علته هي علته
 اصل الوجود لان نفى الاحتياج مطلقا فحال كلامه ان عدمه لا يستند الى عدم علته الوجود والاكثار
 كذا وكذا فيكون قول القائل اشكارا على المقدرة الثالثة ان عدمه يستند الى عدمه لانه يستلزم
 عدم احتياج البقاء قلنا وبعد تسليم سعادة العبارة هذا المعنى وتسلم ان عبارة شمس مشعرة بان عدمه
 لا يستند الى عدمه علته الوجود ان الدليل الذي اقامته على مداه غير فارق تفصيله ان مدار على المقدم
 الثالثة ان المعلول منتفى في مرتبة العلة واذا انتهى تحقق نقيضه وهذه المقدرة مستلزمة لنفى الاحتياج
 في عدمه مطلقا سواء استند الى عدمه الوجود او الى غيره لان عدم المعلول اذا استند الى شيء سواء
 كان ذلك الشيء عدم علته الوجود او غيره يتحقق وجود المعلول في مرتبة ذلك الشيء والشيء الذي في مرتبة
 وجوده لا يفيده عدم ذلك الشيء بل ربما يوكده الوجود بداهة فاذا قرر هذا فنقول لا يقع الاسكان
 راسا فان عدمه حينئذ يحتاج للثبته الى شيء وهو باطل لما مر فان قيل يجوز ان يكون كلامه متناعا

قاله ليل لذي اوردته في الحقيقة سند والكلام على السند ليس من دأب المحصلين قلنا ان سلمنا ان
مطلوبه ذلك سواء ساعدت عبارته ام لا لكن يكون كلامنا بيا فساد سنده واذا قد تبين فساد سنده
كانت الضرورة شاهدة باحتياج البقاء وايضا ارتفاع الوجوب والافتقار يهدي الى الامكان وهو
الى الاحتياج كما مر فثبت المقدمة الممنوعة لانه ما كان الباعث على المنع الا باذالك الاحتمال و
اذا قد نسد ووجدنا شاهد على صحة لزوم صحتها وثانينا باكل على تقدير ان يكون كلامه مستهد لا لا تحريره
ينظر ما مر في المحذور الذاتي من اختلف بين النفي المقيده ونفي المقيده فنعني كون العدم متفنيا في مرتبة
عدم علم الوجود كون المرتبة مسلوية عن ذلك العدم حاصله ان القضية سالبة لا ان العدم ثابت
في تلك المرتبة وهذا لا يستلزم تحقق الوجود في تلك المرتبة وتلخيص الكلام ان الوجود في المرتبة نقيضه
سلب الوجود الذي هو في تلك المرتبة فيجزان لا يكون عدم المعلول في تلك المرتبة ولا يكون الوجود في تلك المرتبة ولا يكون
ارتفاع نقيضين فان عدم المعلول هو ارتفاع الوجود من الواقع صدق ان الوجود في مرتبة محمولها الوجود فيكون نقيضه في
القضية التي محمولها الوجود بالنظر الى الواقع واذا قيس هذا السلب والوجود ليست في مرتبة شئ فمصداقه
ان ذلك الشئ ليس متضمنا في حد ذاته ذلك السلب او الوجود ولم يلزم ارتفاع النقيضين وقد
فصلنا ذلك فيما تفصيله فتم قد يعترض بان الامكان هو العللة لحدوثه والامكان موجود في حالة
البقاء فيكون محتاجا ثم يجب بان معنى احتياج الممكن ان لا يقع احده في بلعله وهذا يقتضي احتياج
في بقاءه الى علته وتحقيق ان الامكان عبارة عن سلب الضرورة عن الوجود والعدم واذ سلب الضرورة
فالذات غير كافية في كل زمان فرض قابلية له وجود كان ثابتا في حالة الابداع وله صفة كونه في الزمان
الثاني ولا يخفى ان الوجود في جميع الازمنة هو الذي كان في اصل الابداع وهو كان من غير نقلي
الى الوجود فيكون اقصا المناهية بالوجود بالعللة وايضا لا شبهة في ان الوجود في مرتبة غير علته الابداع
فانه لو اثر علته اخرى حصل حاصل فحال الوجود ليس الاحال الشذيع بالنسبة الى الشمس فذاست علته
سوجودة لا يشفي الوجود من المعلول واذا فرض بقاء العللة بقاء المعلول فالبقاء هو الوجود في
زمان ثان من تابعات العللة ومن ههنا يكشف لك خلوص حديث الامكان عن شواكبه شبهة
وتيسر ما يجب به قتال فانه تحقيق شريف وتعلم ان ههنا شبهة تنسب به القائل في رد قول
العللة في الزمان عداه الطارسي والسابق متضمن بالذات تقريره ان العدم الطارسي

مقتنع فيكون نقيضه واجبا كما قررت في الطبقات ونقيضه ليس الا البقاء فلا يحتاج الى ملة فضلا عن ملة اصل
 الابداع وتجواب ان الزمان لا يبقا له بالمعنى الذي مر فان الزمان ان فرض تناسلية كان وجوده الى
 ذلك لهاية وان كان غير قناه فوجوده من الازل الى الابد واحدا وليس له استمرار فلا يصح ان الزمان
 يحتاج في البقاء ولا يحتاج على طريق العدول الى بعض ان الزمان لا يحتاج وهذا السلب علم من ان يكون
 له بقاء فلم يحتج فيه اولم يكن له بقاء فلم يحتج فيه ايضا فيحذف لا نسلم ان نقيض العدم الطارى هو البقاء
 بل ليس نقيضه السلب العدم الطارى وهو علم من ان لا يكون موجودا اصلا او يكون موجودا غير قناه
 فان ارجع الكلام الى هذا السلب بان تحققة لا يمكن الا بديناك لوجبه فيلزم ان يكون احدهما وكلاهما
 واجبا فان العام اذا وجب فلا بد ان يحقق في واحد من الخواص فنقول لا نسلم ان وجوب الطبيعة
 مطلقا يستلزم وجوب احد زدي او كليهما فلا يلزم الا وجوب طبيعة سلب العدم الطارى بل وجوب
 زديته وتبين آخر ليس العدم الطارى عبارة الا عن الانتهاء فيجوز ان يكون الانتهاء محتفيا
 وعدم الانتهاء واجبا لا وجوب الوجود والعدم هذا تحقيق شريف قوله كعدم عدم المانع آه ليعلم منه
 التحويز لطية الاعتباريات فيؤكد المنع الذي تعلق بالا اعتباريات قوله بل لا يلزم اجتماع تلك المانع
 آه فيه نظر فان المانع ملة متممة للعدم فلو فرض ان العدم بعد الآن الذي وجد فيها ارتفع العدم فقام
 الوجود ومع قطع النظر عن الاعادة لا يعقل ارتفاع العدم الملاحق عن الواقع فلا بد من تحققة الى
 الابد فلا بد من اجتماع عليه مع فاجتمعت الموانع بالضرورة فارتفع منع الاجتماع من البين ويشوب
 قولهم في اجواب فان اجتمعت آه من تحمل ما فان اجتماع الموانع لازم التبعة فالترديد لا وجه له
 واجواب ان المانع ربما يجوز ان يكون طبيعة بهمة وخصوصيات الاشخاص تكون ملغاة كالاعادة
 فانها موانع من سقوط السقف وخصوصياتها ملغاة في المنع واذا جاز هذا فليجوز ان يتقارب تلك الموانع فاين لزوم الاجتماع
 فان قلت لا يجوز ان يعدم الموانع بلا غلط كالعمود مثلا اذ ارفع من البين لم يبق خلفه مثله سقطت اذا كان كذلك
 كذا فان العدم فلا بد من ان يخلط ملة هذا ان العدم فيختلفا وكذا الى المانع الذي فرض اخيره فيجتمع الاختلاف في ان
 وجود هذا المانع فيلزم الاجتماع قلنا لا نسلم اجتماع الاختلاف فانه يجوز ان يكون مانع واحد مانعا
 من حركة وخلفا عن مانع وهدر سابقا قوله تلك الموانع متعاقبة آه لم يظهر وجه وجيه لتوجيه السؤال
 ثم اجواب تفصيله ان اصل الكلام الذي قررناه انما في مستند الامامة حجة الاسلام كان حاصله ان

عدم الحركة اى جز منها يحتاج الى علة التبتة فعلة اما موجود او عدم امر موجود اى يكون كل واحد
منهما على تقدير عليتها علة متممة لوقوع ذلك لعدم فيكون مجتمعا مع العدم التبتة حادثا معه لانه
لو كان موجودا قبله لم يكن سببا لليلة التامة فيحتاج العدم الى متمم آخر ونحو الكلام اليه فيحتاج لكونه
حادثا الى علة حادثه متممة فيجتمع معه ايضا وكذا فان كان الكل امورا موجودة لازم اجتماعهما مع العدم
وان كان اعدا ما فالاعدام كلها حوادث مجتمعة مع العدم المفروض الذى يطلب علة فيجتمع تلك الامور
الى تلك الاعدام التى فرضت عللا لاعدام لها مع وجود تلك الحركات التى يطلب لاعدامها العلة
فانه لو لم يجمع ففى وقت وجود تلك الحركة لا يتحقق عدم محدثه مع عدمها ولم يتحقق ايضا وجوده على
ذلك لفرض فلا ريب فى تجويز ارتقاع انقيضين ههنا وان كانت تلك الامور مختلطة من الوجودات
والاعدامات فكل من تلك الوجودات والاعدامات مجتمعة حادثه مع العدم الذى يطلب علة مثل
البيان الذى مر فتتقن امور موجودة مرتبة بوساطة العدم وان كانت تلك الامور مستلزمية للوجود
كاعدام اعدام الموانع فذلك ايضا حادث مجتمعات لما مر واحاصل ان العلة القرينة لعدم الحركة
مجتمعة معه حادثه مصاحبة له والعلة القرينة لهذه العلة ايضا مجتمعة وحادثه معها ومع شئ يكون
مع تلك العلة فيلزم اجتماع تلك العلل ان كانت موجودات مع العدم فيلزم اجتماع الموجودات و
ان كانت اعدا ما فيلزم اجتماع الموجودات مع الوجود لا العدم وعلى هذا قس فعلى هذا ما ذكره الشريف
اولا بقوله على تقدير ان يكون عدم كل جز مستندا الى عدم المانع المستلزم بوجوده لا يلزم الترتيب
وثانيا بقوله بل لا يلزم اجتماع تلك الموانع بحوانا ان يكون آه غير وارد على ما قلنا فى التقرير فان الاجتماع
ضرورى واما الترتيب فالعلل ان كانت امورا موجودة واعدا ما لها ومختلطة فالترتيب ظاهر و
ان كانت امورا مستلزمية لاسر موجودة كاعدام اعدام الموانع فلا يثبت الترتيب بما ذكره فى الجواب
فانه اذ ين التقارب فى الحدوث بل تلك الامور مجتمعة فى الحدوث وان بين الترتيب بوجه آخر فلا بد
ايضا وبجملته الامر ان كانت العلل منحصرة فى الوجودات والاعدامات والمختلطة فلا بد لعدم الترتيب
اصلا وان لم يكن منحصرة بل يجوز ان يكون من العلل اذ اعتبارها مستلزما للوجودات فالترتيب
بين الاعتباريات ثابت واما الموجودات فلا يثبت الترتيب فيه لما ذكره ههنا ما فاذا
الا ينقل الى العلل وقد كنا جونا تسلسل العلل فى الامور المستلزمية للوجودات فالذى يعنى لدفعه

ان ينعى الى ما افاده يشهد وهو مثل ان يقال ان تلك الامور مستلزمة ان كانت اعدام اعدام الموانع
 فالترتيب بين الموانع بامروان كانت غير باقية فصلنا سابقا فتذكره اوان الموجودات لوازم تلك
 الامور المترتبة فهذا الاعتبار يتحقق فيها الترتيب هذا ثم الاحتاج بقوله تلك الموانع متعاقبة
 في الحدوث مشعرة بان التعاقب لازم وهو كما سدد الاحتاج اليه وبهذا ظهر فساد ما يقال
 من منع كون العللة اما وجودا مراد حدثا واما عدم جزو موجود من علته وجوده فانه يجوز ان يكون
 علته الحدوث مع ذلك المعدك من له وجود وعدم سابق وعدم لاحق وهذا لعدم حدوث مجتمع للعدم
 والوجود قد فرض ان تاثير العدمات في مثلها لا يكون الا بتاثير الوجود في الوجود وينقل الكلام
 الى ذلك المعدوم وهكذا لا ان ينكر ذلك المفروض فيرجع المنع الى ان الوجود كما يستلزم
 وجود عدم كذا لك يستلزم عدم الى وجود وان نقل الكلام الى هذا لعدم فليكن العللة مثل هذا
 لعدم فما لازم الاتسلسل العدمات واما الوجودات ففيه تسلسل مجتمع ايضا لكن لا ترتيب فيه و
 ان نقل الكلام الى الوجودات يجاب بان علته المدمات فهذا لا يراد وان كان يشهد في صدر
 البراهين كما هو الظاهر وان كان في صدره لا لزوم ففى وروده خفاء فان هذا التجويز يستلزم وجود
 سلاسل غير متناهية وهو خلاف مذهب الخصم وان قرر الكلام بان الحركة لما كانت سرمدية فلها وجود
 وعدمات ينقل الكلام الى كل واحد منها فيقال علته هذا الاعدام اما وجودات او عدمات فيجوز ان
 علته هذا العدم او علته ذلك لعدم وهكذا يدعى اجتماع تلك العلل في نفسها بحيث ان علته عدم
 دورة مجتمع مع علته عدم دورة اخرى وهكذا فيجوز ان يسأل بان علته لا يلزم ان مجتمع
 آه فهذا المعنى اليق بالعبارة ويجعل قوله فان قلت تبيننا للواقع لا يراد افاده قد نقل الكلام الى علل
 العللة للعدم المفروض ثم الى علل تلك العللة هكذا كما يلوح من عبارة يشهد في التقرير ولا اثر
 ولا عين لادعاء اجتماع علل اعدام اجزاء الحركات ويخرج اصحاب بقوله فان قلت ان كانت
 مستندة الى اعدام اعدام الموانع ولا يلزم اجتماع موانع كل واحد من الحركات وان كان هذا التقدير
 ما ينسق اليه الكلام السابق وادفع فيه الاشارة الى ان المدعى ثبت على هذا التقدير ان لا يكون
 قوله قلت آه مشيرا الى ان تلك الموانع ان جمعت فظاهروا لا ينقل الكلام الى علل كل واحد
 منها وادفع فيه اشارة الى ان هذا يستلزم سلاسل غير متناهية فهذا من قبيل نزج

قبل الوصول الى الغدير فان الكلام قد تنقل الى العلل لكل علمه سواء كانت وجودات او
 عدمات او مختلطة ولا جدوى لتلك الاشارة في هذا المقام مع انها كانت حاصلة فيما مضى هذا
 ما يتعلق بعبارة الكتاب ولعل السديد يثبت بعد ذلك امر او يعلم انه وقع من شأنه من الاخفاء
 في تحريره من سبب خصم بلا امتراء فلا بأس بان نفصل كلامه في ربط الاحداث بالقديم لم يظهر بطون
 اسرار القول لفهم فنقول قال الحكماء ان الاحداث لما امتنعت عن ان تستند الى القديم
 لا بد لها من اسباب هي حوادث فتلك الاحداث وان وصلت الى حد اللاتناهي فالكل في حكم
 واحد في احتماله ربطها بتلك الاحداث التي وضعت معلولات مع القديم فلا بد من اسباب حادثه
 مستعاقبة يكون لوجوداتها السوابق وبعدها التلاحق رابطة بين الاحداث المعلوم والعلية
 القديمة ثم ان استندت تلك الاعدام الى امور لا فضت الى وجود سلسل غير متناهية احاد
 على سلسلة غير متناهية كما مرت الاشارة اليه وهو خلاف فهمهم مع انه يفيض الى المحال ايضا
 فلا بد من شئ حقيقة تجرده وطبيعته تصرفه يكون بحسب ذينك الوصفين اى السردية والتجريد
 صادرة من القديم ورابطة بين الاحداث والقديم وذلك الامر هو الحركة فان حقيقته ليست قائمة
 من اجزاء بالفعل حتى يفيض الى اجزاء لا يتجزأ او انحصار الامور الغير المتناهية بين احصا من بل
 هي امر واحد متصل قابل لانفراض الاجزاء وهذا الاتصال ثابت لها بواسطة الزمان كالاجسام
 فان انفراض الاجزاء فيها بالذات والاعراض يفرض فيها الاجزاء بواسطة العلقة انما فادت وجود
 الجسم او وجود سواد مثلاً في الجسم وهو بذاته صالح لان يفرض فيه الاجزاء والسواد بواسطة صانع
 لان يفرض فيها الاجزاء ولا تأثير للعلقة في اجزاء الاجسام او السواد متعدد فكل ذلك الحركة افيدت
 بذاتها وانفراض الاجزاء بالنظر الى الزمان والمسافة لا بتأثيرات متعددة في ايجاد الاجزاء واصلها
 الا ان التفرقة بين الاجسام والحركات باعتبار انفراض الاجزاء المجتمعة في الاجسام وانفراض
 الغير المجتمعة في الحركات هذا معنى ما قل في القرا باغية عن بهمنار صاحب كتاب التخصيص في الطلب
 عليه انه الحكماء ولو لولا ان في الاسباب ما يعدم لذاته لما يصح وجود الاحداث وذلك هو الحركة
 لذاتها حقيقة تفتوت انتهى هكذا يفهم من كلامهم الفهم وعباراتهم اجسام ومن ههنا لاج
 لك وجه من قال ان نسبة القول بتسلسل المعداد الى الحكماء افتراء عليه وقد كنا اشهرنا

فما سبق قد ذكره فانه سيظهر لك جليلة حاله وزيافة مآله وهذا التقرير اندفع اعتراضات اشكال الاول
الزائمه على اكليم في حاشية المتعلق به ورايه من افضاء مذهبه على خلاف ما هو عليه وهو وجود
سلاسل غير متناهية كما قدم واثاني في ما في الكتاب من طلب العللة لاعدام الحركات فحينئذ قد لاقي
رد حجة الاسلام على اكليم اعصاراً وتقلباً ربحه يميناً وليسا راوياً الاعتذار للافق في القسم مادة الفلك
عليهم فان المشايخ ان يعود ويقول هذه الحركة المتصلة الغير لقارة امر ممكن فلا بد له من ملته فان
قيل انها قديمة تستند الى مثلها قلنا الحركة موجودة في تمام الزمان ولا يوجد في آن فرض فيه ولا في
جزء منه والقديم ليس بوجود في تمام الزمان بتلك الصفة بل كل آن فرض فيه وهو موجود فيه
فيلزم التخلّف في ذلك الا ان قلنا ان علته الحركة القديمة اما العقول او الواجب تعالى
وهما ليسا بزمانيين ولا آيين بل هما في الدهر المحيط بالزمان او في السرد فان نسبة الثابت
الى مثله سرديّة فا الحركة القديمة في الدهر لا يتخلّف عنها ولا يسبقها عدم في الدهر فاما حصل ان
التخلّف في الدهر غير لازم والتخلّف في الآن او في جزء من الزمان غير مفروض ويضرب له التمثيل بان
قدما اوجد فلما قطره على مقدار ذلك لعلهم يتخلّف عنه في المكان ولا محذور فيه لا يقال
على هذا فليجز ان يصدر زيد الاحداث اليوم من القديم فان في الدهر لم يسبقه عدم سابق فهو في
الدهر مجتمع مع القديم واما يتخلّف قسماً لا يعتال ان كل حادث زمني فهو حادث دهرى فكيف
لا يسبقه عدم في الدهر لان هذه الكمية ان ادعيت فعليك البرهان وما ذكر في بيانه لا يخلو عن
حذر شدة وان قلت انه سلم انهم فقد اذكر عليه لان معلول القديم لا يلحقه عدم زمني ايضا قلت لا يمكن
لك ان تقول بقوا العروق اعداد مذهب انهم فاد مخالف طوره بلا شبهة ترحم وان كنت مجوزا
من عند نفسك للخلوص عن المضيق فلك وجب اما الاول فلان مذهبنا لمخالفت ان الغير القابل لا يستند
الا الى الغير القابل كما في الشفاء وكتب المتأخرين مشحونة به ولا جناح ان ينقل عبادة الشيخ فانه مسموم
قال في آليات الحاجة في المقالة الثالثة في بيان اسباب الحركات بعد ما بين سبب الحركة الطبيعية
في اثنا بيان سبب الحركة الامادية بهذه العبارة ولولا حدوث احوال على علته باقية بعضها علته
لبعض على الاتصال لما امكن ان يكون حركة ثابتة فانه لا يجوز ان يلزم من علته ثابتة اخرى ثابتة
وانت تعلم من هذا ان العقل المجرد لا يكون مبدأ قريباً للحركة بل يحتاج الى قوة اخرى من شأها

ان تجرد فيها الارادة فان شئتتميت التفصيل فارجع الى ذلك الكتاب في ذلك المسحوت او في
 ابانة حكمة الحركة العقلية فان في هذا المقام ايضا تفصيلا وشئ هذا وقع في الشفاء وفيما نقلنا كفاية فلا حاجة
 بنا ان نستوفى في كلام الشيخ من كل جانب ثم قال بعد قسط من الكلام وقد اشار المعلم الاول في كلامه
 في النفس الى اصل ينفع في هذا الموضع واذا قد تلوت هذه السورة وتليت هذه الصورة فاستمع الى ما يحكى
 الحق اثبتوها واسطة في ربط الاحداث بالقديم لا بد لها من سبب كما يحكى غير قار ولا سبب آخر
 غير قار ولا يدور الى الحركة الاولى فلا بد له من ثالث وهكذا فيلزم التسلسل المستحيل فان قلت نحن
 نجعل الواسطة الحركة التوسيطية وهذا امر ثابت قلنا لا يطابق كلامهم قال الشيخ في المقالة الثالثة
 من الآيات النجاة في دفع شك اور في حلة احداث بانها ان كانت قديمة فاحداث قديم وان كانت
 حادثة يلزم التسلسل فتقتل في جواب هذا ايها المشكك انه لو لا سبب شئ من شأن ذلك الشئ
 ان يوجد بلا ثبات او ثباته على الحدوث والتجرد على الاتصال لما حدث حادث ثم بطل ثالث
 هذا التجرد من الاجزاء التي لا تجزى فاما هذا الشئ فهو الحركة تلى ان التوسيطية ان كانت قديمة
 فلا يكون واسطة وان كانت حادثة فلا بد لها من حادثة اخرى ويعود المحذور وتحقيق قول
 الفلاسفة ان الحركة حقيقتها امر متصل وحداني يكون مصححا لانتزاع اجزائها تاتى البقاء بذاته
 بل كل جزء منها لا يمكن ان يوجد في غير الحد الذي وجد فيه فوجودات اجزاء الحركة في ضمن وجودها
 في حدود وحدت فيها ممكن وكذا اعدادها في تلك الحدود لعدم الكل واذا كان وجوداتها في غير
 الحدود التي وجدت فيها مستحيلا بالذات وكذا بقاؤها فعداها باللاحقة والسابقة واجبة فلا يحتاج
 الى العلة اصلا ويصح صدورها عن القديم القار ولا يلزم التخلل المستحيل فان المستحيل من التخلل ان
 يوجد العلة ولا يوجد المعلول بنحو من الوجود مع اسكانه وسعة ذلك النحو وهما لم يلزم التخلل
 الوجود في الآن وتخلل البقاء وذا غير ممكن له فاذا التضح صحت صدور غير القار عن القار وبطل
 الاستدلال يلزم التخلل والذي يظهر من كلام الشيخ في الشفاء ان الطبيعة الثابتة لا يصدر عنها
 امر غير الثابت ولعل وجودان الطبيعة الثابتة عدمية الشعور فلا يكون مقتضا با غير ثابتة لان مقتضاها
 ما لو غلبت عن القاسم التزامتها وهذا لا يتأتى في غير القار والذي ينطق كلامه في النجاة في الحركة الاولى
 من لزوم تواردها احوال فالمراد التخييلات ولا يلزم ما ذكر ان لا يصح صدور غير القار عن القار و

اذا درست هذا السير طريق ربط الاحداث بالقديم فانه يجوز ان يصدر حركة قديمة ان لم يستمر
 ذات اجزاء واحدة يصدر بشركة تلك الاجزاء واحداث فاذا طرأ على جزء من تلك الاجزاء عدم العمل
 لعدم الاحداث المعلول ثم ان اكتفوا بجواز صدور الحركة الارادية بتصور كل بان يتصور بوجه كل
 حركة جزئية فينبعث به الارادة المتعلقة بتلك الحركة الجزئية فالامر سهل فانه يجوز ان كان تلك
 في الازل تصور الحركة الغير المتناهية بتصور كل وانبعثت الارادة المتعلقة بها في الازل فوجدت
 الحركة الازلية الابدية على حسب اعتبارها للوجود بايجاد ميل اذلى ابدى لكن لا يكتفون بتصور كل في صدور
 حركة جزئية بل يشترطون تخيلا جزئيا لانبعاث ارادة متعلقة بحركة جزئية وتحيل الحركة الغير المتناهية
 لا يمكن لعدم سعة القوة المتناهية حصول غير المتناهية فيها فلا بد من تخييل قدرته ثم بعد ذلك
 قدرته اخر كما فصل في شرح الاشارات فاستمع انه لمحق عزيزه ولودر المحقق في آخر النقط الثالث
 من شرح الاشارات ما يرفع ذلك القيل والقال ويمسح بجملة محال باعمال ان الحركة ذات جبين الاولى الواسطة
 ولا غبار في صحت صدور باع القديم الثانية القطعية وهي الواسطة في ربط الاحداث بالقديم وهي ارادته صدرت من
 القديم بواسطة ارادات جزئية للنفس الفلكية وتلك الارادات من تخيلات جزئية فان وجدت
 الى التخيلات فنقول بحسن الحركات وتلك الحركات من الارادات لا على سبيل الدور والتفصيل ان
 ههنا سلاسل ثلثة الحركات والارادات والتخيلات فاذا تخيل دورة مثلا ثم حدث فيها شوق و
 ارادة فحدث تلك الدورة فاذا وجدت الدورة فحدثت تخيلا دورة اخرى وهذا تخييل يهيج
 الى ارادة دورة فحدث تلك الدورة فم سمحت هذه الدورة الى تخييل وهكذا من الازل الى الابد
 فكل من السلاسل متولدة من الاخرى بلا لزوم دور وتسلسل وهذا الكلام لا يخلو عن دقة
 لانه قد تقرر عندهم ان الحركة لا توجد الا عن ميل وان المتحرك لا يتحرك الا باحداث ميل والارادة
 المنبعثة عن تخييل دورة لا يحدث الدورة الا باحداث ميل بالدورة وهذا الميل هو الموصل الى
 حدوث الدورة بوصول المتحرك اليه فهذا الميل باق عند وصول المتحرك ثم بارادة منبعثة عن تخييل
 كل دورة اخرى يحدث هذه الدورة الاخرى باحداث ميل آخر وهذا الميل آتى لان الميل ليس الا آتيا
 ولا يمكن ان يحدث في آن الوصول الى المحال والى لان هذا الميل يقتضيه المقارنة عن ذلك المحال
 فان حدوث هذا الميل غير ذلك الآن فاذا احتمل تتالي الاتاة لابد ان يوجد بينهما رابطة

سكون لا انقطاع الدورة الاولى وعدم حدوث ميل الدورة الثانية لما ذكرا بجملة اذا تعددت
 الارادات وجب تعدد الميول وكل آفة سيلين بينهما زمان سكون بالبيان الذي اثبت الشيخ
 ابو علي السكون بين الحركتين بجزءان مقدما منه هنا فمثل هذا المحقق عزيز وقية عدة شكوك **الاول**
 وهو ضعفها ما اوردوه الامام الرازي من ان الحركة ان صحبت عليها فبا اعتبار اعدادها والاعلام
 لا تحقق له في الخارج ولا تحقق له في الخارج كيف يورثها له لا تحقق ولا يقرب منه ان الحركة نفسها
 معدومة في الخارج كما اتفق عليه كتب المتأخرين وزعم كشم انه ذهب بختم فلا يصح وساطتها و
 وجه ضعفها ما هرقان الدليل ما قام على استحالة وليس شرطية الوجود للعدوات والشرائط والمقرر
 انها هو شرطية وجود الفاصل ولا كلام لنا فيه ههنا وفي الثاني تلبيس آخر فان الحركة عند ختم غير
 معدومة وزعم كشم من بعض عبارات الشيخ وقد اجاب بعض المارة بان مفردا بانفي الوجود الثاني
 لكن يرد عليه ان الحركة وان سلم وجودها في الخارج فلا يخفى في ان اجزاءها معدومة والمعدوم الصالح
 للتأثير فالوجه في الرفع هو الاول والثاني ان حاصل هذا الكلام يرجع الى ان الحركات فلكية
 منتظمة بالارادات وهي بالتحينات وهي بالحركات وكذا على هذا الوجه ولا يخفى في ان اجزائها تلك
 السلاسل لما استندت الى افواتها فلا بد من امر يحتاج اعدادها اليه وما قالت اولان عدم الحركة
 لذاتها فلا يحتاج الى شئ غير ظاهر لصحة لان البدها به حاكمة بان وجود شئ لو احتاج في الخروج
 من الليس الى الليس يحتاج في عدمه ايضا البته الى امر آخر ولا يمكن استناد عدم جزئ من الحركة
 الى عدم جزئ من الارادة التي هي علته الحركة لانه ينقل الكلام اليه فان استند الى عدم تخفيض
 ينقل الكلام الى هذا العدم وهذا لا يستند البته الى وجود الحركة يوجد بعده لانها معلولة له فكيف
 يكون علته لعدمه وايضا ان عدم عديم القرار آفة وجوده زمانا فلا يجتمع معه لا باعتبار وجودها
 وهو ظاهر ولا باعتبار العدم فان العدم الملاحق متأخر بكثير والسابق انزلي ولا يستند ايضا
 الى وجود الحركة سابقة ليسبقها فلا بد من علته اخرى وهي اما وجود شئ او عدمه آه واحاصل ان جزئ
 حركة ولكن آخرة الارادات ولكن بوجه التخيل ولكن سيج في علة لبب علة لا ثم علة تخيل وكذا لا يخفى ان ب
 مجتمع مع آفة الاولى فلا يخفى في ان العدم يبقى بلا علة لان عدم آفة استند الى عدم ب وعدم ب الى عدم
 ج فعدم ج مع ج فان جاد من عدم امر آخر او وجوده في رعليه ما في الكتاب وان لم يكن ب مجتمع

مع ان يكون احصاءا لعدم ب ولا شبهة في ان عدم ب مع عدم حركة متصل نهايتها مع آ ثم
ينقل الكلام الى وجود ب ولا يخلو ان وجوده مجتمع مع ج ام لا فان كان مجتمعاً فدها معاً
فيطلب له علتة وان لم يكن مجتمعاً فعدم ج سبب لب نهنا هج ثم عدم فوجد مع ب وب الخدم فوجد
معاً ولا شبهة في ان عدم آ متاخر عن وجوده فلا بد له من علتة خارجة عن عدم ب وج وجودها
ولا يصح ان التحليل الذي وجد مع عدم آ علتة لآ لان التحليل حادث به قاتل وانظر الى مساعي
اشه واحسن بتدريده الثالث قريب الماخذ من الثاني ان ج وب ه آ ان جميع كل منها مع
اخية فيمحل ج من علتة آ ونفيض الى التسلسل لان ج ان استند الى حركة سابقة على آ وهي قد
انقطعت فلا يجتمع بل ج تولد من عدم هذه الحركة السابقة على آ فلا اجتماع وهو خلاف المقصود
وان لم يجتمع فيكون آ بعدم ب وب بعدم ج فيكون وجود ج لعدم الحركة السابقة على آ ولا شبهة
في ان عدم التدرج آ في وجوده كما هو المسلم زاني فيلزم ان تحلف فانه في الآن الذي وجد
العدم فيه قد ثبتت علتة التامة وما وجد المعلول فان جرد ذلك بناءً على ان الوجود والتدرج
لا يمكن ان يكون آ نيا فلا عاين من تجزئة علتة القديم للحادث بناءً على تجزئة الممكن لا يمكن ان يكون
ازليا وان قال قائل ان الازادة والتحليل آ نيا فيكون آ من عدم ب آ في وب من عدم ج
آ في فالحركة التي هي سابقة على آ صدرت من ارادة وتحليل آ نيين وكذا فنقول ان علتة
بمش ما مر وجود علتة بدون ان يوجد المعلول كما هو ظاهراً في عدم ما استسبح في الكلام
كان مبنياً عليه والارادع ما ورده اشه من انه اذا جوز ان يكون كل قطعة من الحركة علتة معدة
للقطعة اللاحقة من التحليل والارادة وكذا امكن ان يقال كل سابق من الحركة علتة معدة
للاحق منها الى غير النهاية من الطرفين من غير استناد الى امر خارج فلا استناد الى امر خارج فيا لا بد
عليه وهذا الكلام من اشه لا توجه له في هذا المقام فان الجيب مانع والمنع على السند غير محجور الا انه
لما كان فدهم ذلك وربما يردون تلك المقالة على سبيل الاستدلال كما يشير اليه شرح الاشارات
اورد عليهم واجاب اشه بان الحركة الارادية لا بد من استنادها الى الارادة ثم الارادة الملكية غير
نافع فان نسبتها على السواء فلا بد من ارادة جزئية مستمرة على سبيل التعاقب ثم تصرف الارادة المقنونة
لا يمكن استنادها الى نفسها فحين ما ذكره وفيه كلام فان توقف الحركة الارادية على الارادة

لا يمتثلون تدبير الارادة فانه يجوز ان يكون ارادة قارة علت حركته مع عدم حركته سابقة ثم عدوها
 عليه كحركة اخرى وهكذا الى ان يقدم برهان على خلاف ذلك انما خمس ما اورده بعض الفضلاء
 ان الحركة امر واحد متصل لا جزؤه بالفعل كالجسم المتصل فلا معنى لتاثير العلة في اجزائها لا طيس
 في الواقع الاحركة مشخصة واحدة وكذا الارادة مستجيبة فلا يقبل الامر الواحد تاثيرين كالجسم
 بعينه فان فاعله او جوده واحدة لا ان للعلل تاثيرات في نصف فنصف ويخرج من هذه الاحكام
 ان لا يوجد اجزاء حركته في شيء فيغفل الامر ان كان قيل نحن نعتبر التاثير باعتبار تجرد الوجود
 قلنا الافراد الآتية ليست بمحققه وما حالها الا كقطعة في اوساط الخطوط والخطوط في محيط الكثرة
 واما الافراد الزمانية فهي متصلة فهي امر واحد فيعود ما مر قديمي ويمكن لاحد ان يدفع بانها وان كانت
 متصلة واحدة لا اجزاء لها لكنها تختلف سائر المتصلات القواركا لاجسام بان حقيقتها ليست
 محض الفعلية ولا محض القوة فلها جتان فباحداً محتملين وهي القوة ليست بحسب الاجزاء الى علة
 فقد ظهر من هذه الاقوال ان ما عولوا في القصة لا ينفعهم ذلك ان تقول من عند نفسك
 ان الحركة امر واحد متصل قديمة ما شئت رايحة العدم فصدور عن القديم لا يوجب التخلف فان
 العلة القديمة يسرودة بمعنى انه لم يسبقه عدم في الواقع والحركة كذلك ولا يتوجب طلب العلة لا عدم
 كما مر ولا يرد عليه ان القديم محض الفعلية والحركة على خلاف ذلك لان طبعها الملم يقبل الفيض
 الا بهذا النحو فما يوجد لا بحسب سعتها هذا اذا كان العالم قديماً واما اذا كان حادثاً فلا يزوم التخلف
 صحيح فان الحركة قد سبقها عدم في الواقع فوجد القديم ولم يوجد معه معلوله وهو معنى التخلف
 ولين من بعض عبارات خايفض مجتمة الفلسفة ان هذا الاعتذار ايضا يتاقي على تقدير حدوث
 العالم وهذا لا يظن صحتها فان التخلف لازم صرحا كما سلف وان جوز بنا ذلك على ان الحركة لا تقبل
 الفيض الا زلي فهذا الفتح باب المعذرة في كل حادث ولا ضرورة في جعل الوساطة في الحركة
 قاطل وليكن هذا آخر ما يتعلق بهذا المقام فان للبحث سبعة وللقيام ضيقة قوله الوجه الرابع
 في القرا بغيته كون هذا الجواب وما يتلوها وجها آخر من الجواب محل تامل فانه ليس له دخل على
 شيء من مقدمات الدليل للنصم هذا الذي هو الظاهر انه دخل على جواب وجها ثالث فلا يحسن
 جعله وجها آخر من الجواب وله عدداً مثلاً هذا من وجوه الاعتراض على الدليل فلان يجعل

قول الامام حجة الاسلام وجبا عليه اولى وفيه انه يجوز ان يكون دخلا على جواب الوجه الثالث
وقوله فليكن قول حجة الاسلام آه لو قلنا بذلك فلا شناعة لكن لما كان قول حجة الاسلام حمله
اي لا نقض الدليل بهذا تبين فساد بوجه اخر غير مستخرج من مقدمات الدليل لم يعد قول حجة الاسلام
وجبا آخر واجتاهل لما انجز الكلام الى تصوير اعداد امور غير متناهية بحيث لا يضره الدليل المقام على
قدم العالم اورد على ذلك التصوير فيكون لهذا الوجه دخلا على الدليل فان صحة الدليل كانت بوقوعه
على صحة اعداد امور غير متناهية وفيه ايضا انه يجوز ان يكون دخلا على دليل الخصم القائل بان التسلسل
محال فكلنا قال لا نسلم بطلانه فان الخصم قد جوز في المتعاقبات فاجاب بخصم بالفرق فقال الحبيب
غير معقول وفيه ايضا انه يجوز ان يكون معارضة بما تحريره ان العالم حادث لانه لو كان قديما
لا بد من سلسلة الاحداث في ربط الاحداث بالتقديم وهو غير معقول او بما تحريره ان القدم
صنفان صنف شخصي وصنف نوعي او مثله ومعنى الخصم القدم لكلا صنفيه فقال المعارض هذا
الصنف غير معقول فيكون معارضة في بعض المدعى ولا يذهب عليك ان سياق الكلام دفعا
بيعدان الوجود المذكورة والقارب الوجه الاول اذا الامر في ذلك سهل وقد لوح من ههنا ان
قول من قال ان هذا الوجه وما يتلوه لا يصلح الا المعارضة قد شاب اخفا وقوله ويلزم من توارده
احوادث آه حاصله ان ههنا مقدمة صادقة وهي ان القديم يجب ان يكون له حالة يتحقق معها سابقة
على كل حادث والتوارد يوجب ان لا يتحقق معه تلك الحالة لان توارده احوادث الغير المتناهية
يوجب مقارنة القديم مع واحد من احوادث ابد وكل مقارن لك لا يكون سابقا على كل واحد
منها قال التوارد يوجب ان لا يكون سابقا وهذا يوجب ان لا يتحقق تلك الحالة لتقديم فلو كان
التوارد ثابتا لزم اجتماع المتسافين ههنا فالتقديم لك آه قد حريت هذا خلاصه ما في ما في قوله
لا يخفى عليك ان مال المقدمة المقلدة ويلزم من توارده احوادث آه ومال المقدمة القائلة واذا
كان مقارنا آه واحد بل الاولى اخص فان خرج وامتحة خاليان عن تمصيل وخاليان الى التويل
قوله هذا بداهة الوهم ان في القرا باغية الظن ان حكم الوهم انها هو الحكم بانه يجب ان يكون له حالة يتحقق
معها سبق القديم على كل واحد ما يصدق عليه الحادث حيث اراد بالحالة الوقت المعين ويعد
ليستخرج منه الحكم بالمتناهاة فالحكم المذكور بداهة العقل لا بداهة الوهم وهذا التويل غيب عن المتأخر

فان مراد الشارح بقوله هذا براهمة الوهم ان هذا الحكم من حيث انه مستنتج من تلك المقدمات التي
 بعضها كاذب محض براهمة الوهم لان بعض مقدمات دليله يشوبه البطلان كانه قال هذه الدعوى
 يري البطلان يحكم بصحتها براهمة الوهم لان معنى تلك الدعوى مقدمة كاذبة يحكم بكمها بالعقل
 المصحح والغفم المصحح ومثل هذا الكلام ليس بجزء من اشار اليه بقوله وانما يلزم ما ذكره لولزم سبق القيد
 آه فوالا يصح واليه اشار بقوله لان تقديم القديم على كل فردا وببيان آخر بما تعرض للنتيجة
 من مقدمات بطلان بعضها او كلها ظاهر عند المعترض اولاً اياداً الى ان تلك النتيجة غير لازمة منها
 كلها او بعضها في اول الامر ثم يشتغل بتفصيل ما ادوع في الالاماء وهذا امر حسن اليق يعلم البلاغة ولو
 مسلك بعد نقول ان اهم الاشارة راجع الى كل ما سبق كانه قال ما ذكره المعول براهمة الوهم
 لا براهمة العقل وهو حكم بان ذلك براهمة العقل فلان ما لازم من صواب مع انه غير لازم منها نعم
 قول المحشي قائل لولم ينسب اليه في توجيه التامل بالنسب قيل في وقع كلامه على قول المعول ان
 مراده من قوله هذا لوجب ان يكون حالة الخ ان مصداق قوله الكل الافرادى كما في صدق الكل
 على جزئياته في عقد وضع للصورة ومصلحة الحكم على كل واحد واحد بدون قيد الافراد والاجتماع كما في
 كل انسان حيوان فينتفع ايراد منع منافية سبق القديم على كل واحد ومقارنته لبعض منها لان
 يكون الحكم بسبقه على كل واحد منها بشرط الافراد اذ لو اعتبر مع الاحداث الغير المتناهية لم يكن للقديم
 سبق عليها ثم قيل في تصوير قوله واذا كان مقارنا ان الايجاب الجزئى مناف للسلب الكلى سواء كان
 لبعض معين او غير معين وزعم انه فاع منع المنافاة وقية نظر فان ارادة الكل الافرادى لا يظفر بغيره
 وتفصيله انه ان اراد ان القديم يوجب ان يكون سابقا على كل واحد من الاحداث اعم من ان يكون
 منتشر او يكون غير منتشر ففيه مسلم صدق نعم ان كان القديم قديما بالنسبة الى الانتشار ايضا وهما
 ليس لك بل الانتشار قديم وان اراد غير ذلك ففيه نافع كما هو الظاهر قوله ان الايجاب الجزئى الخ
 فيه شبهة فان القضية المعقودة من الفرد المنتشر بالخاصية او جزئية ولا ينافى الكلية فان الجزئية
 التي هي نقض الكلية هي التي حكم فيها على بعض ما حكم عليه في الكلية ففى الكلية ان كان الحكم على كل فرد
 بحيث يشتمل الانتشار فقد عرفت حاله من منع صدقها وان كان على غير المنتشر فنتقضتها غير
 مسلم وهذا وان كان القول بلم يصح به الكتب فلا يخاف في ايها ولا اقل من انه ما صرح

كذلك ايضا فان فرض تصحيحها فالمطالبة بالبرهان وان رجع الى البداهة فليخصم مثله في احتمالات وجوده
ان بعضهم عدوا نحو اربعة من اسوار كجزيئة مع ان هذا ينفي المناقضة وجه التاخير ان بعض الموجهين
الجزئية لا يناقض الكلية فليكن ان نحن فيه من ذلك البعض ان لم يعم الكلية الانتشار وان عموما كلام
كما مر ثم اذا يقول هذا القائل في قول القائل ان كل فرد من الورد لا يبقى شهرا وفرد ما بقى كل شهر
والقول القول فان قلت قد قال بان هذا الكلام ظاهر في معنى على المعروف دون حقيقة قلنا كل بل على حقيقة فان الورد
موجود كل يوم من اشهر وجود الفرد هو وجود الطبيعة فقد صدق طبيعة الورد ما خلا عنها اشهر ووجه
لا يخفى في صدق بقا الفرد المنتشر فان قلت سلنا صدق لكن لا عم صدق ان الورد لا يبقى شهرا بل
انما يصدق اذا اخذ بقيدا لا لفرد وفي الكلية لا ملاحظة قلنا الآن صحصح الحق منك لان حاصل
كل ما كان القضية القائمة ان وردا ما محفوظ في تمام الشهر صادق والقضية القائمة ان كل ورد
لا يبقى ان اخذ مع الافراد فصادق غير مناقض وان اخذ بحيث يعم موضوعها الفرد المنتشر في صادق
مناقض مثل هذامات بعينه في ان نحن فيه بل امر في مثل وجهها بحث فان اشد قد شفع على القول
في الكتاب تشييعا خفيا ويبلغ في الانوفج في التفتيح بحيث لا يبيغ مثله من مثله وليس كلامه بتلك
المنزلة فان اشد قد صحح البرهان العرشى الذي مرد اجري مثله في برهان الوسط وقال ان هذا قدما
لا ينفع لابل الجدل وتقبل عند اخذ من اهل الكمال مع ان تلك المقدمات جارية في هذا
القول وجارية غير آية عنه فنقول حاصل برهان الوسط ان الضرورة قاضية بان كل واحد من
احاد سلسلة اذا كان وسطا فلكل وسط وليس العقل يصير فارقا بين المتناهيته وغيرها وبذلك القول
ان كل واحد من احاد السلسلة المتواردة على المادة القديمة اذا كان مسبوقا بحيث لا يشذ عنه
شي كان الكل مسبوقا بالمرء والتوارد يوجب خلافا في المعية دائما ولا يخفى المناقضة بينهما او هو
ان كل واحد منها لما كان وسطا بين القديم والحادث الآن بحسب ان كان فان كل وسط بحسبه
فالقديم موجود وليس شئ من الاحداث والتوارد يوجب خلاف ذلك فاجتماع المتناهيين لازم
فان قلت ليس في كلامه ايراد الى هذه المقدمات قلنا لا يعمنا اثبات تلك المقدمات فانه لا باس
باثبات مقدمات المنومة بدليل لم يذكره المستدل نعم لو وجدنا في كلامه ما يتبادى على انكار هذه
المقدمات لما تشجعنا على ذلك وتوضيحه ان ايراد اشد كما مر في التعرض على كلام المحشى كان مناعا على

قوله وهذا يوجب ان يكون له حالة اخرى وما ذكرناه يصلح بنا لهذا لا يقال ان الوسيط لعله مخصوص بالوسط
بالذات لان العقل غير فارقي بين الصورتين فان قلت الفارق عدم الاجتماع فان هذا ليربان
لا يطر صحت في المتعاقبات فان حاصله انه يلزم تحقق الوسيط بدون الطرف وههنا في عالم الواقع
كل واحد من آحاد السلسلة طرف بل للطرف ولا وسط فان واحدا انما يتصف بالوسطية اذا لم يكن
في وقت وجوده وفي ذلك الوقت لا وجود لغيره فلا يقال له انه وسط قلنا سيجي من اقسام ان جميع الطرق
جارية في كل غير متناه وان كان كلامه في ذلك لموضع مسا قالي برهان التطبيق والتضايقات لان
جميع ما اجري في التقييم جاري ههنا بلا شبهة فانتظره بما القينا عليك وكن من الشاكركين قوله قلت
فساده انه لا يقال حاصل الاعتراض المنع على قوله ان المناقاة ثابتة والاستناد بما استند وقصار
يتمين هذا الفساد الكلام على السند وهذا كما ترى لان مقصودهم التنبية على فساد ما اعتمد عليه المعترض
واذا فسد المعتمد فلا وجه لمنعه فانه ما منع الا بهذا السبب وقد نفى وامثال هذه الدخول شائعة ههنا
بحث فان اصل الكلام كان في الاستعدادات والحركات لانها الواسطة في ربطا لحادث بالقديم
فمختل منه الى كل آحاد سلسلة من الاحداث الغير المتناهية والاستعدادات والحركات ليس
فيها اجزاء بالفعل بل الحركة الفكرية التي هي قديمة واسطة امر واحد متصل الاجزاء من
الاذل الى الابد وكذا الاستعدادات الطارئة على المادة القديمة كما مر جوابه ولا شبهة في ان
حدوث الاجزاء المفروضة لا يستلزم حدوث مجموعها ليس يرمى ان الحكماء يقولون بقدم الزمان
مع ان اجزاءها حوادث بل يعني انه اذا افترضت افترضت مع الحدوث وهذا ليس مما نانا فان كون
مالا في العدم وهو سببه القدم واذا كان لك فلمنعض ان يقول حدوث كل فرد ليس يستلزم حدوث
المجموع وح يكون قريبا ما ذكره اشم ويندفع ما افسده اشم اعتراضه واذا علم فساد قول المستدل في
المتصلات فبانه تصرف يتقل الكلام الى غير ما من سلاسل الاحداث ان اجري الكلام فيها ولمسند
لا يلزم ان يكون عاما على انه ان يقول حدوث الجميع له انما هو بجزان يحدث بعضه وبعض منه
قديم ويجوز ان يحدث بالمرة بحيث يكون في الواقع بالمرة اي لا يكون فرد منه قديما لا سعيانا ولا متناها
ونحو ان يحدث كما ذكره اشم ويريد انحو الثاني مما نانا وهذا علم فساد قوله الثاني كانه توهم وجلة انه
ان امر المعترض سهل وشل هذا التجوز قدر انكبه اشم في احواض القديمة وقيل اراد بالحدوث

لازمه اعنی ثبوت الابداء یعنی ابتداء کل فرد لایستلزم ابتداء المجموع و فیہ شایعه من الخفاء
 فان الابداء لیس بلازم للحدوث کما من قریب بل الحدوث لازم للابداء ولو قال لزومه کان حسناً
 و قد یأول بان المراد بقرینه حدوث الكل المجموعی مطلقاً و حاصله ان اذا تحقق افراد غیر متناهیة متحقق
 غیر متناهیة کما ان حدوث کل فرد لایستلزم حدوث فرد ما لک لایستلزم حدوث کل فرد و شکیو
 و اما تحقق مجموعات غیر متناهیة فلان المجموع مجموع ثم بعد اسقاط واحد من آحاده مجموع آخر کذا و کذا
 له وجه صحته و ان کان بعیداً من عبارة الكتاب بوجه بان اصل الکلام کما کان فی المتصلات
 و هی قائمه للتجری الی الا نهایتہ لہ فکل حاله فرض مجموع ما الی المجموع المنتشر موجود فیها فحدوث کل فرد
 و هو مجموع و حدوث کل مجموع من بعض الکل لایستلزم حدوث مجموع المنتشر کما ان حدوث
 کل فرد لایستلزم حدوث فرد ما لک لایستلزم حدوث مجموع الکل لایستلزم حدوث مجموع المنتشر کما ان حدوث
 دنا اذا کان اصل الکلام اعم و لم یعم المستند بل يقتصر علی بعض الموارد و یرکب الثاني علی المقایست
 فایضاً له وجه صحته و ان کان الکلام مطلقاً و یعم المستند ففیہ خفا و ظاهر فان المجموعات ملو احوادث
 متعاقبة فالجموع بائی و هر اخذ حادث لان حدوث اکبر لایستلزم حدوث مجموع و اما المتصلات فلا جزیها
 بالفعل و چون قیاس حدوث مجموع ماعلی حدوث فرد ما لک جامع فان کل فرد لیس جزءاً و اولاً و کلاً
 لایستلزم حدوث جمیع افراد و اما المجموع سواء کان منتشر او لا فالآحاد اجزائاً منه و حدوث اکبر لایستلزم حدوث
 کل جزء لایق بالکل بل کل مجموع من اجزاء المتصلات جزءه الآحاد و الاکابر لایستلزم حدوث کل فرد و کلاً و مجموع
 ما تسامیان و ملازم ان حدوث کل فرد لایستلزم حدوث فرد ما لک بل ان حدوث کل فرد لایستلزم حدوث مجموع و اولاً و کلاً
 توجیه الماثل بهذا الوجه لایخلو عن استدراک فانه لا حاجة الی حدیث حدوث مجموع ما و کلاً امر
 الاستدراک سهل و آذ قد تقر بهذه الوجه بقول المعترض فلا یحسن سن لک حکم علیہ بالوهم فمائل
 فانه کیف خفی امثال هذه الوجهه علی لک المحقق الذی قن قوانین تحقیق و شیدا ساطین بالتحقیق
 قوله و هذا الکلام سخیف انما لک فعل ان الحدوث و هو الوجود بعد العدم و آذ قد ثبت ان کل
 فرد من افراد الاحداث المتسلسله الی غیر النهایة حادث ای معدوم ثم موجود ثبت ان الماهیت
 من حیث ہی ہی معدومه ثم موجوده فلا یتصور قدم النوع لانه قد تقر عند لک فی غیر هذا الکتاب
 ان کل حکم ثابت لفردان جمیع الا اذا ثبت للطبیعة و اذ کل فرد لیس موجوداً فی الان بل کل ثم راجع

العدم فالطبيعة لك فلهذا القدم النوعي وقوله لان مرادهم انهم قلنا لا ينبغي الكلام على الاصطلاحات
ان اراد ان اصطلاحهم وقع على هذا الامر وان اراد ان القدم النوعي مساوق لهذا المفهوم وهذا
المفهوم وتحققه لا ينافي ما ادعى انهم قلنا يقول مسلم مساو قته فان تعاقب الافراد من نوع بحيث
لا ينقطع بالكلية لوتحقق استلزم قدم النوع لكن تحققه مستلزم للحد وهو حدوث النوع غاية ما في الباب
مستلزم للمتناهين فليكن التقدير محالاً فان المستلزم للبطل لا يكون الا باطلاً واحال ان
قدم الطبيعة ليس بمعناه الا عدم سبق عدم عليها وههنا قد سبقها فتكون حادثة وهو المطلوب
فان قلت انها قديمة لتماثل الافراد الطبيعة قلنا يكون قديمة باقوت واحدتها ما في التعاقب قد
استلزم الثاني هي تمت فتقول يغيب ان يكون هذه الموازنة لفظية فان الطبيعة وجودها وجود فرد
سهما وانتفاءها انتفاء الجميع كما هو ذهب اشرف في بعض التعاليق واذ قد ثبت ان كل زمان فرض
فيه فردا موجودا فما انعدم جميع الافراد في زمان فما تحقق احدوث الطبيعة والسر فيه ان وجود كل فرد
هو وجود الطبيعة فاذا فرض تعاقب الافراد فالطبيعة ما خلت عن الوجود وهذا هو القدم النوعي
وقوله ان ثبوت حكم الافراد يستلزم ثبوت الطبيعة قلنا مسلم لكن احدوث انتفاء في المنع
لا ثبوت حكم وانتفاء الطبيعة لا يتصور الا بانتفاء جميع الافراد ولم ينفع الجميع وقية ما فيه فان الكلام
في الطبيعة من حيث هي اى ولا ريب في ان انتفاءها بانتفاء فرد سها ليس وجود الفرد وجود
الطبيعة حقيقة فانتفاء ذلك الوجود هو انتفاء تلك الطبيعة حقيقة فاذا فرض ثبوت احدوث
الفرد ثبتت للطبيعة ايضا على ان القضية المنعقدة من زيد مثلاً واحدث قضية محصلة محمولها مقيد
بالعدم فان احادث مفقودة الوجود المقيد بعدية عدم ولا يستثنى لعقل محموله لا دون محمول من ذلك
اكرم حتى ثبوت شئ الفرد مستلزم لثبوت الطبيعة فالاستثناء وحكم التحقيق الذي بالقبول حقيقة بالمثل
يليق به ان الطبيعة حادثة وقديمة ومعنى حدوثها انها كانت معدومة ثم صارت موجودة فان فردا
اذا وجد بعد عدم وجد لك ومعنى القدم ان الواقع ما خلا عنها فان قلت قضيتان متناقضتان
قلنا غير مسلم فانما هما متساويتان ولا تناقض بينهما فان قلت ليست الطبيعة امر واحد والبداهة
قد شهدت بان الامر الواحد لا يتحمل ورود المتناهين مع الوحدات الثمان قلنا لعل هذا بداهة
الوهم فان الواحد بالعموم يحمل المتقابلات ونظيره حديث الورد فان ظاهراً ان الفرسية التي هي

بواحدة ولا كثيرة ولا خفيفة ولا ثقيلة وغير ذلك من الاحكام واحدة كثيرة وغير جاد من ههنا نظر
 ان قول الميزانين ان وحدة الموضوع وسائر الوحدات كافيته في التقاض ليس على اطلاقه
 ولنعم ما دعى اليه بعض المهرة المتأخرين ان هذا التخصيص وان لم يصرح به كتب القوم لكنه يفهم من
 تاصيلاتهم وحيلة الامر ان العبرة بالحق بقى ههنا بحث جدلى وهو ان المتقرر عند الشارح في بعض
 التعليلات ان انتفاء الطبيعة من حيث هى هى لا يتحقق الا بانتفاء جميع الافراد ولا شبهة في
 انه لم يرد اجمع للمعنى فانه يظهر بطلان من تلك التعليل مع انه يعرض ههنا فانه صرح ههنا بانتفاء
 فيلزم ان ينتفى الطبيعة في الازل وهى في القدم النوعى فلا بد ان يراد اجمع الافرادى ولا شك
 ان كل فرد منتفى في الازل فالطبيعة كذلك لان انتفائها بانتفاء الجميع وقد انتهى فان قيل ان
 الطبيعة منتفية وموجودة ولا يتنا في الوجود بالعموم قلنا فعلى هذا لا يكون انتفاء الطبيعة بانتفاء
 جميع الافراد فحسب فانه ما ادعاه بذلك القول الاستحالة ثبوت حكم للطبيعة ونفيه هذا كله قيل قل
 واحتج ان عدم الطبيعة على نحوين العدم بالمرّة بحيث لا يبقى له وجود اصلا والعدم في اكمله نحو الاول
 هو العدم حقيقة ودراد الشارح رحمه الله تعالى في حكمه بان انتفاء الطبيعة لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد
 هو الانتفاء بالنحو الاول والحدوث عبارة عن سبوقية الوجود بالمرّة الذى هو عدم حقيقة وفي
 صورة تعا قبل افراد الطبيعة الى غير النهاية في جانب الازل وان تحقق انتفاء كل فرد بالمرّة على التعاقب
 قبل وجوداتها لكن لم ينتف الطبيعة بالمرّة قبل وجودها بل استمرت في الازل فلا يلزم حدودها بل
 قدما هذا اجمال كيف ههنا وههنا كلام يظهر به سر الامر هو ان الطبيعة في ذاتها واحدة وتكثر في الاشخاص
 فتكثر الاشخاص تكون متشكّة مع بقاء وحدتها ففى في ذاتها واحدة حال تكثر الافراد والطبيعة نفسها
 ما به الاشتراك وهى عينها ما به الاشتراك ان الطبيعة واحدة ومتشكّة لك وجودها واحد ومتشكّة
 الطبيعة حال تكثرها هى الافراد فوجودات الافراد ان نسبت الى الطبيعة وجود واحد لا تفرقه و اذا
 نسبت الى الافراد وان شئت قلت اذا نسبت اليها حال تكثرها وجودات متعددة فالوجود
 الواحد للطبيعة لا يتنا في كثره والنحو الاول من الوجود كوسمى وجودا اكتميا والنحو الثاني منه وجودا طبيعيا
 احكام الوجودين مختلفان والنسبة اكسيميّة الموجودة بالنحو الاول من الوجود وعلته لوجوده البيولى عندهم
 والنحو الثاني مطولة لها وعلته العلة فبالنحو الاول من الوجود وعلته للنحو الثاني ومقدم عليه بالطبع

وللتحقاق الاول من الوجود يلزم وجود فو ما كانت في الطبيعة واذا عرفت هذا فالعلم ان العدم عبارة
عن سلب الوجود فالعدم ايضا نحو ان انتفاء نفس وجود نفس الطبيعة وهذا لا يكون الا بانتفاء جميع الالفاظ
لان الوجود بهذا الاعتبار واحد فاذا انتفى انتفت اساسا بالمرّة فلم يبق فردا أصليا يحكم التمازيم بين الوجود
واما سلب الوجود بالاعتبار الثاني فسلوب متعددة كما ان الوجود بهذا الاعتبار وجودات متعددة
فيحوز ان ينتفى واحد ويبقى واحد اخر فلا ينتفى الطبيعة بالمرّة بل يكون موجودة ومعدومة معا لانها
متكثرة في هذا الاعتبار وبهذا يظهر سر عدم تناقض الماهيتين المختلفتين كيف اذا تحقق هذا فنقول ان اتحاد
المسبوق بالعدم والقديم الغير المسبوق بالعدم فمحدث الطبيعة لا يكون الا بالمسبوقية وجمعا
الالهي بالعدم وهذا لا يكون الا بانتفاءها بالمرّة او لا يبحث لا يكون فرد منها موجودا أصليا ثم بعد
تقسيم موجودة بوجود فردا منها وهذا المعنى لا يتصور في صورة تعاقب الافراد الغير المتناهية
في جانب لا زل لان وجود الالهي لم يرتفع أصلا في شئ من اجزاء الازل صلا فالطبيعة قد تميز
بالوجود الالهي وان كان فردا من افرادها حادثه على التعاقب فوضع الحق وهذا وان كان بعض
ما لم يقلبه العقل المتوسط لكن البرهان والتحقيق مسامحة وذكره ههنا يفضي الى التطويل فاعرضنا
عنه فامل فيما ذكرنا فافهم حق الفهم واحفظه فانه لمحق عزيز قال من عنده علم الكتاب كتاب الحكمة
والصواب ولتهدد ولا مقدمات ينبغي عليها اثبات ذلك لمطلب لا ولى ان الاحداث المتسلسلة
الى غير النهاية في الارمنة الماضية الغير المتناهية المتعاقبة كل واحد منها مسبوق بالعدم الزماني
اي زمان وجد فيه عدم ثم وجود لذلك اسما حدث وهذه المقدمة ظاهرة وحلية من لفظ اسما حدث
الزماني والآثانية ان كل حادث زماني فهو حادث دهرى ومعنى الدهر هو الوجود نفسه لا غير اى
حادث في الواقع ولا يلحظ في الواقع استدادا وطرت استدادا كما ان الزمان يعتبر فيه الاستداد
الذى هو نفسه كما ان زيدا اذا فرضنا انه موجود في هذا الوقت فلا خفا في انه لا يلحظ في صدق
هذه القضية انه موجود في الواقع بقطع النظر عن استدادا وان فرض ان زيدا ما وجد قبل اليوم
وعمرو كان موجودا فيه وزيدا اليوم وجد فلا خفا في ان السبق بحسب الزمان ثابت والتبعية والتحقّق
السبق في الدهر بل فيه لا يدور ووجداسا فان العقل اذا لاحظ وجودهما ونسبتهما الى حاق الواقع
ولم ينظر الى ان احدهما متحقق في جزء من استدادا وهو الزمان والاخر في الآخر لا يجد تقدما و تاخرا

وهذا تصوير معنى الدهر بوجه اجمالي انشاء الله تعالى ان ساعدنا الوقت تفصله وتبين تلك المقدرة حتى
ان كل حادث زمني حادث دهرى بوجه فلنذكر شقها منها ان احداث الزمانى من حيث انه حدوث
زمانى لا يستوجب تخلف موصوفه مختلفا زمانيا لاعتمادى الزمان واما ما يتعلق عن الزمان فهو
كالواجب لاحتقال الزمان وملائقته بل لكل ما فى وجه الراضى الوجود فلا يتحقق بالنسبة اليه احداث
زمانى نسبة زمانية تخلفية فان التخلف الزمانى ليس الا تخلف فى الوجود عما قد تخلف بينه وبين الشئ المفروض
زمان هذا فى الزمانيات واما الزمان فيتحقق فيه النسبة التخلفية بنفسه فاما تعالى سن الزمان كيف
يتصور فيه هذا المعنى ولما كان الواجب تعالى سببا عن الزمان لا يتحقق لشي من الاحداث الزمانية
نسبة تخلفية زمانية والواجب تعالى موجود فى الواقع واحداث الزمانى ايضا موجود فى الواقع
واذا كان وجود احداث بعد العدم والواجب تعالى صرف الوجود ولا شأ به للعدم فيه ولم يكن احداث
دائما فى الواقع فان احداثنا فى الدوام الازلى كان لامحالة ذلك سمحنا متاخرا عنه فى الاعيان
اذا الواجب كان موجودا فى الاعيان ولم يكن احداث لكونه حادثا موجودا بعد العدم فلا محالة تخلف
عنه واما ليس الواجب تعالى زمانيا فهذا تاخر ليس الا فى الدهر فكل حادث زمانى متاخر عن الواجب
فى العين مختلفا تفكيدا دهرى فقد سبقه العدم فى الدهر اذ لو لم يسبقه لم يكن فى الوجود متاخرا عنه فاذا
كل حادث زمانى حادث دهرى وتسبها ان الفلاسفة تطابقت على الفرق بين الكائن والمبصر
بان المبصر يتاخر عن ذات الواجب تعالى المبصر تاخرا بالذات والكائن يتاخر عنه فى الاعيان
بالوجود بعد العدم بعدية يتخلف بحسبها البعد عن القبل وقدم ان احداث الزمانى لا يستوجب تخلف
منه فانه ليس بزمانى فلو لم يكن احداث الزمانى حادثا دهرى بل زمانيا فقط لم ينفصل الكائن من
المبصر بل انما يكون تاخره عنه تعالى كتاخر المبصر وهذا تاخر الذاتى والثالث انه القول بالمثل
الافلاطونية بطل ونسب فى المشهور بالمابيات التى وجدت فى الاعيان بدون ان يوجد بوجودها
اى المابيات المجردة وقد يفسر بالصورة المتعلقة الموجودة لا فى موضوع ولا فى محل ولا فى زمان ولا فى
مكان وهى الصورة العلمية التى نسبت الى افلاطون فى بحث العلم وقد تفسر بارباب لا نوع والاحكام
الموكلة على تدبير اشخاص لا نوع كالنفس المجردة بالقياس الى شخص جسامى وهم ضرب من العقول
المفارقة وقد يفسر بآل المثال وربما يفسر بالصورة العلمية الواجبة المرشمة فى ذات الله تعالى

اقسام احوال بالاحتمال كما هو المنسوب الى الشيخين الى علي وابي نصر والحكم الاول وحكم سلطان كل
 من تلك التاويلات الا التاويل بالارباب واذا تمت المقدمات فلتخرج الى المطلوب فنقول
 الاحداث لو تعاقبت الى الابد لانهما في كل واحد منها على الاستيعاب يشعرون ما اذا زانوا بحكم مقتضى
 الاول وكل حادث زمني على ذلك لا استيعاب فهو حادث دهرى فالكل حادث دهرى اى معدوم
 في الواقع مع عزل النظر عن استدراكي واطرافه بحكم الثانية ولو كان هكذا لكان الطبيعة حادثة
 دهرية والا لكانت الطبيعة المرسلة موجودة في الدهر مع عدم وجود فرد من الافراد فيكون موجودة
 او لا في مخلوطة بالافراد ومحمدة اخرى معها وذلك القول بالمثل الا فلو طويت وبها بطلت بالثانية فتم
 قال وهذا لا يستلزم حدوث الزمانى بحج انه انما يحفظ الطبيعة في اتفاق تمام الزمان وضرب بالمشال
 الاى ما ورد به من حديث الورد انتهى كلامه الطام ولفظه التام بتلخيص وتلخيص وادت به الى عليك
 مجموع حمل الطبيعة المتناويات ومنظرة ان زهير ان فرض قائما وعمر قائما فالطبيعت الانسانية قائمة
 وقائمة لان الشخصية مستلزمة للجزئية وهى الهئية وبهذا لا توجد له بعد ما قران الدهر لا حائل من الاستدراك
 والملا استدلال الاحداث الزمانية اذا سبق عليه لعدم في الدهر يلزم ان تكون معدومة في طرعا
 ثم ليحتمل الوجود كذلك معا لكن متخصصة بزمانها فلا سبيل لوجود الطبيعة قبل وجودات الاحداث
 اذا لا فرد يستحق بوجوده لثنا ان تتبع لباد الدهر الاستدراك كما هو راي جمهور المتكلمين فانهم يدعون بحجة
 الدهرية على ما اخترعته الفلاسفة فحققت من القعاقع فنقول ان الاحداث حادثة في الواقع لكن على
 سبيل التعاقب كما في الزمان فالطبيعة بما انها في الافراد المتعاقبة حادثة في وعاء الدهر ونفس وجودها
 بالوجود الاقوى قديمة في حاق الواقع لعدم خلوا الواقع والدهر عن فرد منه فافهم والا قرب المتبع على المقدمات
 القائلة ان كل حادث زمني حادث دهرى فان عدم الدهر لا يتحقق الا بارتقاع الوجود عن
 الواقع واذا الحادث الزمانى في الواقع فما ارتفع عن الواقع لعدم تجزئه قوله ان الاحداث لم يكن بالادب
 دهرى فاستلقت عن الادبى كالواجب في الدهر قلنا لا نعم ان الاحداث الزمانى لم يكن ازلياد دهرى بل هو
 ازلى في الدهر وليفتقر من الاذليات الاخر كالعقول والواجب من انه لم يدم زمني دهرى منزها
 عنه فان قلت ان احداث الزمانى ينحل الى مفهومي الوجود وبعد عدم وهو حادث وكونه في
 الزمان والزمانية واذا كان في الواقع اى الدهر حادثا زانيا كان بعد عدم في الدهر قلنا بل

يشمل الى الوجود في الواقع ويعدية بعدم في الزمان السابق في الدهر لا الى الوجود وبعد لعدم في
 الواقع فان قلت فلم يكن حادثا في الواقع هفت قلنا ان اروت انه ليس بحادث زمني في الدهر
 فمسلّم بطلان التالي ولانهم الملازمة فانه لما كان عند انضمامه لا سعة للحادث الا الزماني فكيف
 الا يكون حادثا زمانيا في الواقع وان اروت ليس بحادث دهرى فالملازمة مسلمة وبطلان التالي
 ممنوع والسند ما رويته اما وافقه من استغنى اثر السابقين من المحققين فليكن بالتأمل فان
 المقام للبحث عن دقة قوله ثانيا تطابقت الفلاسفة ان قلنا تطابقهم غير مسلم بل الفرق كما رت
 الاشارة اليه ان الكائن قد شبه بعدم وان كان زمانيا والمبدء متعال عنه وما وجد ههنا في
 الدهر فها هو ساوياً في ذلك المحقق منكر التطابق في كتابه المشهور بالشمس البازنة ان اكملنا كما نرى
 يقولون بالمعية الدهرية للواجب تعالى مع مخلوقاته فاعترض الامام الرازي بان هذه معية بلا سابقة
 مقابلة للمعية المذكورة فاجاب ذلك السيد اركان حدوث الدهري بان هذا لا اعتراض معنى على العقل
 عن حدوث والسبق الدهريتين فقال ذلك المحقق ان مقابلة المعية الدهرية اللا معية لا يسبق
 الدهري فان السبق الانفكاكي لا يتصور بدون استدراك في حامل السبق وتفصيل بان الامام الرازي
 ان كان مزموعه ان تحقق شئ لا يمكن الا بان يتحقق معه مقابلة ولو مع محل آخر فمذا بطم صريح فان السبق
 بالعلية يتحقق ولا يتحقق بالمعية بالعلية وان كان مزموعه ان يتحقق مقابل لا يمكن بدون ان يقبل مقابلة
 فمذا حق وجوابه ما قال القائل باحدوث الدهري ان كان له تحقق انا في الواقع ومتصور عن العقل
 وان كان حدوث الدهري من المنتهات كما هو مزموع ذلك المحقق ويوافقه العقل بان التقدم الانفكاكي
 بدون مرور امتداد بين المتقدم والمتأخر غير ممكن فاجاب ان مقابل المعية الدهرية لا معية وهو
 اهم من السابقية والمسبوقية الدهريتين فان قلت ان السبق الدهري معقول فانه لو لم يعقل كيف
 يبحث عنه قلنا لعله من امثال تعقل الماهيات الموجودة والمنتهى وتجوز الماهيات الموجودة والمنتهى
 وتعلم انه ان قيل ان العالم عند الامام الرازي حادث بالمرّة فقد سبقه لعدم في الواقع فان فرض
 استدراكه في كتاب الاحوال فالسبق الدهري عنده متحقق نقول كون الامتداد في الدهر كانياب
 الغول تعقده من القعاقع عند الامام الرازي بل عنده كلاً لعدم في الزمان بعدم في حاق الواقع
 والتعاقب الذي للحوادث بحسب الزمان تعاقب في حاق الواقع والدهر والواقع والدهر لا يهري

عن توهم الاستعداد فالواقع كما تمتد في طرف منه عدم الاحداث وفي طرف وجوده وهذا ظاهر جدا فان
الواقع ليس الوجود الشئ في نفسه من دون اعتبار المعبر وفرض القارض واذا كانت الاشياء
متعاقبة في الوجود فهي في حدودها متماثلون اعتبارا للمعبر متعاقبة وانكار هذا مكاررة فاذا نظر
وجودات المتعاقبات في حدودها نفسها تحل استمداد كانه الواقع وان كان عنده ليس موجودا أصلا
وانما تحل من تعاقب الموجودات امر متعجب وكما قدم تقريره هذا التحقيق فالمعية الدهرية معية
بين القبلية والبعدية الدهرية بل المعية والقبلية والبعديات هي دهرات لا غير فصل اعترض
ان الحكم معتبر بالمعية الدهرية فلا بد من القول بالقبلية والبعدية الدهريتين ايضا ولم يذكر البعدية
في اللفظ لكنه مراد في اعتراضه فيلزم المدعى وليس مقصوده اثبات سبق الغير المتقدرة فانه قطع
او ان مقصوده الزام قبلية غير متقدرة بخلاف معية غير متقدرة مع انها غير ممكن عنده فاعتراضه الزم
على حكيم فانه قال ان الخصم قائل بالمعية الغير المتقدرة مع ان مقابلها غير ممكن عنده فبانقا لم يقل
لزم انتقاد المعية الغير المتقدرة وذلك المحقق اتفق الامام في المقدمة الاخيرة وانكر على القائل بالسبق
الدهري بان نسبة التطابق الى الخصم غير ظاهرة لا يقال ان المعية مضائقه للسبق والمسبوبة فلا بد ان
يعقل لان مضائقها لها غير مسلم هذا ولو سلم تطابق الفلاسفة فيكون الزام التحقيق وفيه فيهم ان
هذا الاعتذار انما يصح في الاحداث الموجودات على حيازها واما الحركة والزمان المتصلان فلا يجري
فيه الاعتذار لانها مقدار متصل واحداثان الاجزاء ليست موجودة فيها وما اشتهر انها موجودة بوجوه
الكل فليس معناها الا ان الموجود هو المجموع المتصل الواحد وهو ذو حشيتة يصح افراز الاجزاء ومنهم
فلا يكون الاجزاء واحداث زمانية ولا الكل حادثا لكونه قديما عند الخصم فلا يكون حادثا قاطل قوله
الوجه الخامس انه قدم توجيه بحيث يكون دخلا على دليل الخصم ولك ان تقول انه نقض على سؤال
الوجه الثالث والفرق بينهما ان الثالث نقض على اصل الدليل وهذا نقض مقدمته منه تحريره انه قد
انجز الكلام في الدليل ان التسلسل فانه قال المستدل ان التسلسل بطه قال سائل ثم فقال بالطريق
والمقتضيات فانما المظان في هذا الباب ولذلك تعرضت بهام مع ان لم ادلة فقال السائل
هما مقتضيان بتسلسل المتعاقبات وتسلسل المعلولات واتم محمدون بذنك التسلسلين
زعم ان هذا الوجه معارضة فانه اراد المعارضة في المقدمة والا فلا سبيل المعارضة اصل الدليل

فان المطلوب منه قدم العالم سط وليس في هذا الوجه اثبات حدوثه بالمرّة بل انما ثبت به تنامي الحوادث
 الوجودات المتعاقبة وآما لو كان بعض العوالم كالعقول والافلاك قدما فلا يبطّل هذا الوجه فافهم
 قوله يدل على بطلان التسلسل في الامور الموجودة آه اى الموجودة بوجودات متميزة فان
 التسلسل في الامور الاعتبارية غير بطّل فان قيل ان التسلسل في الواقع في الاعتباريات غير واقع
 فانها تابعة للاعتبار العقل وآذا لم يعتبر العقل انقطع قلنا قديمين الشارح للتجريد بطلان هذا القول
 تحريره ان اشياء يلزمه ب فبهنا آوب ولزوم ب لا ولا خفاء في تعابر هذه الامور بحسب الواقع قطع
 النظر عن اعتبار معتبر ثم اللزوم لازم فلا يصل اللزوم الذي بين آوب لزوم مع قطع النظر عن الاعتبار
 وتزيدك ايضا احان هذا اللزوم لازم في الواقع قضية موجبة صادقة والايجاب يقتضيه خبر ثبت
 له في الواقع وكذا والآخذ ان الملزوم اعتبارين اعتبار انه رابط بين الملزوم واللازم وبهذا
 الاعتبار غير مستقل بالمفوضية فلا يصلح موضوعية لقضية واعتبار حقيقة مستقلة بالمفوضية وهي
 تابعة لاعتبار العقل فينقطع بانقطاعه غير محدد لان الامر الغير مستقل لا يناله العقل استقلالاً ولا صدق
 القضية في الواقع لا يتوقف على نيل العقل الموضوع فان كل شئ لا يخلو عن احد التقنيين فذلك
 اللزوم وان لم يتجره العقل باللازم ليس بلازم والثاني بطّ فالاول حق وبهذا يتبين ان ما اشتغلنا
 المفهومات احرقت ليست بلكية ولا جزئية فاسد فاد لا شك في ان المقوم احرقني اذا فرض تنصير
 ولو بدون الاستقلال فلا يخلو من ان يصدق على الكثيرة ولا قتال فالوجه ما تقدم من ان تلك المفهومات
 ليست وجهاتها الوجود ما ينتزع منه فالوجود ليس الامر واحداً وهو الملزوم وآخرو هو اللازم
 ثم اللازم اذا قيس الى نفسه تحقيق فيه اللزوم وكذا فيها ليس الا آوب ومفهوم اللازم وقدر شارة
 اليه بقدرتين ان جردان التطبيق يستدعي وجودات متميزة في نفسها قطعاً هذا وقع من الشارح
 من اجزاء التطبيق في الاجزاء المجمولة لوارتقت الى حد اللاتماهي موعوض الخفاء لا يقال بسبين
 الشارح ان تلك البراهين جارية في عدم النهاية مطلقا سواء كان مرتباً اولاً فاما فائدة تقييده بالترتيب
 لان اجزاء البرهان في غير المرتب انا هو بعد ثبوت الترتيب فيه قوله لان حاصل برهان التضائيف
 انما فان قلت نعم يظهر التقاد في احد المتضائفين اذا اخذ من مبدء مطول وقيل لسوالك
 بعضها مع بعض كما خرجه اسمه بالازيد عليه كن لنا ان تبين عدم التقاد فان الطل السوالك

كلها محتوية على عطية وعلوية ولها عطية في سابق وكذا قلنا سلمنا لكن لا خلاف في ان التقاوت حاصل
لما بيناه فان كان قصدا لقال المعارضة على اثبات التقاوت فنقول ان التقاوت ليس
بحاصل بامرتنا ان نقول ان التسلسل بطل فانه يلزم للناقضين وهو تقاوت ودرء المعلوم للمجموع وهو
المعنى وان كان غير ذلك فلا بد من التصديق ولا علينا النظر في التصديق وفساده ثانيا وكذا الجاهل ان يرد على
التطبيق قوله في عدم التسوية في النسبة عطية واذا ازداد في حق العطية بلا عطية فلم يكن كما قبله نسبة عطية وكذا فيا قوا
فالكل معلولية بالنسبة فانه رفع الايراد لمنع استحالة التقاض في الغير المتناهية من المتضايفات
وما قال المستدل من وجوب التكا في ان كل متضايف فلا بد له من مضالفة آخر فسلم
لكن لزم اللزوم فان كل معلولية فله عطية وان اراد ان التساوي في العدد غير مسلم وجوبه وما يرين
عليه ويمكن ان يبين المطلوب بمرئان الوسط وقدم وهما موافقة تفصيلها ان التساوي يطلق
على معينين احدهما تطابق المحدين من الطرفين والثاني ذهاب الكيتين الى حيث لا يتقطع فلسفة
العلوية والمعلولية اللتين في ما فوق المعلول الاخير قسا وتبان بالمعنى الاخير واذا اخذ مع
سلسلة المعلولية معلولية اخرى فانه حريه سلسلة المعلولية بوحدة ويزيد الزيادة غير مسلم
بطلانها فان الزيادة ايضا لما معنيان احدهما تطابق المحدين من الطرفين وزيادة على حدتها
والثاني ذهاب الكيتين في جانب الى غير النهاية وفي احاطة الاخير التطابق مع زيادة وما كزم ههنا
الا وهو الزيادة على المعنى الاخير وهذا غير ظاهر بطلانه ومثل هذا ياتي في بمرئان التطبيق وعليه عدل
في ابطال التطبيق شارح حكمة العين وهذا ما يشبه بين الخفاء بما اوريناك قتال وسينكشف لك
انشاء الله تعالى في مستقبل القول قوله ولا يتوهم ان هذا الدليل انما يدل على ابطال التسلسل من
جانب واحد في القابعة اقول لا يخفى عليك ان التسلسل في جانب المعلول انما هو بمنزلة التقاوت
لان التسلسل واقع كما قالوا ان في مقدورات الله تعالى واقسامات الاجسام وفي التسلسل
بمنزلة التقاوت مع ان خروج الاقسام والمقدورات والاعداد الى الفعل مع وقد بينا في موضع
الا انه ارشاد العنان مع انضمام ذهاب اليه انتهت عبارة والكل انه غير وارد فانه ان كان اشهر
يجري الكلام في تسلسل المعلولات الغير المتناهية المتعاقبة فائرا وه واقع لكن توجيهه
بانه ارشاد العنان مع انضمام ان اراد به ان التسلسل في المتعاقبات المستقبلة يجري فيه انهم

البرهان فمنه البطل وهو كذا وان اراد ان التسلسل ليس بجنبه لا تقف فهو ايضا كالتسلسل فان التسلسل فيها كالتسلسل اجزا وكجسم واليقسم كجسم الى ما لا نهاية له الا ان خصم قد سلم هو انه بجنبه لا تقف فانه لا يثبت على ان اشم نفسه في آخر لمبحث ينفي جريان البرهان في التسلسل بجنبه لا تقف فلا يتأتى من كشم ههنا اجزاء البرهان في هذه التسلسل قال الشيخ في فصل موقوف بالانتهائى اى في ابطاله من المتعاليات من طبيعيات النجاة بان التسلسل في المتعاليات بجنبه لا تقف لا بالفعل وجملته الامر ان المتكلم وخصم مستققان على عدم جريان البرهان في المستقبل فانه بجنبه لا تقف ووافقهما اشم وسبى زيادة في مستقبل القول انشأ الله تعالى وان كان اشم يجري البرهان في التسلسل في العلولات مع قطع النظر عن الاجتماع واللا اجتماع وان كان مصداقه الاجتماع فكان مقصوده ان التسلسل في العلول بان وقع فلا يعوق جريان البرهان بجنبه ان جهة المعلول ليست بأبيته عنه وان كان جهة اخرى لعدم وقوع التسلسل في المتعاليات في الحقيقة فانه بجنبه لا تقف مانعة من الجريان ولو كان مقصود في التسلسل في المعلول الجميع الاتحاد فلا شبهة في عدم ورود وكلاسه فانه لا دخل لعدم الوقوف فان حاصل الكلام قياس استثنائه ووضعه قيد رفع الثاني في ان التسلسل ان وقع في المعلول فلا يبرهن بالتطبيق لمخرج قوله لا يلزم منى على الفحص بان خصم قائل بوقوع التسلسل في المعلول بهذا الوجه وهذا وان جرد ذلك وقصر لم يعلم نعم بالوقوع قائل لكن في غير المرتب كالنفوس وكالملائكة واذا قدر فت ان كلام اشم على هذا التقدير صحيح بلا شبهة فليعمل عليه فان اكل على المتعاليات قد عرفت ما له فان قوله كما في ما نحن فيه ان لم يكن مانع فيه لا التسلسل في المتعاليات وايضا لا معنى لقوله في ما نحن فيه ان لم يكن مانع التسلسل من جانب المعلول فان دلل خصم ادل على التسلسل من جانب المعلول فانه مراد فانه في ان ابطال التسلسل مطلقا واد البراهين جارية في الكل ولا يضره عدم التناهي في السجانيين واتضح ان هذا كله جبل بل اشم يجري البرهان في المتعاليات الماخية والمستقبلية جميعا والتعاقب الزماني غير مانع سواء كان التسلسل في المعلولات او في العلل واخترض عليه القراخي بان تسلسل المعلولات الاستقبالية تسلسل بجنبه لا تقف وهو ليس تسلسلا واقعا بل هو قناه حقيقة قاذية الامر ليس تناهيا الى حد معين بل بتناه مطلق بان يوجد قدر من التناهي يمكن زيادة متناهية وبعد الزيادة ايضا تناءه فلا معنى اذن بجريان البراهين في المعلولات الاستقبالية واجاب بان اشم ارغى الغان

على مرسوم انهم وهو الفلسفي وتحقيقه ان افلاسفة يقولون بوجود المتعاقبات في الدهر والواقع فغير
 وهرية ففي الواقع بلا اعتبار المعبر متحققة على سبيل الاجتماع وكذا الزمان والزمانيات ايضا متحققة
 في ازمعتها فانه يقول هذا التسلسل باطل فانه يلزم جنس ان يزمع احد المتضادين على الآخر من غير
 اعتبار المعبر وكذا في الزمان فيلزم تناهي السلسلة المتعاقبة من اكامين لكن في الماضي تناهي
 وفي الاستقباليات يمكن ان يكون تناهيا لا تقضي واما نحن معشر المتكلمين فلما نقول بوجود المتعاقبات
 في الدهر مجمعة بل على التعاقب فالمطلوبات الاستقبالية متناهية في الواقع مع عدم الوقوف الى حد
 فالاستقباليات لا تقضي في حاق الواقع قصح قول القزباغي ان اشد الرغبي الغنان على مرسوم انهم
 فاجري البرهان في الاستقباليات كانهما في زعمه غير متناه في الواقع فابطل هذا المرسوم فان
 قد بان لك ان الاستقباليات متناهية حقيقة في الواقع فلا يجري فيها البرهان وان عجزت البرهان
 لا تتحقق عنها وما يقال في ذيل قول الشافعي اما اذا كان من اكامين كما فينا نحن فية انه بان بتقبيع
 التسلسل لاني جانب الماضي ولاني جانب المستقبل كالامور المتعاقبة وكيفي في تحقق العلة مكان
 المعلوم فلا يضره عدم وقوع التسلسل من جانب المعلوم فانه فيلزم ما قيل لا يخفى الا يدل على ان المطلوب
 ان التسلسل الماخوذ من اكامين هو شامل الا تقضي فانه مفسر بعدم الانقطاع فصار كمال
 ان التسلسل الا تقضي ربما يتوهم ان البراهين لا ينبغي واتحق انها تنفيه وهذا كما ترى فان اشد نفسه
 سيستدرك بان التسلسل الا تقضي لا يزيل البرهان فان الاستقباليات متناهية لم يبلغ عدم التناهي
 افضل فلم يلزم زيادة احد المتضادين على الآخر ولا زيادة الكل على الجزء فان اراد غير هذا المصلحة
 فلا بد من البيان حتى فنظر ثم شكك عليه وجهنا بخلاف الاول ان الامور الغير المتناهية المتعاقبة الماضية
 قد سلم نوص البرهان فيها ولا فرق في المستقبل فان فيها علة ومعلول لا اسلم ناهية في نفس الامر
 كما ان الماضية ناهية عن الحمال والاستقبال كالمستقبلية غايية عن الحمال والماضي وكما ان
 الماضي في وقته كالمستقبل بلا فرق وتفرقتهم بان الاول واقع والثاني غير واقع لا يرجع الى
 طائل وتبجي تفصيله واثنا في ابداء المفسدة على الاول فان جريان البرهان في الاستقباليات
 يوجب تناهيا هفت فان المسلمين قاطبة اجمعوا على ابدية العالم كاجته والنار ومكانها وتغيرها
 كما كمال والمشارب فلا بد من الزمان الا بدى كما يشهد به سمعت الزمان ولا خلاف في ترتيبها

س
 في غير
 الثاني
 س
 الثالث
 الرابع
 س
 لا في الدنيا
 في

وأيضا وان قطع النظر عن الزمان فلا شبهة في ان احداث المتعاقبة لا الى النهاية في المستقبل
وهو مراح اهل بحنة شيئا فشيئا بمرتبة بحسب الاحداث وانت جودت شائكا لساير المتكلمين
جريان البرهان في المراتب مطلقا سواء كان متعاقبا ومجتعا فلو صح جريان البرهان في المتعاقبات
لا تسمى الى تنهاى الابد وهذا كما يضر انهم يضر المسلمين ايضا وهذا الاحتراس ان في غاية السقوط
لانك قد عرفت ان المتعاقبات الاستقبالية لا تقف في نفس الامر عند المتكلمين وليست
الاستقباليات موجودة في الواقع في ازمنتها بان يكون كل واقعا في ازمنتها المتخصصة لوجودها
في الواقع بل الاستقباليات مع ازمنتها المتوهمه معدومه في الواقع اما يوجد فيه ما يوجد فيها
شيئا فشيئا وكل ما يرسل في الوجود فهو قدرته فاشبات تنهايهما عين مدعانا فانرفع الابداد
الاول وآلا بدقته لكن مع عدم الوقوف الى حد لا يتجا وزعنه وكذا اللزات البخانية فتناهي
الاستقباليات على هذا الوجه لا يلزم وقوف الابد الى حد بل لا بد غير واقف الى حد لا يتجا وزعنه
وهذا عين مدعى المسلمين فكيف يضر نعم لو كان التناهي الى حد لا يمكن التجا وزعنه وهو التناهي
الكمي يضر لكن فيجوز البرهان ليس المطلق التناهي فيجوز ان يكون غير واقف الى حد بل يتحقق
الواقع وهذا حقيق لايمان والافان فافهم فانه لمحق غريب قوله وذلك لانا اذا اخذنا انهم اعلم
ان في مسألة عدم التناهي عدة اختلافات بين الملتين وخصومهم الاول ان التسلسل في المتعاقبات
من جانب لما مضى يستحيل عند اهل الملة وعند خصومهم واقع ويتفرع على هذا اختلاف ان البراهين ناهضة
فيها عند اهل الملة خلافا لخصومهم الثاني ان التسلسل في المعلول يستحيل ايضا عند اهل الملة وخصومهم
جوزوه اثبات ان التسلسل في غير المراتب ايضا بط عند الملتين خلافا لخصومهم ثم عند البعض ان البراهين
ناهضة في غير المراتب ولا يضر عدم الترتيب وعندهم ان عدم الترتيب لا يقبل انهنوض ولكن السطل
التسلسل فيها الابد اثبات الترتيب فيها وآما التسلسل في الاستقبال فهو جائز عند كلا الفريقين
ولما كانوا يقولون ان التسلسل في الاستقبال ليس بحسب الحقيقة بل التسلسل بجهة آخر وهو عدم
الوقوف لزوم منه ان انهم مفصل بين تسلسل صحة وفساد والمليون انكروا كل تسلسل كما في
حدوث العالم وانهم حققوا انهم انهم يرد على انهم بان تفصيله في غير موقع فان البراهين غير خاتمة كون
ههنا اخذ ان لفرقة بين التسلسل في المعلول وغيره تحكم لا يتحقق في هذا المقام ان قول الفلاسفة ان التسلسل

٩٢

منه

البراهين

ما

في الاستقبال ليس تسلسلا بحسب الحقيقة انما هو تسلسل بحسب لا تقف عند حد وهذا ليس تسلسلا بحسب
 حقيقة تويده محض وتعليقه صرف اوليس زمان مع الزمانيات المتخصصة باوقاتا موجودة في الدهر
 وحق الواقع فالزمان مع فاعيه من الزمانيات المتخصصة باوقاتا منها من الازل الى الابد قد خرجت من
 القوة الى الفعل والاصدام الزمانية للحوادث الزمانية والزمانيات الزمانية ليست اعدا حقيقته بل
 ينبغي ان بعضها من ازمته كغيبوبات المكانيات بعضها عن اكنه فلا يصح الا حقيقته عند هم اصلا
 حقيقة في المتعاقبات والانسحابيات فاللاتناهي ليس الا كيانا فمهم جريان البراهين في المتعاقبات
 مطلقا لا يصح اصلا فياخر عليهم وجود مضاعف بلا متضايف في نفس الامر وحق الواقع وكذا تساوي
 الكل والجزء او التناهي في الواقع واما المتكلمون فالمتعاقبات الماضية قد خرجت من القوة الى الفعل
 في الواقع ولو لم يعل المتعاقب فهي غير متناه كمن يجرى فيها البرهان واما الاستنباطيات فلم تخرج جميعها
 من القوة الى الفعل وانما يخرج شقص متناه منها على سبيل التعاقب وكل قدر يخرج الى الفعل متناه
 ايدا فالاستنباطيات متناه ولا تقتضي فلا يجري فيه البرهان فصيح تفصيل شمس بلامرية قوله لانا اذا اخذنا
 الخ ولا يجد ان يشك احد بان هذا الاخذ غير مطابق للواقع فان كل معلول فهو معلول فليس ههنا شيء
 هو معلول محض فذلك كالحال في التنازل وتضعفه ظاهر لان التسلسل لو فرض من ايمانين فذلك
 في ان للمعلول معلولية ولا شك في ان يتضايف تلك المعلولية وهو العلوية لا يوجد في ذلك للمعلول
 بل فيما قبله فهنا سلسلتان سلسلة معلوليات وسلسلة عليات ولا علاقة لعلية توجد في ذلك للمعلول
 المفروض بالقياس الى معلول آخر تحت في تلك السلسلتين فان تلك المعلولية لها عليه في سابق معلولية
 ذلك السابق عليه سابقة وكذا فلا علاقة لعلية فيه فهي كسائر اوصاف ذلك للمعلول نصارت تلك
 المعلولية معلولية محضة والمعلول معلول لا محضا بالنظر الى تلك السلسلة بخلاف الاول فاصح قوله
 كالمعلول الا انخر صرح ان هذا الاخذ ليس اختراعا وكذا الحال في التنازل ولا حاجة الى اقل من قوله
 كالمعلول الا انخر فيها اذا كانت السلسلة منقطعة في جانب للمعلول والتسلسل باعتبار وجود السببية
 في ذلك الواحد بدون السابقة اي بدون اعتبارها بالنسبة الى ماتمة قوله فان كان تجوزهم
 يدعي ان يبين فساد قول خصم بان التسلسل في المتعاقبات واقع البراهين غير جارية ولا ينبغي عليك
 ان هذا الكلام على خصم ساقط لان معنى قوله ان التطبيق غير جاري ان التطبيق الذي تفيد تساوي

سنة
 مكرسة
 سوانا
 سنة
 العنبري

لجزيئة او التناهي للسلسلتين لا يجري في المتعاقبات واما جريان تطبيق اى تطبيق فرض فلا دخل
 له في المقام فان التطبيق قد يكون وقومه ان لا تقتضى الى حد بل في حساب الى ما لا نهاية له كما للتطبيق
 على وجه التفصيل مثلا فرض آت غير متناه ورج وركب والاول اكثر من الثاني وفرض فيها جزاء ففى
 آت آه ورج وكذا في الثاني ح ط و طى وى ك الى غير النهاية و طبق رج ط على ا ه اليوم وطى
 على ه و بعد انقضاء اليوم وكذا ولا شك في ان كل يوم فرض لم يتساويا ولم يتناهيان ففى اليوم يتقل الزيادة
 هى آه على خط رج والى ه و وكذا فلا يلزم خلف وهذا التطبيق لا يقع الا في زمان غير متناه وقد يكون متناه
 بان يتحقق بالفعل في زمان متناه بان يفرض انطبق المبدى على المبدى وانطبق الثاني على الثاني
 وكذا يتيقن بالفعل ولا يخفى ان مثل هذا التطبيق مستلزم في نديم انما ية لافساد فان الزيادة لما
 كانت في المبدى وانتقلت منه وما غابت في الاواسط لانها منتظمة فلا بد من ان يقع في جانب
 اللاتناهي ويهت ومن ههنا نبين ان تساوى الكل للجزيئة بلا شبهة ولنفرض ان حطرج وحرك
 في زمان متناه بحيث ينطبق رج على آ فالقدر الذى كان انتقض بمرح و هو آه لمن هو اول
 التساوى معقول وان منع شايح حكمه العين على بطلان التساوى كما مر آنفا فاسد مريحا واما
 التطبيق الاول فلا يستلزم تساوى الكل للجزيئة ولا الانتهاء فان الزيادة في الاواسط فيقتضى
 من كل الى كل فيستقر الى الطرف ليلزم المحذور وهذا هو الذى دعا انحصار على تجويز السلسل في انطبقها
 وانما قلنا ان التطبيق بهذا النحو واقع في المتعاقبات ولا يمكن وقوع القسم الثاني لان المتعاقبات
 غير موجودة معا فان جرى التطبيق في وجوداتها الذهنية ففى ليست بغير متناه هية فان تعقل لا يمكن
 الغير المتناهي بان يوجد غير المتناهي بطول وفرضنا صحة فلا يضر وقوع الزمان الغير المتناهي من الازل
 والمقصود بطلاله وان جرى في وجوداتها الخارجية فوجود كل واحد من احاد السلسلة ليس الا في وقت
 وجوده ذلك الواحد ليس فيها قبله ولا فيما بعده فلا تطبيق الا في زمان وجوده وكذا واحد اخر واهية
 وجوداتها غير متناهية فالتطبيق في كل الاحاد لكل من السلسلتين الزيادة وانما تقتضى لا يمكن الا في
 زمان غير متناه فلا يظهر التساوى ولا الزيادة من الطرف الاخر ففقد بان ان تجويزهم تسلسل في
 المتعاقبات لانه واقع بمران للاح لهم وان حكمهم بعدم جريان الدلائل لعدم اكثفت وكذا يبرهان
 التضائك فان التعميل الزيادة في زمان متناه والاسرفية ان السلسلتين لارتقا متناهيين الى

٤
 على وجه
 التفصيل

لا لانه لا يشيئا فشيئا لا وفعلة اى فى زمان قناه اوان لا يستلزم التساوى فلا يقهر الخلف فنقل
 فى هذا الكلام فانه من دقيق المرام ويرجع اليه حاصل قول بعض الكلمة المتأخرين من ان التطبيق
 وان كان فعل لعقل ويكون فى الزمن لكن قد يكون بحسب حال الواقع وقد لا يكون ككيفية
 الاول كفى التطبيق بين احاد كل من السلسلتين مع آخر تطبيقا جاليا باللمحظ الاجمالى لان هذا
 جزء الحكم متحقق فى الواقع بل الفعل واخره واما اذا لم يكن احاد السلسلة موجودة معا فلا كفى التطبيق
 بين كل من السلسلتين مع احاد الاخر باللمحظ الاجمالى بل لا بد من لمحات تفصيلية وتطبيقات
 كثيرة ذروا تحتل ما جرح من تلك التفاصيل وان لم يكن يرجع الى ما مر ففیه ما فيه فان المتعاقبات
 لما قرأتموها لها نوع من الوجود وجودا اعتباريا ومصاديق تلك المتعاقبات متحققة فى ازمنتها فاما المانع
 من جريان التطبيق وتى القرابة غير ان الشئى لما لم يكن احاد مجتمعة فابن يعرض العدد الغير المتناهى
 لذلك الشئى ولين يتحقق ذلك الشئى حتى فيخرج منه العدد الغير المتناهى فحينئذ يتحقق العدد الذى
 يساوى كله جزؤه على تقدير التعاقب الى هنا كلامه وتقيه ان الشارح لمحقق ان يقول ان
 عروض العدد وفى مجموع الزمان او فى الدهر كماله ونيزع منه العدد الغير المتناهى بحسب الواقع فى
 مجموع الزمان ليس كين الحكم بعدم التناهى للزمان ويلزم منه ان لا يتصف المعدود المتناهى
 بالمتعاقب الاجزاء بالعشرية والاربعية على ان اللازم لا يترجح عن خصم فانه قائل بعدم
 التناهى للمحركات والوان فان الزمان موجودة بلا شبهة وهو كم قابل للقسمة والقسمة الى اجزاء متساوية
 ان انتهت فهو متناه والا فهو غير متناه ولا جزؤه بالفعل وقيل كلامه وجه ليس بظاهر من العبارة
 فان لكل شئى طورا وبطنا هذا ولنعلم ان ههنا عدة اباحت يلى بان يتعرض لما الاول ما قاله من تعنى
 اخر لمحققين السابقين فاسمى من الرؤسا للاحقين وهو ان التطبيق يستعمل يرا ديه ما عهد به فى
 العلوم العقلية والفنون الرياضية هو تطابق احد المقدارين على الاخر فيكون الدليل مختصا بابطال
 التسلسل فى الاجسام ولوا حقا ولا يجرى فى اثبات المبدأ الاول لانه هناك لا بد من ابطال
 تسلسل على مطلقا مجردات كانت او ماديات تعلى هذا ما بنو عليه المتأخرون من اجراءه فى كل
 شئى غير متناه لا يصح ثم قال وكلام اشجع الرئيس ايضا ناطق به وهذا يخص كلامه وتقيه ان اراد
 ان الاصطلاح وقع على هذا فى التطبيق بعد التسليم لا يضرنا ولا ينفعه فان لنا ان نقول نريد معنى

منه
 وهو
 من المتأخرين
 كماله
 والخط

آخره تحريك الكلام الى الآخر وان اراد ان التطبيق في برهان ابطال التسلسل لا يكون صحيحا لان
يراد ذلك فلان ذلك فان لنا ان نتوهم بعد ان يفرض زيادة احد السلسلتين على الآخر فيكون
مقابلة اوائل احدهما لادلائل الاخرى وكذا الثواني والثالث وتحكم حكما اجماليا كما في المقدارين
واجمالا ان ايقاع التعادل معقول كالمحاذات في الاجسام واذا وقع التعادل فان ظهرت ازايا
التي كانت في الاول في الآخر فظهرتا بهما والاتعادل الجبر الكلي كما هو المذكور في الشرح بالانذار
عليه والتشخيص في طبيعيات النجاة قال بعد ما بين برهان التطبيق ان هذا خلف لازم ان جمعت لاحادها
وترتيبها اما ان كان غير مجمعة ومجمعة لكن لا يكون مرتبة فلا برهان على اقتناعه بل ربما يوجد برهان
على وجوده كالزمان والحركة وضرب من الملائكة والشياطين بل انما في العدد لان ما لا يرتب
احاده فلن يحل التطبيق واما عديم الاجتماع ففيه التطبيق ابعدهم بين مفصلا وتبدا دليل على انه
ما خص البرهان بالتطبيق المختص بالمقدار وزعم ان المانع من الجريان هو عدم الاجتماع والترتيب
بلا عدم المقدارية هذا لكن الشيخ قال في الشفا واما الكلام في الامور الغير الطبيعية فلا كلام لنا في هذا
والبراهين لا يتبادله وقد ذكر برهان التطبيق ههنا فاحكم بعدم الجريان تبنا وله ايضا زيادة في اقا
من عنده علم الكتاب كتاب الحكمة والصواب وهو هذا التسلسل التطبيقي فلا يقال بحده ولا بقول
على برهائيه لان فيه تلبسا مغاليا فاللاتناسبات في جهة واحدة ربما يتطرق اليها الزيادة من
الجهة الاخرى التي هي جهة التناهي فليس يصحح تحريك اللاتناهي بكيفية من جهة اللاتناهي وانما
يتاها عن درجة ومرتبة وعن الدرجات التي الاحاد بالاسر في تلك فاذا طبق طرف احد السلسلتين
الغير المتناهيين المختلفتين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا
وهيما وفرضيا انتقلت الزيادة من الطرف ودرجة الى جيز الوسط ومرتبة ولا يزال ينتقل ويتروك
في الاواسط مادام الوهم مقبلا للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد معينة ودرجة معينة ابدأ ولا يبلغ
اقصه احمود و آخر الدرجات فاذا انقطع عمل الوهم والتطبيق تقف التقاد والمفاضلة على
ذلك كحد وبالحكمة لا مصير لطف الله الى جهة والانهائية اها بل له نهاية ابدأ في جهة التناهي اما في
حد الطرف واما في شئ من احمود والواسط هذا كلامه ولا شبهة في صحة في غير المرتبات وفي غير
الجمعات وقد مر واما المرتبات ففي صحة هذا الكلام خفا فان حكم الجلي لا يمنع مانع فان لنا ان حكم

الاجتماع في الضا ووقية نظر فان لاحد ان يقول ان التطبيق مفهوم واحد واقع على المتناهي وقوم
 على غير المتناهي فضا كما ان الحدود الدهري او الزماني واقع على الواجب تعالى وضاد وقوم على
 الممكن ووقع التطبيق على غير المتناهي يجوز ان يكون محالا مالا يقتضيه طبيعة عدم التناهي لانه
 اقتضت عدم التطبيق كاحداث وقوم على اماد ثمكن وعلى الواجب مستحيل لا مقتضاه القدم فلو
 ان حدوده محتوج لمحدود فلا محذور كذا ههنا لا دخل على مقدمات او رد بها مستدل فيكون سالما على المنع
 ولا يصلح هذا الكلام غير المنع لان ذلك التزام ان الجميع متضمن للتناهي لان عدم التناهي يقتضى عدم التطبيق
 فالتطبيق مناف لذلك لعدم الغرض لنا فانه ملازمه وذهابا في تقرير الكلام ولكن بعد فيه فضا فان
 طبيعة غير المتناهي لو نظر اليها مع قطع النظر الى لزوم التساوي والمفاوطة لا يبي التطبيق ويكرم
 العقول الصافية بانوهم بغير شائبة اخفاء وولها بدل للمنع دائرة وسبعة وقطر بطويل وديول الطبع
 فيه سرية ووجود ذلك نفع الجوابان واجواب عنه ان الشرطية القاظة ان المتفاوتين في جهة
 وغير متفاوتين في اخرى ان حرك احدهما ينقلب الى عدم التفاوت او التفاوت في جهة عكس كاذبة
 براهته فان قلت مثل هذا الكلام ناهض في مديم الاجتماع قلنا ان اردت بالشرطية في مديم الاجتماع
 اذن ان حرك في زمان متناه لكان كذا وكذا منع كذا بها فان هذا مثل ان يقال ان الجسم العديم
 لو تمكن في هذه الدار ينقلب الى الوجود وان اردت اذن ان حرك في زمان غير متناه لكان كذا وكذا
 فاستلزام المقدم التالي ثم وذهابا في ما يمكن ان يمتد في هذا المقام واثالث ما رد ولا جرح ان نزك
 ايضا حافق قول ههنا مقامان الاول لا لزوم على انهم بعضه ان تفرقة نموض البرهان في المجتمع الاتحاد
 وعده في مديم الاجتماع بطر بعد ذلك تفرقة الملزوم بان الماضي حامل للنموض والمستقبل غير حامل
 هذا باطل فان الزمان واحركة امران واحدا من الازل الى الابد لا اجزاء لها بفعل في الماضي
 ولا في المستقبل فان قالوا ان المستقبل ما خرجت من القوة الى الفعل بجميعها وما خرج منها الى
 الفعل فهو متناه وكذا كل ما يخرج ولذا حكموا بان التسلسل فيها لا تقف بمخلاف الماضي قلنا هذا حكمت
 فان الامر متصل ولو كان غير مجتمع الاجزاء كما لا يخرج واخر ما خرج او اللهم الى الفعل مع اذن قيس
 الى امثال تلكا ههنا تساويا القدمين في ذلك وان قيس الى الماضي فهذا باطل ان المستقبل معدوم فيه
 لكن لقائل ان يقول ان المستقبل بالقياس الى الماضي معدوم كما ان الماضي بالقياس الى المستقبل

معدوم فالحكم بان الماضي خارج الى الفعلية دون المستقبل تدليس صحيح وان قالوا ان الماضي يتحقق
بل انقضى والمستقبل متوقع والمتوقع معدوم براهمة قلنا ان ارادوا بالتوقع بالنسبة الى الاحمال فهذا
لا يستلزم المعدومية مطلقا واما بالنسبة الى الطرف الذي وجد فيه فها سواسيان والمقام الثاني ان
بعض البرهان في الحقيقة ناهض في الماضي ودون المستقبل فنقول بمثل ما مر فان قالوا ان الحركات
والازمنة ليست بامور واحدة بل امور متفارقة قلنا لو قطعنا النظر عن اتصال الزمان والحركات
شجرة التفرقة بين الاتصال وعدمه في هذا الحكم فان العقل ان يجوز نبوض البرهان في امور متفارقة
منقضية لاخرى ان يجوز في امور متفارقة مستقبلية بالبيان الذي مر واذ قد قررنا في العقل امر
ابدية العالم والمسلمون حكمه قالون بها فان اهل النار متذبذبون واهل الجنة يحصلون اللذات الى الابد
فهذا الا جزاء كما مضى فخرجهم ايضا فلا بد من امور الاول ابداء التفرقة وحالها قد عرفت والثاني
ان اصل البرهان بطر وهذا كما ترى والثالث الزام ان يجريان في المنقضة بطر وهو الالحاق بالقبول
وطلك نقول ابداء التفرقة بان الماسية قد خرج من القوة الى الفعل في الواقع والمستقبل
لم يخرج الى الفعل في الواقع بل لا تقف فيه فاحاد الامور الماضية قد انقضت بالالائية والثانوية
في الواقع فيجري التطبيق بان يحكم العقل اجمالا بان في السلسلة الزمنية اول وفي الناقصة ايضا
اول وفي الاولى الثاني وفي الثانية الثاني وفي الاولى الثالث وفي الثانية الثالث وهكذا وهذا
الحكم الاجمالي من العقل مطابق للواقع وهو المراد بالتطبيق سواء كان لفظ التطبيق فيه حقيقة ام
بمسبب للغة فنقول ان كانت مراتب الزيادة مثل مراتب الناقصة يلزم التساوي والالائية قطع
مراتب الناقصة ويبقى مراتب الزيادة يلزم التناهي واما الامور الاستقبلية لما لم يخرج من القوة
الى الفعل الا تناهيا فلا يتصف احادها بالوقوع في المراتب الا في المتناهي فلا يلزم الخلف والاحكام
عندها حسب ان الامور الماضية قد خرجت من القوة الى الفعل لكن على التعاقب فامى قدر خرج
فموتناه فليس هناك وقوع احادها في المراتب الا الاحاد المتناهية فكيف يجري البرهان والاهمية
فمجموع الامور موجودة ومعدومة فلا يتصف احادها بالوقوع في المراتب مطلقا بالحكم بالتطبيق غير
مطابق للواقع وان قضيت بحديث الدهر فهو كلام آخر يجري فيه البرهان في الماضي والمستقبل
فيقبل قول الفلاسفة في الدهر وهما الكلام على تقدير عدمه واذ لم يكن اجماع نهى الامور

الماضية فكل ما خرج الى الفعل مثناه قبله مثناه آخره هكذا جريان التطبيق فيه قائل فانه لم يفسد
والاخر ما اورد به بعض الفضلاء من ان جريان التطبيق لا يبدل من ترتيب ما وها الترتيب في المتعاقبات
غير معقول فان الترتيب ليس لا التقدم والتأخر وهذا ان لا يعرضان في الخارج فان المقدم
معدوم وقت وجود المتأخر فلا يخرج من ان يتصف المتقدم بالتقدم في الخارج في وقت بدون ان
يتصف المتأخر بالتأخر فيه وبذلك فان التقدم والتأخر متضايفان ويتحقق التضاد فيختلف
احدهما عن الآخر بل وانما ان يتصفا معا بوصفهما فهذا ايضا بطلان المعدوم كيف يتصف بصفة
ثبوتية فلا بد من ان يتصفا بوصفها في الذهن فان ارادوا اجرا لبرهان في غير المجمع في الخارج
فغير صحيح لانه لا ترتيب فيه وانما ارادوه بحسب لذهن فالذهن لا يقدر على استحضار غير متناهية هذا هو
تعليم منه ان تحقق حادث بعد لا يمكن الا يتحقق ذلك المعد في الذهن والحواس بوجوبه لا بد ان
التقدم والتأخر وان كانا امرين اعتباريين لكن ليس عروضا بشي ما يتوقف على وجودا المعروف
في الذهن كوضومات القضايا الحقيقية بل هما كالوجود فيكفي ان يكون المعروف بغيره لتصوره
متصور حكم عليه بانه مقدم فالتصان شيء بالتقدم في الذهن بهذا المعنى فان البداية شاهدة بان
مقدم في ايس لا يتوقف على وجوده في ذهن وكيف يتوقف ولا يجب في الذهن ما هو موجود في
الخارج فمتضايفان وجودا فلا يكون الموجود خارجا بحسب لطبع مقدما في الواقع فالحكم بالتقدم
اشبه بالحكم الواقع على المتن كما يقال ان الماهية المجردة معدومة فتأمل والتوجه الثاني من اسرار البلاغة
من يهبط العلم بحسب ان تختلف احد المتضايفين عن الآخر في الزمان غير مستحيل بل القدر الضروري
هو لزوم الاجتماع في ظرف الواقع هذا ولا يمكن الاعتذار به في هذا المقام فان شمس جعل حديث الدوام
جوابا آخر واجرا البرهان بحسب الواقع في ازمتها جوابا على هذه المقالة على الوجه الثاني
لا على تقرير القربا غيرة فانها يجعل لكل جوابا واحدا وهذا لا يستلزم مادة اشبهه فان العالم عند هذا القول
حادث فالواجب تعالى موجود وليس معه شيء فالعالم متخلف عنه فهو مقدم فيلزم التماثل عن التأخر
في الواقع لانه لا زمان هناك حتى يقال ان حامل يختلف احد المتضايفين هو الزمان فالماضي المصير الى
ما سبق والاضرام جواز يختلف فاقم ما اورد في القربا غيرة على اصل الاعتراض بانه ينبغي الكلام في امر
على تقدير الاجتماع ايضا لا ترتيب في الخارج لكون التقدم والتأخر من المعقولات الثانية فلا يكون

معروضها متصف بها الا في الذهن والذهن لا يقدر على التفصيل والقول باجتماع نشأ انشراح انتعاش
 والتأخر في الخارج لا يفيد لان نشأ الانشراح في المعدات ايضا تحقق ومتع كون المعدات نشأ انشراح
 التقدم والتأخر في الخارج يستلزم انتفاء الصدق والكذب في احكامهما انتهى ويد عليه ان نشأ انشراح
 في المجتمع الاجزاء مجتمع فجزى فيه البرهان دون نشأ انشراحهما في غير المجتمع وهذا لا يرد الا بوضوح فهم الخاس
 نقض لاصل الدليل باعداد بان الدليل جاريا مع انها غير متناهية وفيه نظر فان ان ارادنا نقض
 ان العدد غير متناه موجود لا معروض ونقض الدليل به فهذا بطم فان وجود العدد بدون المعدود
 في الخارج بطم وفي الذهن مسلم لكن وجود عدد غير متناه بصورة تفصيلية لا جزاء غير مسلم ووجوده
 بصورة بسيطة مسلم ولكن لا ينقض به الدليل وان ارادنا وجوده في المعدودات الغير المتناهية
 مستحقق والدليل منقوض به فلا يخفى اما انه ناقض على التكلم فهو غير وارد فان التكلم منكم لعدد غير متناه
 مطلقا وانا نقض على خصم فلا يخفى اما انه ناقض في المرتبات المتجمعة في غير وارد وهو نظم وانا نقض في
 غير باطل اعتذار بعضها مرو بعضها يأتي قوله فيرد عليه الخ قال بعض الفضلاء بما حاصله ما يقال من انه
 لا وجود للمجموع في هذه الصورة لاني مجموع الزمان ولا في جزئ منه اما عدم وجوده في مجموع الزمان
 فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزئه الاخير وقد انقض بعد ذلك المجموع لان المفرد من المتعاقب
 بين الاجزاء وانتفاء الجزئ يستلزم انتفاء الكل فيثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم
 وجوده في جزئ من الزمان فلا انتفاء لبعض الاجزاء في ذلك الجزئ فان قلت للمجموع عبارة عن جميع الاجزاء
 وجميع الاجزاء موجود فالمجموع موجود البته فاقول ان اراد من جميع الاجزاء في المقدمتين كل واحد
 منها فالصغرى ممنوعة اذ ليس المجموع واحدا منها وان اراد كل واحد في احدها والمجموع في الاخرى
 فنكره لا واسطه وان اراد مجموع الاجزاء فيها فيلزم المصادرة اذا الكبرى من النتيجة وفيه نظر فان
 هذا بيان غير موصل الى ما ينافي في قول ائمتنا فان كلامه ان كان الزمان على ان خصم فعدم ورود ظاهر
 فان الزمان والحركة موجودان متصلان ولا يمكن وجود الحركة الا في مجموع الزمان والزمان
 نفسه موجود في نفسه لعدم تارده وهذا عند انخصم فلا يمكن المنع على الموهود في المجموع من الزمان
 قتال فيه وان كان تحقيقا فلان البعض للمجموع المتعاقب الاجزاء موجودة في البعض الزمان
 بحيث ان زيد موجودا مع عمر اليوم وهكذا وهذا هو المراد بوجود المجموع في المجموع وهذا الوجود غير منكر

ولم يردهم ان المجموع مستمر في مجموع الزمان اذ ان الكل موجود في قدر فاستمر وتفضل احتمال مقداره
قوله وقد اتفق بعض ذلك المجموع لان المفروض التقارب بين اجزاء قلنا ان ارادته انتهى ذلك بخلاف
في مجموع الزمان اسي في تمام الزمان انما وجد في بعض منه فمذاهبهم لكن هذا لا ينافي ما ادى اليه وان اراد
غير ذلك فلا بد من التصور قوله وان اراد ان مجموع الاجزاء فيها لا قلنا المدعى كما ذكرنا
يريد و هو وجود المجموع في المجموع وقد نهى عليه بالتفصيل وهذا كما يقال ان الانسان لا يجرى ان ناطق و
اجزائه اذا كان المدعى بربها فلا بأس بان يثبت عليه ببيان واضح منه بوجه ولا ينعى المواخذه
عليه وكثير يقع كما قلنا جميعا في تفسير الوجود بالكون فان قيل مثل هذا الوجود لا يقع في هذا المقام
فان التطبيق لا يطرأ اثره قلنا قد اكمل الامح الى منع جريان التطبيق وهذا لا يرد اخرون ارجح
هذا اليه قلنا قد وقع ولا يضر فان المقصود ان اشد يرى من ان يرد عليه ايرادا بعد ايراد قوله
بل للوجود فرد اخر عند الفلاسفة الخ ما كان اعتراضا على خصم القائل بجواز التسلسل في
المتعاقبات باعتبار اجزائها البرهان بسبب جوداتها الزمانية وهذا اعتراض آخر باعتبار الوجود الدهري
قلنا فصل اول معنى الدهر ثم تشتغل بما راسه فنقول قد مر ان الدهر ليس به راوية في عرفهم الا الواقع
وليس الواقع امر اذ ايداع الكون في نفسه سواء كان رابطا ولا ولا يتنظر فيه كون ذلك الكون
مختصا بحدود اخوك كما يعبر في متى ولين فزيد وعمر ودان قطعنا النظر عن كونها في بعض من الزمان
ونظرنا الى وجودها فلا نجد فيك لوجودين الاعمين وهذا نحو صطلحهم وهذا الاعتبار يكون الجواب
والعقول والحوادث كلها ودهريات وربما يردون تسمية نسبة اشئ المتغير الى الثابت بهر حال
الشيخ في طبيعيات النبات في فصل الزمان ليس كلما وجد مع الزمان فهو فيه فانما موجودون مع
الجزء الواحدة ولنا فيها بل الشئ الموجود في الزمان اما اوله فاقسامه هو الماضي والمستقبل و
اخره من الزمان هو الآتات واما ثانيا فالحركات واما ثالثا فالتحركات في الحركة والحركة في الزمان
فيكون التحركات بوجه ما في الزمان وكون الاكن فيه لكون الواحد في العدد وكون الماضي والمستقبل
فيه لكون اقسام العدد فيه كون التحركات فيه لكون المعدودات في العدد وما هو خارج من هذه
الاجزاء فليس في زمان بل اذا قبل مع الزمان فاعتبرت وكان له ثبات مطابق لثبات الزمان
سميت تلك الاضافة وذلك الاعتبار دهره فيكون الدهر محيطا بالزمان هذا وربما يقولون كما في الفصل

الامام الرازي ان نسبة المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت هو الدهر وتلعل العلم الاول في كتابه المسمى بالفلسفة اخاصته المعرف بالثولوجيا في المجلد التاسع بهذا المعنى قال بان الواجب ليس في الدهر وهذه العبارة تحمل المعاني المتعارضة الآول ان الزمان واكركات واكرواحات متغيرات والاولان ظاهران في التغير والثالث في الوجود فانه ما كان لهما وجود فتغير من العدم الى الوجود فغيبته الشيء الى الزمان المتغير في نفسه كما قلنا ان زيدا حادث في العدم وان اكركات الفلكية في الزمان او نسبة الزمان الى نفسه معتبر بالزمان وهذا معنى قوله نسبة المتغير الى المتغير زمان والدهر هو الواقع نفسه فاذا نسبنا الشيء المتغير الى المتغير اليه فقول ان اكركات موجودة في الواقع فذلك النسبة يقال اليها الدهر فكذا محيط بالزمان والآخر فهو الذي لا يتغير فيه مالا كما يقال ان الواجب تعالى موجود فيه فالسر نسبة شيء الى شيء بحيث لا يكون في نفس نسبة ولا في المتغيرين تغيرا صلا وهو المعنى عن قوله نسبة الثابت الى الثابت سره فواقع من الامام الرازي في المحصل من ان مفهوم كان ويكون لو كان امرا موجودا في العين كما **لما** ما كان يكون قارالذات فيستلزم ان لا يكون موجودا في المتغيرات وان كان غير قارالذات احتمال الوجود في الثوابت يلوح عليه اثر الضعف واثباتي ما قال السيد قدس سره الشريف في شرح المواقف ان الموجود اذا كان امرا مستملا سواء كان اتصاله بالذات او بالعرض غير قارالزمان واكركاته كان مستملا على اجزاء غير متحدة ولا شك في ان الغير القارالذي اتصاله بالعرض لا بد من ان ينطبق على الزمان ومثل هذا التغير يسمى متغيرا تدريجيا واذا كان امرا فنيا فلا بد من ان يطبق على طرف من الزمان فهو ايضا تدريجيا الا في الزمان فهذا ان المتغير ان يوجد ان في الزمان وهذا هو نسبة المتغير الى المتغير واذا كان امرا ثابتا لا تدريجيا ولا فنيا فهو لا يوجد في الزمان مستغن عنه فغيبته الى الزمان نسبة الى سائر الثوابت فاذا نسب متغير الى المتغير بالمعينة فلا بد هناك من زمان في كلا الجانبين واذا نسب الثابت الى المتغير فلا بد من الزمان في احدا الجانبين فقد واذا نسب ثلث ثابت الى ثابت كان كل من الجانبين برياعن الزمان فمذه معان معقولة متفاداة عبر عنها بعبارة مختلفة واثبات ما قال لمحقق في نقد المحصل لا شك في ان وقوع الحركة مع الزمان ليس كم وقوع الجسم القارالذات المستمر الوجود مع الزمان وليس كوقوع القارالذات الباقى مع القارالذات

س
يعني ان
يكون
في
الزمان
وغيره
الزمان
الذي
لا يكون
لا بد

الباقى كما ساء مع الارض وهذا الفرق معقول للمصطلحين ان يعبروا عن كل معنى بعبارة واحدة
 ان يرجع الكل الى امر واحد يكلف ليرد ان اشتيت التفصيل فلا بأس بان ترجع الى المفصلات
 وتحقيق في هذا المقام ان حاصل قول الفلاسفة في الدهر يرجع الى الزمان والحركات وتخصيص
 باجزاءها من الاحداث كلها موجودة في حاق الواقع معان في الدهر امور قارة اذ لا تجد دونه لا تعان
 عندهم فالزمان والحركات قارة كسائر القوار وان حكم بالتمجد وعدم القوار صار مخالفا للواقع فليس الامر
 كما ذهبوا ولم يبق في اليد الا التقدم الربى كما في سائر القوار وهذا مسكبة ومنحت بل تقعقة من
 القعاقع وبعبارة اخرى انه على هذا التقدير ان الزمانيات المتخصصة بازمنتها كلها في الواقع
 على نسبة المكانيات في المكان ولا شك ان الزمان يمر عن الزمانى فالزمانى كان موجودا في
 زمان ثم يصير موجودا في زمان آخر فهذا المورد كما يفرج الزمانى من الزمان بالحركة الى زمان آخر فكل
 الزمان مساهمة بالحركة واما انتقال الزمان عن مقارنته ويكفى زمان آخر به فالزمان يتحرك دون
 واما بعدم ذلك الزمان ووجود زمان آخر به ولا رايح والا ولا ان باطلان بالضرورة فمقن
 الثالث فاذن انعدم وجود آخر خلقه وليس غرضه الا الواقع ظلم التجدد في الواقع بلا اعتبار التجدد
 فبطل المعية الدهرية وتوجه آخر على قولهم القبلية الانفكاكية ليست في حاق الواقع وليس فيه
 الا الزمنية كما في المكانيات فيكون الحكم بالقبلية الانفكاكية كاذبا مخالفا للواقع فبطل قبلية زمان
 الزمان فثبت بان لك ان قولهم في الدهر باطل وقد بان لك ايضا ان الاعداد الزمانية ووجودها
 اعداد ووجودات واقعية ومعية زمانى مع زمانه لكونه فيه ومعية الزمانيين لكونها فيه معية دهرية زمان
 معنيين في الوجود من دون اعتبار معتبر وفرض فاض اذا عدم الزمان ويبقى مقطوعا الزمان
 واذا عدم احد الزمانيين مع زمانه صار الزمانى بعد زمانه وبعد الزمانى الآخر كسبيل الطريق لان الزمان
 او الزمانى قد انعدم في حد نفسه من دون اعتبار المعبر مع بقاء وجود الزمانى وذلك الزمان
 او وجود الزمانى الآخر كايين من دون اعتبار المعبر وفرض الفاض وقس القبلية على البعدية
 فالقبلية الزمانية والمعية الزمانية والبعدية الزمانية قبلية دهرية ومعية دهرية وبعدية دهرية
 لا غير فليس للمعية الدهرية المغايرة للزمانية المجامعة للقبلية والبعدية الزمانية مفهوم محصل بل
 هى تقعقة من القعاقع فاما اذا السيلد المحقق قدس سره ان نسبة المتغيرات فيما بينها بالمعية

ونسبته الثابت الى الزمان بالمعية ونسبته الثابت الى الثابت مفقومات استغفيرة ليعبر عنها
بعبارات مختلفة لم يفقه بعد لان مفهوم المعية ليس الوجود لشيئين في حدود نفسها بل اعتبار
معية بحسب الواقع وهذا مفهوم المعية وهي شاملة لمعية المتغير مع الزمان ومعية ازمانيات في زمانها
ومعية اثبات الزمان والزمان ومعية الثابت للثابت وهذا هو الفرض ناقدا للشيء بل ايضا
وآبائنا في المعية يظهر حال القبليّة والبعديّة اللتين يجزأ لهما لان مفهوم القبليّة كون احد الشيئين
في حاق الواقع مع عدم الآخر فيه ولا يوجد الآخر الا وقد وجد الاول في حاق الواقع من دون
اعتبار المعبر ومفهوم البعديّة كون احد الشيئين في حاق الواقع مع عدم الآخر الطارئ فيه
من دون اعتبار المعبر وفرض الفرض وتجرّد القبليّة والبعديّة كلاهما بحسب لوجود الواقع
الذي من دون فرض الفرض وهما كما يوجدان في المتغيرات يوجدان في الثوابت فان استقر
قبل كل حادث في الوجود الواقع كذلك بعد كل زائل في حاق الواقع فقبل كل شئ هو اسد
بعد كل شئ هو اسد والبقاء الدائم ليس الا اسد واذا ايقنت ما تلوننا عليك فاعلم ان ما قال
الامام ان مفهوم كان ويكون لو كان موجود الى الآخر حق لا نبار عليه وحاصل ان القبليّة لمعية
والمعية بحسب الوجود الواقعي وبلا اعتبار معتبر ثابت للاشياء ان كان معروضها امر غير قابل للات
كما زعموا فلا يوجد في الثوابت فينبغي القبليّة والبعديّة ولمعية فيما وهما باطل كما بينا وان كان
قابل للات فلا يوجد هذه الاوصاف في المتغيرات فلا سبيل الى وجود مفهوم كان ويكون
في الخارج اصلا انا المعروض لهذه الاوصاف الاشياء الموجودة في حاق الواقع لكن باتصاف
الاشياء بالقبليّة والبعديّة والمعية يتوهم امر مستحيل فظرفا للاشياء المتقدمة والمتأخرة بحسب التوهم
ونفسا وهذا التوهم اتصاف تلك الاشياء المذكورة بالاوصاف المذكورة بحسب نفس الامر وبغض
ما فيه التقدم والتأخر مصحح لتوهم الامتداد الاطول بينهما وبعضها مصحح لتوهم الاستمرار الاقصر على
حسب تعلق ارادة الخالق جل مجده فاجد الخالق مكنا ثم اوجد مكنا آخر بعده وجعلها بحيث يتوهم
بينها مدة ثم خلق مكنا آخر وجعل بحيث يتوهم بينه وبين الاول مدة اطول بحيث يكون المدة التي بين
الاول والثاني بعضها منها وهكذا كما قد بينا سابقا واذا ايقنت فما فاعلم ان ما قال الشيخ في النجاة
ومثله قال في الشفاء فخذ وش لا ذمبي على ما حقق قبله هو ان الزمان امر موجود مقدرا للحركة وانما

معروض للقبليّة والبعديّة بالذات فما هو خارج عنه غير متصف بها وقد ورثت من اثبات الزمان
 الشان ان قول الفلاسفة في الدهر ما لا سبيل اليه لكن غمض الشّ المحقق رحمه الله عن ابطاله
 ونظر الزيل لا بطلان لمزومه وهو تسلسل في المتعاقبات الموجودة في الدهر على راسهم فاحفظه فانه
 لمحق غريب فلتنرجع الى شرح الكتاب فنقول قول الشّ بل الموجود آه سوا خفة اخرى على انهم جعلها
 ان المتعاقبات كلها موجودة معاني الدهر فان الدهر لا تعاقب فيه كما عرفت فنسوق الكلام الى الآخر
 باعتبار هذا الوجود ولا ينفع القول بان التطبيق لا تقتضي قان المتعاقبات مجتمعات في وعاء الدهر
 فان تصوير الدهر كما لا تقدم ولا تاخر فيه في درجة واحدة كما ان زيدا وكبريا وخالدا مرتبين في
 ومتقدم بعضهم على الآخر مجتمعون في الزمان لك المتعاقبة في الزمان مجتمعة في الدهر فان الدهر كما
 هو الواقع نفسه لا تقدم ولا تاخر فيه فهذا والمجتمعة في الزمان سواسيان فانتفى العائق عن جريان
 البرهان وما في القربا غيبة ان الفرق بين الوجود على سبيل التعاقب والوجود في الدهر انه في الاول
 للمجموع وجود حقيقة بمعنى كون كل واحد من افراده موجودا في زمان وهذا الوجود ثابت لكل في
 زمان قتاه وفي آن وباقي فان المجموع المبتدأ من هذا اليوم الى الازل موجودا اليوم بهذا الحاضر
 ولم يوجد المبتدأ من الغد بعد الغد مثلا ويبقى موجودا بهذا الوجود وتجلت الثاني فانه ليس موجودا
 على ذلك الوجه بل مجتمعة الافراد غاية انه ليس موجودا مجتمعا في آن من الآثات ولا في زمان
 من الازمنة المتناهية بل في مجموع الزمان الغير المتناهي كلام ماول او فاسد قهر ما فيها بعد قسط
 من القول فنقول بل للوجود عندهم آه وقع في البين لاحاجة اليه فاسد فانه بما تقر كيكون ان يكون
 وظلا صحيحا آخر غير ما مر واقتصر على هذا النحو من اجواب من اقتضت اشراكها فامسى من الروايات
 بان ما يفرض من التطبيق في المتصلات الغير لقارة في نسخ حقيقتها في نحو وجود الزمان في كل
 بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان يبنى عليها لزوم الاقطاع في الواقع وان كان بحسب
 الدهن فانما يتاخر فيما يرسم من تلك الامور في الدهن فيدل على تناسلها ما رسم منها في الدهر فيكون
 ما وجد منها في الخارج وفيه بحث لانه ان كان مدار كلامه على عدم الاجتماع فهو فاسد فان الكل مجتمع
 في ظرف الدهر وان لم يكن مداره على ذلك فهو جازي في الجمع ايضا واجواب ان التحقيق المتعاقبات
 موجودات زمانية وموجودات دهرية لا يعني ان لها وجودين فانه ظاهر الفساد فان اشئ الواحد

لا يكون له وجود أكثر من واحد فلهذا تعاقبات وجود واحد ولها اعتبارين اعتبار زمني وهو يستلزم
التعاقب كمتعاقب المرتبة في المكان واعتبار دهرى وبهذا الاعتبار تعاقب فيه ولكن التعاقب
في المرتبة في المكان فان وجوده الزماني لا تعاقب فيه والتطبيق امر ذهني باعتبار الخارج فهذا
التطبيق لا يمكن الا بالتعاقب في الزمان والتعاقب غير متناه فلا يطر التعاقبات ولا التساوي و
اجتماع تلك في الدهر باعتبار غير نافع فتأمل فان فيه قد ليسا ضبطا لان المتعاقبات موجودات
واقعية مجتمعة في الدهر في حاق الواقع وكذا الزمان خفي التسلسلة الزائدة مراتب اول ثان
وثالث الى غير النهاية وكذا في الثالثة واحاد السلسلة واقعة في المراتب في الواقع من دون
اعتبار المعبر للعقل ان يحكم في الادلى اول وكذا في الثانية وبعده في الاولى ثان كما في الثانية
ويحكم بان بازا وكل مرتبة من الاولى مرتبة من الثانية ونها حكم للعقل صادق قطعاً فان كان بخلاف
كل مرتبة من الاولى مرتبة من الثانية فالتساوي والا فلا نقطع فقد تم الكلام وكذا يلزم الاستحالة
فالحكم بهذا الوجه بالتطبيق يجري في المتعاقبات بحسب الوجود الزماني على تقدير ثبوت مزعمهم في الدهر
فكون الوجود الزماني هو الوجود الدهري انما يفيد جريان البرهان في المتعاقبات بكل الاعتبارين
فانهم فانه حقيق بالقبول لانه ملحق غريب وهما مواخذة اخرى تبطل ما قرأ فان الزمان لا يدى
ايضا في الدهر سعا ولك ما فيه فجرى البرهان في الماضي والمستقبل على سبيل واحد فذلكما خسر خضم
لمنتكلم ايضا فان قلت ان كلام هشتم بالنظر الى الدهر وقع مشابرة مع انخصم كما يشير اليه قوله فيسبب
الى الدهر ولفظ عندهم قلنا تصوير الفري مر لا يمكن انكاره من المنتكلم ايضا فهو انخصم متساويا الا ان
في ذلك كذا قيل ذاك من انه تاه سابقا ان المنتكلم لا يقول بالدهر كما يقول الفلاسفة ويستيقن
ان مزعم الفلاسفة في الدهر قعقة والحاصل ان هشتم لمحقق رحمه الله شعر الدليل لالزام الفلاسفة
ان على قولهم في الدهر يلزم جريان البرهان في المتعاقبات الماضية والمستقبلية من كلا الجانبين
وهذا لا يضر المنتكلم فانه يرى تنامي الاستقباليات ايضا لكن يقول ان تنامي الاستقباليات تناه
لا يقف بحسب لواقع فلاتا في ابدية لئلا يخبثه وآلام جهنم وابدية العالم الاخرى ولزم من
هذا بطلان مزعم الفلاسفة ان جميعه ولا تعاقب في الدهر فتأمل فيه وتمثت فانه مع وضوحه غير
في ذلك هذا المحقق عزيز قوله لا يخفى انه اذا سلم جريان التطبيق انما لما كانت باتان المواضعتان

على الخصم على تقدير تسليم جريان التطبيق ومنع خلف المدعى وهو اجزاء البرهان في المتعاقبات
مع انه منكر له باعتبار وجوداتها في ازمنتها وباعتبار وجوداتها في الدهر واد عليه ثابا بانا لقطعنا النظر
عن وجوداتها بغير تلك النحويين ونظرنا الى حقيقة التطبيق يظهر ان خلف ضرورة عدم التناهي باطل و
فيه ما عرفت ولا ضرورة لنا على ان نجعل ذلك من تنمة السابق لانه وجد آخر من اجواب كما في القواعد
فان التأسيس ادلى فان قلت ان جريان التطبيق من غير الوجود غير معقول قلنا لان مدعى ان
الجران بدون الوجود حق ثابت بل حاصل كل ما لنا ان منعم اما لعدم جريان التطبيق اولان
التطبيق جابر لكن المدعى ايضا يستحق والكل باطل لهذا ولذا كان سوادا كان التقادير صحيحة او
لم يكن فانهما مواخذة لفظية من ان كلام اشم مشعر بان خصم متفص بزيك لتفصيلين ليس لك
قوله فليتأمل والظاهر ان الامر بالتأمل مع كلمة فيه اشارة الى ان في الكلام شبهة وبدونه و
للاشارة الى ان في الكلام متريقا فان اثبات جريان التطبيق في المتعاقبات معتمد اشم وبقيده ثبات
اكد وث فتجيب الامر بالتأمل بايدرا الشبهة توجيه بما لا يرضى قاله قوله بل نعم ان رفوعة قال
في رسالة الواجب تعالى واكاشية القديمية في توضيح هذا المطلب ان المجتئين لاشك في زيادة
احدهما على الاخرى في حجة التناهي وبالتطبيق ينقل الزيادة الى جانب عدم التناهي فيلزم
الانقطاع ولما لم يكن لغير استنائة الغير المترتبة اتساق نظام لم يكن التطبيق بحيث يظهر يقال
تلك الزيادة الى جهة الاخرى بما وان كان واضحا في نفسه فلا بأس بان نزيدك ايضا ما نقول
حاصل كلام من يجري البرهان في غير المرتبة يرجع الى ما قال اشم التجريد من ان وقوع كل واحد
من آحادنا قصة باناء الاحاد الكاملة في الصورة المفروضة ممكن ولعل يفرض ذلك لممكن
واقعا حتى يظهر ان خلف ولا يتخلج في ذلك لفرض الى ملاحظة آحادا مفصلة بل يكفي في فرض
وقوع ذلك لممكن ملاحظتها اجمالا بهذا كلاسها وان فرض لممكن واقعا فان استوعب الوقوع مجتئين
فيلزم التساوي بين الكل واجزاؤه وان لم يستوعب فزيادة الزايد بقدر الزيادة التي فرضت فيلزم
انقطاع المجتئين بهت وسيجي كلام آخر سويده لاثبات الجريان في غير المرتبة ولا يخفى على من تأمل
في كلام اشم في الرسالة وجد فساد هذا الكلام ولا شناعة ان نزيده ايضا فانه خفي على بعض من
هو اهل الكياسة فنقول اننا نختار عدم الاستيعاب قوله فيلزم الانقطاع قلنا غير مسلم تفصيله

ان السلسلتين اذ هما غير متوحدتين لم يكن فيها ادراك كل وثوان وثلاث وهكذا فلو فرضنا ان احادنا كانت
 بازا واحاد الكالمات مع بقاء الزيادة في الكالمات لا يطر الزيادة في جهة عدم التناهي دكان هو المحذور
 وغاية الامر ان اعدادنا ناقصة من اعداد الكالمات ولا يلزم منه محذور والسرفيدان ^{المتعلقين}
 المفيد ههنا هو ان تطبيق المبدأ على المبدأ على المبدأ على المبدأ وهكذا وهذا ان كان في آن او زمان قتناه
 ينظر التقادرات في الجانب الآخر فان الاواساط منقطعة واما اذا كان في زمان غير قتناه فالتطبيق
 لا تقف ولا يلزم منه محذور وغير المرتب لا سبب له ولا ثوابي الا بعد الفرض والفراض لا يمكن له
 ذلك في زمان قتناه فلا يلزم منه انخلت فان اساد الشارح التجريد باسكان وقوع احاد واحد لما
 على محاذات احاد الآخر بهذا الوقوع فباطل وان اراد غيره فغير نافع والشارح في اسما شيتا القديرة
 منع اول الاسكان وبعد التسليم وقوع الزيادة في الجانب الآخر وهو جهة عدم التناهي واثبت بما على عليك
 لا تصح نهدين الامرين بل قصارى امر الاعتراض احد المتعين لا اذ منع بعد منع فان اسكان لم يوق
 بلعنه آخر وهو ان اعداد واحد لما كاعداد الاخرى فاما مع التساوي او التقادرات او منعه آخر
 مما شمل لهذا المعنى لا يدمن ان يسلم به فقد برآ وقد عرفت ذلك فلذلك نرجع الى ما في الكتاب
 وتركب التسامح فيما فيه من تجويز الزيادة في الاواساط فاعلم على ما قال بعض الفضلاء بطر
 فانه لا وسط في غير المرتب ولا طرف الا بعد الفرض وحال الفرض قد عرفت حالها فان اقتضيت
 اخر ظاهره فقد قلت اذن شططا فليكن بنا عليه بان تريد بالوسط ليس بطرف من اطرافها
 فكان كلام الرسالة ناطق بمنع انتقال الزيادة التي كانت الى جهة الاخرى مستندا بان ليس له
 اتساق ثم تجوز الزيادة في الوسط وهذا التطبيق وليل قاطع على انه لم يرد بالوسط المتعارف فانه
 يوجب الاتساق على انه لا مضرة على اشم فانه قد حل عقد الفساد في موقع ولكن بعد ذلك يده
 بسند خص فلا يمنع كثير المدخلات فيه هذا الكلام تنزلي وهذا القول والقتيل تبين سخافة ما قيل كون
 الزيادة في الاواساط غير لازم وامكان واحد من الناقصة بازا واحد من الاخرى كانت لنا في
 المطلوب وما في الرسالة محل بحث وانما غيبت ذلك لو كان الزيادة في الاواساط لازما وهو محم
 وقد اطلبنا في ايضاح الواضحات وقد كانت عبارة الرسالة وغيرها من عبارة اشم لا يحتاج الى
 امثال هذه الايضاحات ليكون الناظر والشارح في الاستنباط ولا يميل عنه بما وقع من الكلمات

جذاً ما يمكن ان يقال في الكتاب واسد اعلم بالصواب قوله لي ههنا كلام ينسب به هذا الرفع الخ اى
 هذا منى على مقدمتين الاولى ان المجموعات موجودات واثابته ان ابعاضها اجزائها من المجموعات
 وكلتا المقدمتين محل نقاش انما الثانية فالكاتب يشير الى اقياما الاولى منع عليه بعض المتأخرين
 من المحققين وقال ان وجود مجموع اى مجموع كان غير مسلم وانما القدر المسلم وجود مجموع في ابعاضه
 حاجته فاقسه لولا عليه من ان الجميع عبارة عن جميع الاجزاء وجميع الاجزاء موجود فالمجموع موجود
 فقد يقال عليه اولاً بان وليكم لوم لم من تحقق زيد وعمر وتحقيق اجسام غيرتنا هيتية والثاني ان
 بيان الشرطية انه اذا تحقق ثلثة موجودات تحقق موجود رابع وهو المجموع واذا تحقق اربع موجودات
 تحقق موجود خامس وهكذا ولا شك ان المركب من الاجسام جسم البته ثبتت انه اذا تحقق
 زيد وعمر وتحقيق اجسام غيرتنا هيتية وآما بطلان التالى فلان اذا تحقق اجسام غيرتنا هيتية لا يسيحها
 هذا العالم وقديس مجموع زيد وعمر اقل من دار هيت ولا يستتقص بيان بالمجموع الذى في اجزاء
 خاصة فان المركب من الهوى والصورة مثلاً موجود ولا يلزم منه وجود مجموع رابع فان التفاضل
 منكر وجود كل مجموع ليس فيه حاجة جزئية بل ما يفي وقع هذا المخطط ما ادره بعض الفضلاء من ان
 المجموع الرابع اعتبارى محض لا اعتباراً بالجزءين فان الموجود زيد وعمر وثالث وهو المجموع ولستنا قلنا
 ان له وجوداً سوسه وجودى زيد وعمر بل قلنا ان المجموع هو وجود زيد وعمر وعلى انها موضوعاً للثالث
 فهذا المجموع له جزءان زيد وعمر والمجموع الذى اخذ من المجموع ومن زيد وعمر ولا خلاف في شتماله
 على تكرير الذاتى فان المجموع الاول مركب من زيد وعمر وانه جزء لهذا المجموع فيه ومن زيد وعمر زيد
 مرتين اخذ بالجزئية مرة من حيث انه جزء بالجزء ومرة من حيث انه جزء براسه فان قلت المعارض
 ناقض ولتقص متوجه فان جميع اجزاء هذا المجموع موجود قلنا لان جميع الاجزاء موجود فانه لا يخفى
 له مرتين اللهم في اعتبار العقل ومطلوبنا ان المجموع الذى له اجزاء في الخارج فهو موجود وثانياً ان
 اراد جميع الاجزاء كل واحد فالصغرى هم اذا المجموع ليس كل واحد منها وان راد جميع الاجزاء في كل منها فالكبرى منسحب على كل واحد
 مصادرة فالكبرى منسحبة وان راد كل واحد في احدتها ومجموعها في الآخر فمفكر لا واسطه وقد عرفت ما فيه سابقاً فانه لا يسيح
 في ان زيد وعمر اى صدق على مجموعهما اثنان في الخارج وان المجموع حامل للمجموع لاكل منهما وصدق
 الاحكام الخارجية بوجوب وجود الموضوع وقول المستدل ان المجموع عبارة انما يشبه ان يكون كالحكم

على الحمد ودو مثل هذا كل ان فرض انه غير نافع في البرانيات فلا خفاء في نفعه في التبيينات
كما يقال البيت عبارة عن جميع جدران وسقف وهذه موجودة فالبيت موجود وقد بينوا في موضع
ليس يشتمل على المصادرة فان قلت ان من لا يسلم وجود الجميع كيف يسلم وجود جميع الاجزاء فليسلم
بمنزلة تسليم المدعى وباعتبار هذا علم بالمصادرة قلنا ان المدعى واضحه كما مر من التبيينات وهذا
ويمكن ان يقال وان كان بعيدا من العبارة انه في الصغرى يراد الجميع بمعناه الظاهر وفي
الكبرى كل واحد ذكر الالوسط فان نضم اليه ان كل شيء كل جزئ منه موجود فهو موجود فواقع كبري
في صورة في الواقع ليس بكبرى والكبرى محدث ينساق الذهن اليه فصوره القياس ان هذا
عبارة عن جميع الاجزاء وذلك كل جزئ منه موجود فينتج ان هذا كل جزئ منه موجود ويضم اليه
كبرى مرة فتلك المقدمه ليست بكبرى بالنسبة الى هذه النتيجة وان قال ان هذه الكبرى
م قلنا البدايه شاهده بان غيا يكون كل جزئ منه موجودا لا ينتظر في الوجود الى شيء ويمكن ان
ينبه عليه بان الفياض اذا افاض صورة فلا ينتظر الجسم في الوجود التبعه وتلكا بانا لانم ان الجميع
مين جميع الاجزاء بل للجميع هو الموجود الحاصل من نفس الاجزاء وتوضيح ان الاجزاء مثلا
عشرة موجودات معروضة بعشرة موجودات كل واحد منها بوجود واحد للجميع موجود واحد معروض
يوجد واحد الوجود الواحد لا يكون موجودا اكثر من وجود واحد فالجميع الذي هو موجود بوجود
واحد كيف يكون عشر موجودات معروضة بعشر وجودات والالكان للجميع احد عشر وجودات ايضا
عليه ان لم يست على سبيل البدلية فلما يكون وحده مقدما على الكل يكون مع الاجزاء الباقية فلو كان
عين الاجزاء لزم تقدم الشيء على نفسه قال المحققون ما يندفع به هذه الملاحظة منهم من عنده علم الكتاب
كتاب سر الصواب فليقل ما قاله هذا الراي في العلم اذ فرق بين ان يلحظ الوحدة الغير المتكررة مرتين
على ان يكون الغير المتكررة هي الملاحظة بالذات وبالقصد الاول ولكن مرتين وتبين ان يلحظ
الوحدة المتكررة مرة واحدة على ان يكون الوحدة المتكررة المنشأة هي الملاحظة بالذات من
اول القصد قضي اللحاظ الاول وحدتان مثلا غير متكررتين مقدمتان بالطبع وفي اللحاظ الثاني
وحدة متكررة يعبر عنها بجميع الوحدات المتأخره في العدد ولك سبيل القول في الواحدة المتكررة
هي معروض الوحدة ومعروض الاثنينية فالاشنان مجموع معروض الوحدتين بما هو مجموع المعروضين

لا معروض الوحدةتين بائى وجها كان ولا يذبح عليك انه لا يردان المجموعات والاعداد امور
 واقعية فكيف يختلف بالتماطات فان مراده مساوى للمعالمين فالمشاعر هو الذى يصدق عليه انه
 حاصل لهذا المجموع والمجموعات لا يصدق عليها ذلك اذا تم هذا فنقول ليس عليك دفع هذا الكلام
 فان الضرورة قاضية بان المجموع لا وجود له سوى وجودات الاجزاء وتماثلهم عليه ان المادة اذا
 فرضت منقلبة الى صورة فقد زالت صورة وحدتها اخرى وهى الكائنة فيحصل موجود آخر وهو
 المجموع اما عند القدم فظاهر واما عند هذا القائل فلان فى هذا المجموع صورة نوعية ولا شبهة لاحد
 ان الفيض ما وجد منه الا فاضة واحدة وهى الفاضة الصورة لا فاضتان الفاضة الصورة
 وفاضة المجموع واما قوله والا لكان انتم فمبنى على ان الموجود الواحد بائى وحدة سواء كانت الوحدة
 حقيقة كالعقل الادلى مثلاً او اعتبارية كالبيت لا يكون له الوجود واحد هو فى معرض اختيار بل
 الظاهر ان الكثير لا يكون له وجود واحد والواحد الحقيقي يكون له وجود واحد حقيقى والواحد الاعتبارى
 يكون له وجود واحد اعتبارى وان كان ذلك لوجوده فى نفسه كثيراً وتماثله عليه ان الوجود اما
 عين الماهية كما هو مذهب القائل الماهيات لما كانت متعددة كيف يكون لها وجود واحد وان كان
 نائياً عليها فهو امر متشاعى فلا بد ان يكون المتشاع من متعددة متعدد او لولا الفاضة انتم الان لا
 المجموع واما قوله وايضا عليه انتم فنقول عليه انكم وليست على سبيل البدلية ولا على الاجتماع
 بل بالمعنى الذى مر فى كلام المحققين وتلخيص ان زيدا وعمر اذا وجدوا فالمجموع منهما موجودا للبقية
 لان كل جزء منه موجود ولا شك فى ان شياً يكون جميع اجزائه موجودا يكون موجودا لا متطابقاً
 واوليس ههنا وجود آخر للمجموع وجود هو وجودات الاجزاء وتعلم ان كلام هذا القائل بعد
 قسط من القول واقع على هذا الوجه اذ قال الشئ كما سيجى عن قريب ان العدد اذا لم يكن فيه جزء
 صورى فتركيبه من الوحدات بين التركيب من الاعداد ان الاثنين موجود ثالث متغاير لكل واحد
 من الوحدةتين فجزئية كل واحد من الوحدةتين ليس بين جزئية الاثنين واللازم جزئية لنفسه لا غير
 عليك ان العدد اذا لم يكن له جزء صورى ليس له جزء صورى الا الوحدة ولا شبهة لاحد فى انه
 لا حاجة فى بعضها الى بعض فيكون الاثنان كزيد وعمر واما المجموع منها فلا يكون موجودا ثانياً فان قلت
 ان الوحدة امر اعتبارى فقلنا نعم لكن هو من الشئ بالنظر الى الخارج ولا فرق عند اخذنا بين الام

المتاصل وبين الاعتباري في هذا الامر وكيف يصح لعقل ان زيدا وعمر ليس موجودا مع ان وصفهم
عنى الاشئنية امر واحد الوحدة الحقيقية امر ثابت له بالنظر الى الخارج فان قلت لعلة فارق بين
الحدود والعدد قلنا الفارق مفقود وليعلم ان كلام اشم ان حررا الزاما على انهم القائل بعدم
ترتيب الامور الغير المتناهية لم يتوجه على اشم هذا القيل والقال فان انهم قال بوجود مجموع اى
مجموع كان اى سواء كان له صورة نوعية او لا كما نقله اشم في مسلك اثبات الواجب وبفضل شيخ
في طبوعات النجاة في المقالة الثانية وكفاك شأها عدلا فنع وجود المجموع في غير موضع وليعلم ايضا
ان المنع الآخر المستند وان كان حيز المستدل بالاستدلال القائل بان المجموع عين الاجزاء
لكن فيه تسليم لوجود الجميع ولو كان بوجود ثالث فلمستدل ان يقول ان كان موجودا والوجود ثالث
فالمطلوب حاصل وان كان بين الاجزاء فايضا ثبت المطلوب فتأمل فيه واما قال المحقق
في نقد المحصل في مبحث التشكيك الامام في المعرفة القول بان مجموع اجزاء الماهية بنفس الماهية
ليس بصحيح لان الاجزاء مقدم على الكل والاشياء لتي كل واحد منها مقدم على شئ متاخر عنها من
ان يكون نفسا متاخره يجوز ان يعبر عن الاجتماع ماهية هى المتأخرة لا يدل على انه مجموع وجود
ثالث بل يتناول المعنى الذى مر في كلام المحققين بلا معونة حذف ومجاز فاعتبروا يا اولي الابصار
وفيه شئ فان كلام الامام في الكسب والكسب لا يتحقق الا اذا وجد المكتسب في الذهن بحدوده
والكاسب فاحد الذى هو جميع الاجزاء كاسب وبعد وجوده وجد المحدود فالحمد ودان مغاير للحد
في الوجود وليس موجودا عند وجوده فهو امر ثالث مغاير للاجزاء فلزم القول بالامر ثالث ولو كان
المحدود عين احد انما التنازرا بالملاحظة فمصول احد حصول المحدود فلم يكسب من احد شئ فتأمل فانه
لمحق عزيز قوله فالمجموعات الموجودة الجمعية هناك نيتى بعدة قنانية الى الاثنين لانها تنقضى
شيا فاشيا فاذا انتهت الى مجموع لا يكون بعده قنانية مجموع يكون ذلك المجموع اثنان فيكون المجموع
الاول قنانيا لانه ما كان زادا على الباقي الا بعد المتناهي والزائد على المتناهي لك قنانه وهو
ظاهر قوله وان شئت قلت والفرق بين الوجوديين ان الاول تسلسل في جانب احده وهذا
تسلسل في جانب المعلول لان الاثنين معلول الواحد واما هذا ايضا رد على انهم القائل بمجاز
التسلسل في المعلول وتقدم من الشارح في بيان التضائعات ان البرهان غير مختص بتسلسل دون

تسلسل ولكن كان الانسب عليان بين اولاهما اعتماد عليه كختم في هذا التعمير كما بين عذرهم في التناقض
 وغير المرتبة قال من عنده علم الكتاب كتاب اسرار الصواب انما سلطان قضاء العقل بالبرهان على الانهائية
 بالاعتناء في سلسلة التصاعد والمحل مطلقا في سلسلة التنازل والمحل وانا نقول الفصيل ان
 في سلسلة الترتي على تقدير الالاتها ليس يوجد علمه بتعيين في محاذ العقل انما الاحالة تكون مغفلة
 اولاهم من تلقاء مدخل سلسلة المرتبة باسرها في التقدير وان ذلك ميزان الحكم بالا حالية والامر
 في سلسلة التزامي على خلاف ذلك قلن قلت كيف يحكم على جملة البراهين انما على هذا السبيل والامر
 يستبين في برهان ايجثيات والتضايقات ان حكمها محسوب الذيل على سلسلتي التصاعد والتنازل
 سواء من غير فرق قلن لك انما تحققت ان ميزان الحكم بالا حالية بحسب اى برهان قيم هو متجانس
 شرطى الترتيب والاجتماع في الوجود بالفعل من جهة الانهائية فمما لا فرق يصرح بتأمل حيث العطل
 والمعلومات المجتمعة في الوجود انما تكون مترتبة بحسب المرتبة العقلية بنفس الذات بما هي الذات بحسب الوقوع
 في الخارج اذ ليس لما في حاق الاعيان الا مجمعة الصرفة فاذن نقول في صورة التصاعد يكون للعقل المرتبة
 التصاعدي الى الانهائية مجمعة الحصول باسرها الاحالة في مرتبة الذات المطلوية الا مغفلة فيكون الترتيب
 والاجتماع ايضا جميعا في جهة الانهائية لها واما في سورة التنازل فالمعلومات المرتبة لا يكون مجمعة في
 مرتبة ذات العلية ليس المحلول لا يتبع لما الوجود في مرتبة ذات العلة على خلاف الامر في المطلوية فانها
 واجبة الوجود في مرتبة ذات المطلوية فاذن في المطلويات المرتبة الى الانهائية يكون الانهائية في
 جهة التزامي والتنازل والترتيب والاجتماع في الوجود بالفعل في جهة اخرى خلاف تلك المجتمعة
 وهي جهة الترتي والتصاعد الى ههنا كلامه وليس يظهر اعنا فان الضرورة قاضية بجران البرهان
 في اى ترتيب كان سواء كان من جهة التصاعد والتنازل وقد صرح هو في غير موضع ان الاجتماع
 في الدهر كات وان المطلويات مع العلة في الدهر وفلجدة بالعلية او بالطبع انما هو في بعض
 ملاحظات العقل واذا كان المحلول مع العلة في الدهر والخارج والزمان ان كان من الزمان
 وفي الدهر حليته ومعلومية فيكون الترتيب في الدهر فيزيد عدد واحد لما على الاخرى الى الاخر ليس
 وجوب الوجود للعلة في مرتبة وجود المحلول باعتبار المطلوية المقتضية للترتيب مستصحب للتاخر اعتبارا
 آخر والترتيب باعتبار والاجتماع باعتبار آخر مع ان البرهان جارك في جهة المحلول المرتبة

ثابت في الواقع الاجتماع ايضا لكن باعتبار امر آخر ولكن صفتا الترتيب في الاجتماع ثابتان لا اتحادا سلبيا
وهذا يكفي وليعلم ان هذا المحقق يفهم البرهان في المتعاقبات الماضية باعتبار وجوداتها ههنا مع انه
لا ترتيب باعتبار الدهري بل باعتبار الوجودات الزمانية وذلك عليه ما عتذر به في لزوم انقطاع الابد
الا باعتبار الدهري فان المتعاقبات الاستقبالية مجتمع في الدهر فثبتت صفتا الترتيب والاجتماع مع ان
في الدهر لا ترتيب بل ليس فيه الا الاجتماع المحض وهذا بعينه وارد في المتعاقبات الماضية مع ان البرهان
جاري عنده فيها وجرمان كيمشيات ليس الا البرهان العرشي الذي ولا بأس بان يفيد وقال وانما ذلك
انضباط ان الحكم المستوعب لشمولي لكل واحد اذ صرح على جميع تقادير الوجود لكل واحد من الاتحاد
مطلقا سواء كان منفردا عن غيره او ملحوظا مع الاجتماع كان ينسحب ذيله على المجموع اعلم ان ايضا من غير
استمداد ان يختص بكل واحد واحد بشرط الافراد كان الحكم كيمشية غير حكم الاتحاد وقال في تقدير البرهان
ان كانت اعداد موجودة او حركات او اذن من مرتبة فالحقل الصحيح يكمل باذنا كان ما بين عدد ما هي عدد
كان وما بين واحد اخر واحد كان لا يتناهي فقد انحصر عدم النهاية بهت وان كان ذلك اي ما بين
عددين لك تناهيا فالكل ايضا تناه ولا يتوهم انه قياس لكل المجموع على الافراد مع انها مستفادان
تارة بل انه حكم إجمالي على المرتبات على الاستغراق العمومي بحيث يستوعب الجملة كما تيسل ما بين
نقطة اخرى دون الذراع وهذا غير فارقي بين المعلومات ولعل ليس حكم بجمعة البرهان
في الاجسام مع الاجتماع فيها بحسب الوضع والترتيب باعتبارها وبجريان انها هو باعتبار الاجتماع في الدهر
والترتيب الوضعي فيه وكذا لعل والمعلومات مجتمع في الدهر والعمليات والمعلومات ثابتة في الدهر ايضا
ومجتمع فيه ايضا وانما عدم التحقق في مرتبة العلة في غير مظهر ولذلك لا فرضنا اجساما غير متناهية بحسب العلة
او الجسم الهرفرة كذلك كما ينسب الى النظام في بطل بضمه البرهان وان كان مذهبه يبطل بوجه آخر
ايضا وليس واحد منها في مرتبة الاخر فاية الامر انها مجتمع في استخارج وفي الدهر وفي الزمان ان كانت
زمانية والترتيب الوضعي في الدهر وفي الزمان وان قيل باعتبار استخارج فمجموعه ايضا فلا بد من ان
يسمى البرهان بهذه الاعتبارات فكذلك العلل والمعلومات فتاقل فان كلمات هذا المراسخ غرض
ولعل اسد يحدث بعد ذلك امرا قوله فان قلت انما يلزم ما ذكرت لو كان العدد كم من الاعداد انما هذا سؤال
على ظاهر قوله لا بد من تحقق الواحد انما فان الاثنين عددا احوال على كون الكلام في العدد والمعدود

على ظن السائل ان العدد والمعدود وسواسيان في التركيب فحيث ان اول تسليم التساوي وثانيا
 بالترقية وعلى التقدير الاول بحسب بان العدد مؤلف من الاعداد واولا وثانيا بان كل ما كان في غير
 موضع فان كل ما في المعدود وحاصل معدود السطوان العدد مثلا العشرة ان كان مركبا من الاعداد
 الخارج من ان يتركب من كل عدد تحت اوس بعض دون آخر وعلى الاول اما بان يكون مؤلفا من عدد من
 اثنين وثمانية مثلا ويكون يتم العشرة بهما ولا ينتظر الى امر آخر يحصل ثم يكون مؤلفا من آخرين مثلا
 يكون كمل ماهية ايضا بهما وهكذا وان يتألف من جميع الاعداد التي تحتها حتى لا يتم ماهية من اثنين
 واربعية وستة واثنين وثمانية وثلاثة وسبعة وهكذا وعلى الاول يستلزم تعدد ماهية شئ واحد وانما في
 في تصحيح تكرار الاجزاء فان الاثنين مثلا جزا الستة وجزا براسه مع الثمانية وقس على هذا وهذا بطر
 والشق الثاني من اول الترديد يستلزم الترجيح بلا مرجح ولم يتعرف الشق الثاني في من الترديد
 الثاني لانه يعلم بان في نظر اوله حال استلزام التعدد الى احالة فانه قال لو لم يتعدد لاستلزام التكرار
 ولم يورد البيان لانه كثيرا ما يترك بيان المقدمات في مقام الاجمال وسيجى الكلام آخر لاحاجة فيها الى
 هذا التقدير وهنا وجوه من الشبهة الآدلى المنع على لزوم الترجيح من غير مرجح فان تألف شئ من شئ
 لا يقتضي ترجيح مرجح وهل هذا الا كما يقال ان جسم لم تألف من جسمين بصورة وما باله ما تألف من
 العقل وغيره وهذا كما ترى فقلنا ما نحن فيه وهذه الشبهة اقوى الثانية المنع على لزوم تعدد الماهية كما
 في القرابة اقول لا يخفى انه لا يلزم من تركيب العدد ما تحت من الاعداد تعدد ماهية ذلك العدد فلو
 ان يكون ذلك العدد مركبا من امور متشاكله حقيقة وتفصيله في الحاشية الثانية بعد تسليم لزوم التعدد
 المنع على بطلان كما في تلك الاحاشية بعد قسط من القول على ان ابطال تعدد الماهية المركبة من
 اجزاء شاملة على اجزاء اخرى على التبادل بان يكون كل جزء من كل شئ لا يجوز من الاجزاء وجزء
 آخر مشتمل على اجزاء اخرى على التبادل بان يكون كل جزء من كل شئ لا يجوز من الاجزاء وجزء
 التي تحتها خمسة المعارضة تقرير بان العدد ليس بلوفا من الوحدات فان تقوسه منها ليس على
 من تقوسه من الاعداد فيلزم الترجيح من غير مرجح وهذه كلها ضعيفة الا الاولى فان لها قوة من وجه
 اما المنع الثاني فنضع باحرفنا ويندفع ايضا بما سيجي في دفع الاول واما الثالث فمكابرة صريحة فان
 تعدد ماهية شئ واحد بطر بدهية كما يلوح من التحديد الذي مر واما الرابع فلان العدد المشتمل على اجزاء

الالواح من فخره مستلزم المدعى واما الخامسة فلان تقوم العدد من الوحدات تخرج باعتبار ان
 لازم على كل حال بهذا قال شيخ التبريد وقال الشيخ في تيممه فلا يمكن توهم انفا كما بخلاف الاعداد فانها
 يمكن انفا كما ولا يكون ثابتا قبح يرجع الى الوجه الثاني وان لم يتم به لك وقريران اللانم على كل
 حال يرجع الوحدات في كونها جزءا لبعضها اولى بالجزئية وان جزئية غير با مخرج لم يتم لان رجحان
 صدق المقوم على بعض الافراد لا يمنع صدقه على غيره فكيف في صورة التشكيك والوجه الثاني ان تصوره
 لكل عدد من الغفلة عما عداه من الاعداد يمكن لنا فان العشرة مثلا اذا تصورت وحدتها من غير
 شعور بخصوصيات الاعداد المندرجة تحتها فقد تصورت حقيقة العشرة فلا يكون شي من الاعداد مضافا
 في حقيقتها وانما يظهر ان كلا الوجهين مستقل لا يرجع احدهما الى الآخر فالضرورة لنا على ذلك التعميم فان حاكم
 الجواب الاول ان تقوم العدد من الوحدات اتم ضروري فان العدد مؤلف من الوحدات فانما هو
 يتركب من الاعداد اثنان وثلاثة فالثاني مؤلف من الاثنين ووحدة والاثنان من وحدتين وجزءا من
 جزءا فالنزاع في تقوم الاعداد من الاعداد ان كان ضوفا ما يدري بعض ان تقوم الاعداد من الوحدات
 امر واقع البته ومع هذا بل هي مستقومة بالاعداد ايضا ام لا فلا توجه للمعارضة وحاصل الثاني ان
 البساطة شاهدة بان الوحدات كافية في تحصيل العدد في راجحة قال ايراد ان معان على مقدرة الجاهل
 ان تقوم الاعداد بالوحدات ترجيح من غير مرجح ومختلفان بالاستناد ومثل هذا غير عزيز واما المنع
 الاول فانه ان العدد ان فرض تقوم بالعدد فالضرورة شاهدة بان ثمانية واثنين باهما كما قال
 في التحصيل وكذا المستد والاربعة وكذا غيرها فاذا نظر الى ماهية العدد في لم يمتحج الى تحصيله بعدوان
 صحيح فالكمل سواء قال قول بان التقدم من بعض دون آخر ترجيح من غير مرجح بعضه ان اشياء نسبتها
 الى شيء آخر على السواء باعتبار خروج والدخول يكون بعضها ذاتيا والآخر عرضيا فبمنا ينفع الثاني
 ايضا فانه اذا استوى نسب الاعداد فزوم تعدد الماهية تعدد واضح فاما اذا نظرنا الى ثمانية واثنين
 ونقطتنا النظر عما سواها وميزانها محصلين للعشر من غير ان ننتظر الى امر آخر وتجزئة المقدمات لا يكفي
 لمن يحجب النوع وكان من المنوع وههنا موازنة يشبه الموازنات اللفظية وهي ان هذه المقدمات
 ان كانت واضحة فلا يحتاج الى اقامة البرهان على نفي تقوم العدد من العدد فان هذه قريبة من
 الدعوى والامر بعد الموضوع يبين قوله قلت هذا الكلام انما يتشبه اذا كان لكل عدد صورة نوعية

فقد ادعى من غير برهان عليها ولا تعويل على ما قال بعض الفضلاء ان هذا من الاستدلال فان الجمع
 اعني العدد اذ هو فرد وكل واحد من الوحدات امر اخر ومثله سلم اشتمل في رسالته اثباتا لواجب في الحساب
 الاول وجزئية كل واحد من اقسام المجموع لا يستلزم جزئية للمجموع ليس الوحدة مادة بكل عدد فالوحدة مادة
 مشتركة بين الامداد والعدد ليس بمادة مشتركة بين الامداد ولكن لا يستلزم مادة الوحدة مادة
 العدد فكله لا يجوز ان لا يستلزم جزئية الوحدة جزء العدد وما يمكن ان يثبت عليه ان شيئا اذا فرض ان له ثلثة
 اجزاء كالبيت مثله ان العدد لا يسقط فيلزم ان يكون له اجزاء اكبر من ثلثة وهكذا الحال
 فيما له صورة فحيثه كاجسام المؤلف من مادة بصورة جسمية وصورة نوعية فله ثلثة اجزاء فليس ان يكون
 اكثر من ذلك لعدد اجزاء بالجملة احكام معروض الكل لمجموع مغايرة لاحكام الكل لا فرادى وادعى
 اشار من هو محيط العلم بكسب ان العدد على تقدير عدم اشتراك على اجزاء الصوري هي الوحدات حيث
 انها معروضات لبيان اجماعية للوحدات المحضه ضرورة ان العدد حقيقة محضه وشئ مركب
 بالوحدات بدون تلك الحيثية ليست تلك ودخلها في العدد لا يستلزم ودخلها من تلك الحيثية ليس
 في بيان حيثية عروض لبيان اجماعية داخل في العدد بل اراد ان الكثير ربما يؤخذ كثيرا محض بالوحدات
 المحضه وربما يؤخذ معروضا لتلك الهيئة فالعروض والبيان كلاهما خارجان ولذلك تقادرت الاحكام
 الخارجية وليس في المعروض ببنية اجماعية من حيث الجزئية وشئ هذا الاختلاف ما قاله في المباحث
 الماخوذة بشرط بشئ ولا بشرط شئ من ان الشرطين خارجان اما هما في البيان المحض ولا في كسب
 ما قد نقلنا من عنده علم الكتاب كتاب اسرار الصواب فيما روي وجوه المجموع فتح لا يمس عليك رفع
 ما يثبت ان حيثية العروض ان دخلت لزوم اعتبارا بجزء الصوري وان خرجت عنه يكون الوحدات المحضه
 وبعدها تبين ان المنع الوارد على جزئية معروض الاثنين للثلثة لا يقع له في كلام اشتمل في القرابية
 سخر في وجهه من العدد يجب ان يكون له جزء صوري لان الوحدة من مقولة الكيف وليس من
 مقولة الكلي كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير منها فلو كان العدد محض الوحدات يصدق
 عليه الوحدة فلم يصدق عليه الكلي لمختص الذي هو العدد فان التقابل بينهما وان لم يكن بالذات فلا يقل
 من ان يكون بالعروض واحال بيان المقدرة القليلة ان الكل كما يصدق على كل ما شئت القليلة وقيل
 نظر فان الكثير ما هو كثير ليس هو العدد بل الكثير من حيث انه معروض للبيان اجماعية فالمقدرة لا ينتج

المركب
 انما هو
 ١٠

المطلوب وايضا لا كفاية فيما اذا تركب العدد من اجزاء الصوري فان ذلك يجوز ولا يكون جوهرا للترشح
تقوم العرض من الجوهرا فلا بد ان يكون عرضا وذلك العرض لا يجوز ان يكون سوى الكيف فانه لا مجال
لكمية لانه متصل وهو ظاهر البطلان او منفصل فيكون المتعدد وعبارة من الوحدات وابتداءا
بها قيام احوال بالحل ونقل الكلام الى هذا العدد فلا بد من وحدات وكل منفصل آخر فان الاعداد كلها
متساوية لا اقدم في الاجزاء على ان ذلك الكم المنفصل لا يكون الا ذلك العدد ولا اقل منه ولا ازيد
عليه كالعشرة مثلا فوعشرة وحدات وعدد عارض لها وهو الالعشرة وهذا بطر براهته فهو كيف فبها
اسود هي كيفيات وهي الوحدات والجزء الصوري والكيف الكل كما يصدق على واحد من
افراده يصدق على كثير من افراده فيصدق على الجميع كيف فلما يكون كذا فان قلت ذلك
الجزء يجوز ان لا يكون كيفا كما ان الوحدات ليست كيفا عند بعض قلنا سلنا فلا قل من ان يكون
لا كما فيكون الوحدات من افراد الكم وذلك الجزء وايضا ونتج الكلام واذ اعرفت هذا فلما يجد ان يستفيض
كلامه بكثير من الصور فتأمل وقد يؤيد المنع على المقيدة انما لكل كل الجزء فان كل جزء لا يصدق عليه
انه جزء ولا يصدق على جميع الاجزاء انه جزء لا يستشعر في الواحد الحقيقي الذي
لا عدد فيه بحسب الاجزاء ولا بحسب الصفات والاعتبارات فان الكثير من افراده كيف يصدق عليه
الواحد بذلك الحصة وكيفية ما لا يخفى فان زيدا انسان ولا شبهة في زيد وعمرا ايضا انسان غاية الامر
انها انسانان فان الطبيعة بما هي ليست بواحدة ولا كثيرة فزيد وعمرو بكرة لشبهته في انهم ناس واليه
اشارت احاشية القدرية قالت بالحصة الذي قلنا ثم اردت بهذه العبارة الا انه يصدق على الواحد
منهم مع قيدا لوحدة وعلى جميعهم مع قيدا لكثرة اعني يصدق على الواحد انسان واحد فقلنا هذا انما هو المنع
مع المستند فالاجزاء الكثيرة اجزاء والا فزاد لكثرة من الواحد الحقيقي واحدون فالكثير يصدق عليه
لكن مع الكثرة هذا هو الفرق كماله تحقيقا وان كان متين على مقدمات سلمية عندهم فلا كلام عليه قائل فيه
ولكن ان يقال بان كينس متحد مع المادة الخارجية وان كل المكنس له فصل ولا يحصل ماهية نوعية
بكنس فقط والوحدات احوال اجزاء ماوية فلو لم يكن للعدد جزء صوري فيلزم تحقق كينس بلا فصل وهذا
يخفى على امرين الاول ان الكينس له اتحاد مع المادة والثاني ان العدد ماهية محصلة لوحدة
حقيقية فانه لو كان ماهية اعتبارية لم ينتهض فانه يتقص بالعسكرة امثاله فانه لا جزء له سوى المادة وقدر

قوله

الحاصل

الاستدلال بما مر من الشارح التجريد على ان العدد محض الوحدات وتخصيصه اعم مراد اف تصور الوحدات
 من غير شعور الى آخر فقد تصور كنه العدد وهذا ان تم دل صريحاً على ان العدد هي الوحدات ولا يخفى ان هذا
 الاستدلال يشكل مستصحا من المورد فان عروض العدد يغني في الخارج على تقدير نفى الجزء العنصري
 يحتاج الى المحل فالى الجميع الذي لا حاجة بين اجزاء لا تحقق له وانما لتحقيق واحد واحد والوحدات كما
 بين واحد منها الى آخر فان قلت لا يبعد ان يفرق بين الاعتباري والحققي قلنا لا فارق عند العقل
 الصحيح فان زيدا وعمراد وكبر السوا بحيث ثبت لهم امر هو ثلثة اى مجموع وحدات في الخارج كما انهم ليسوا
 بموجودين بل انما الموجود واحد واحد ولا تحقق للمجموع قوله وحينئذ يكون كل مرتبة اى كيف يكون مجموع
 ان العدد عبارة عن محض الوحدات وهي السور متوافقة والضرورة ايضا قضت بان لا يحصل من السور
 متوافقة سور متخالفة فان قلت ان العدد امر اعتباري وفيه يجوز ان يكون التخالف متحققا قلنا بعد
 التسليم وخال العدد في مقولة اخرى وهي الكم يكون مجاله فانه لا يكون اجتماع السور هي من مقولة او
 ليست من مقولة مستلزما لدخول الجميع في الاخرى الا بالحد ايضا ولا دليل على ذلك يعتمد عليه قالوا
 من تخالف الاحكام من الاصمية والمنطقية شكلا غير تام يجوز استناد الاحكام الى خصوصيات انتهى
 للاعداد التي ليست بينها تخالف نوعي وايضا يستبعد العقل بان تحصل من السور متخالفة بدون
 ان يكون صورة نوعية فيها والعقل غير فارق بين الكم المنفصل وغيره فتأمل فان هذه مقدمات
 بلاينات عليها ان ادبكت في معرض المنع فالكمل فاسد والا فيبطل تلك لدعوى قوله ثم عدم تركيب عدد
 من الوحدات اى لم يظهر انه ما للفارق فان الدليل الثاني في العددان ان الجزئية للجميع من المحدود
 فان الجميع الماخوذ التعداد من عشر موجودات موجود فاما متألّف من جميع المجموعات فيلزم العدد
 او متألّف من بعضها فلزم الترجيح من غير مرجح فان قلت عند اسم هذا الدليل غير تام وذلك لترجم
 تركيب لعدد من العدد فجزيان الدليل غير نافع قلنا مع قطع النظر عن جریان الدليل العقل غير فارق
 بين العدد والمحدود اللهم الا ان يفرق بان العدد ماهية محصلة والمحدود ماهية اعتبارية وفيه ما فيه
 ثم انه لو دبر قوله فان قلت على المنع فالاستناد كما هو منطوق بقوله وهو م لا ينفع هذا الكلام كثير
 نفع وقوله فاما علم بماهية الخاطر بين ولا بين فان لنا فارقا قد مر في وجود الجميع وقوله فان مجموع
 زيدا وعمراد الخ ظاهر وهو شرح فان عدم خروج هذا الجميع عن الجميع الثاني غير ظاهر بل هو خارج كما هو ظاهر

كما يشهد به العدد بل النظام ان العدد والمعدود يستحاران بالذات متسايران بالا اعتبار فان عشرة محمول
 بالمواطة على اناس وليس الوحدات محمولة على تلك الاناس فهم باعتبار فرد انهم اناس وباعتبار اجمع
 عرض لهم كقوة عشرة ومعدودهم تركيب العدد مستلزم لعدم تركيب المعدود وهذه المقدمات ان كانت
 غير مطابقة لاصولهم ولكن يقبلها الذكي وليعلم ان جريان البرهان غير موقوف على اثبات البرهان فاما
 قدر من كسفي الوجه الثالث من اجوبة دليل الفلاسفة على حدوث العالم اشارة الى ان التخصيص
 سلقا كانت في اجراء البرهان فلا ريب في ان المجموعات لادام ولزومات فهنا سلسلتان سلسلة
 لادام وسلسلة الملزوم فنجري البراهين قال من عنده علم الكتاب كتاب سلسل الصواب ان كل عدد
 فان حقيقة الوحدات التي سبقتها ذلك العدد بشرط اتفاق وحدة اخرى وانما يتنوع العدد بالوحدات
 المتحققة بالاسم مقيدة فاذا ليس عددا الاثنين من اللوازم ايضا للعدد الثلاثة كما هو ليس من المقدمات
 ولكم معروضات الاثنين بالقياس الى معروضات الثلاثة مثلا قال هذا طريقه بعض الناقين من
 فلاسفة الاسلام ولا يرتاب ان هذا البيان غير مانع عن اجراء البراهين ولا يقدح في الاجراء بحسب
 الواقع فان المعروف من حيث انه مقيد ليس بلازم لكن ذاته من حيث هي معروضة للاجتماع لازم شبيهة
 فهذا الكلام ان مرام احده دفع كلاهما وهو اجراء البراهين باعتبار اللزوم فهو غير مانع قوله وعلى ذلك
 يستنى ما اختاره بعض المحققين انه وهو نصير الدين محمد الطوسي في شرح الاشارات وتقصيلا ان الواحد
 لا يصدر عنه الا واحد بطل هذا النظم للعالم فان الواجب واحد فمعلومه لك وكذا معلوله وهكذا فليعلم
 ان يكون في العالم سلسلة واحدة فقط تحول التخصيص بابدال اكثره الاعتبارية في المعلوم الاول اعتبارا
 الامكان عن ذاته والواجب من علمته ومثل هذا في المعلوم الثاني والثالث وهذا مما لا يصفون
 شبهة وشك فليطلب من بحيث امتناع حدوث اكثر من الواحد كما ورد ذلك لمحقق موافقا لاصول
 الاشراف كلاما به لا يلزم وجود سلسلة واحدة فقال في النظم السابع اذا فرضنا سبدا واول وليكن آ
 وصدر عنه واحد وليكن ب وهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن آ بتوسط شيء
 وليكن ج وعن ب ب وحده شيء وليكن د فيكون في ثمانية المراتب شيان لا تقدم لاحدهما على الآخر
 وان جاز ان يصدر عن ب بتوسط شيء كان في ثمانية المراتب خمسة اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن آ بتوسط
 حده شيء بتوسط ج واما ثالث وتوسط ج ب رابع وتوسط ب د خامس وتوسط د ه سادس عن ب بتوسط ج سابع

وتجو سطحي ومخاتاسع وعن سج وصدده ماض وعن ز وصدده حامدي عشر وعن سج ز ثاني عشر وكذا
 هذا كله في ثلثة المراتب هذا الكلام لمحقق نقوله على ذلك اما اشارة الى وجود المجموع كما يشير اليه اللفظ
 ذلك لشي السعيد وتقرّب اليه او مينة ما قيل اشارة الى مغايرة المجموع للمجموع فان مراده بالمغايرة
 الخارجية اى بسبب الوجود كما ذهب اليه اشم فلا يرد عليه ما يقال عليه على هذا ليس بقوله على ذلك
 زيادة نفع اذ المغايرة بين المجموع الماتل الاكثر منه غير محتاج الى مثل هذا التايد ووجه عدم الورد وظاهر
 لكن يرد عليه ان دعوى الابتداء غير مسلمة فانه ما قال الا بصدر ورشي عن المجموع آت سج وهذا لا يدل
 على ان للمجموع وجودا كما قال اليه بعض المتأخرين من المحققين فان صدر ورشي عن المجموع يمكن ان يكون
 الفاعل آت سج بشرط ان كان مطلوبه ان الابتداء بضم مقدمه ثبت سابقا في وجود المجموع
 فكل كلام وقع في الصدر والبتنى على شرطية شئ موجود منى عليه وايضا لا خفاء في بعد هذا التوجيه
 او اشارة الى جزئية المجموع للمجموع فهو ايضا غير مسلم فانه لا اخر ولا عين للجزئية ولو قال قائل بصدر
 ورشي عن المجموع آت سج بضم مقدمه ان مجموع عدم خروجه ظاهرا كما يلوح من كلام اشم سابقا فاعلم
 ان مجموع آت سج لا بد ان يكون موجودا لكون الكلام في المصادرة الموجودة وبما شغل على وجوده
 واذا وجد فلا بد ان يكون جزء لعدم خروجه ضرورة ليصح ان صحت المقدمات وحكمة الامران كما لمحقق
 غير منى على الجزئية وعلى المغايرة وعلى الوجود فان ابتداء ليس لا على ان لا اتحاد وجودات ولا اتحاد
 جزئية وواحد منها فاعلم واخر شرط وقيل هذا القول كثير من التافين لوجود المجموع وجزئية فنعلم ما في
 القربا بانية من عدم ظهور وجود الابتداء على الجزئية وآما هو ما بعد هذا القول بل لم يظهر ما قلناه هناك
 مع اثنائه موجودة مثلا فنفية خفاء فان مجموع الثلاثة مجموع فمع اثنان ايضا موجود فانه لا فرق بين
 مجموع ومجموع وان لم يكن موجودا فالاثان واثنائه سببان وانظروا من كلامها الكلام على اثنائه
 خاصة قوله وعلى هذا يتبين البرهان المشهور آه الابتداء على الموجود ويظن ان مجموع الممكنات
 لو لم يكن موجودا فلا يطلب له علته غاية الامر يكون اللاحد علة ولها علل متسلسلة فان ابطال التسلسل
 فيفوت غير ضمم وهو اقامة البرهان يصفوا عن مؤنة ابطال التسلسل او الدور واما الجزئية فلها
 يظن ابتداء عليها ليس حاصل البرهان ان اجملة لا بد لها من علة وهي لا يجوز ان يكون جزءا فيكون
 خارجا وهو الواجب والمجموعات لو لم يكن اجزاء وهي ممكنة كيف يسج ان خارج واجد

اشيخ مقيم لهذا البرهان مع ان جزئية العدد للعدد ينكر ما وقد عرفت ان العدد والمعدود شيان في
 هذا الحكم فلهذا من العيب قوله ولا طرح في هذا الدليل اي لا طرح صحيحا فانه ربما يقبح بالترام عليه اكملته
 نفسها ولم دفع في موضعه وهذا القبح بلا دفع فان المجموع ليس له وجود سوى وجودات الاجزاء فكل
 ان يكون اسعلا لا بوجوبه بل بوجوبه الى غير انها. بية فالمجموع من آلى لا نهائية معلول للمجموع ب
 الى غير انها بية وقدم من كلام المتأخرين المحققين ان القبح بوجوبين الاول القبح في اقتناع عليه
 والثاني في منع احتياج اكملته الى علته وقد انمى على ان المجموع موجود بوجود ملحوظة واما لو كان وجودا اكملته
 هو وجودات الاجزاء فيكون موجودا بلا شبهة فيحتاج الى علته فالقبح الا القبح الواحد فما قبل حصره
 القبح قوله فلم ان المتعدد والاقول انه قد دفع على تمام الكلام من وسيله ههنا كلام الى ههنا ان كان قوله
 وعلى ذلك تبين ان اشارة الى الوجود وان كان اشارة الى الجزء فتقريره على قوله وعلى ذلك تبين صحيح
 بلامية قوله وما يتوهم آه وقدم الكلام على وجه التفصيل فتذكر فان قلت قد ذكرته فساد هذا التوهم فادع
 الايراد ههنا قلت مقصوده دفع ليراد على دليل اثبات الواجب ولذلك انفصل تفصيلا وان شئت
 قلت انه توهم على القول السابق لكن ايراده ههنا لان قوله وعلى ذلك وقوله الآخر وعلى هذا تبين وقعا
 في البين للتأيد بهذا التوهم حوط بالدليل بهذا التأيد وبكلمة فالامر سهل قوله فان قلت ان هذا
 اشترط الترتيب في صحة جريان البرهان وقد ثبت ان الترتيب ثابت في جملة غير المتناهية فادع عليه
 ان معلومات استدعالي يلزم ان تكون متناهية على هذا التقدير لجريان البرهان تلخيصه ان الامر ملحوظ
 غير متناهية وعلته تعالى تعلق بكل منها فالعلوم غير متناهية بفعل وقد ابطله البرهان فالمراسن لمعلومات
 الاشياء من حيث انه تعلق العلم بها لا ذواتها واجاب بتسليم تناسلها من حيث انه تعلق العلم بها فان
 علم الواجب بسيط واحد انه فقولته ولذلك ذهب الفلاسفة الى تفريع على كون علم الواجب تعالى لمر
 واحدا بسيطا مستقلا بالتمسك حاصلا ان كون العلم واحدا المعلوم متعدد الماك ان يتحققا عندهم فيكون
 اجمالا فان الاجمال قد يكون بهذا الوجه وقد يكون بمحصل متعدد وبصورة واحدة بحيث يكون ذلك
 امحصل سببه بمحصل المتعدد وبصورة متعددة وهذا علم بالقوة للامور المتعددة ويمكن ان يكون ذاتا
 مثل ان يقال فيه حيوان ناطق فهو انسان وقوله وذهب بعضهم الى ما سمعوا على قوله في الفلك
 فيكون داخل في المخرج باعتبار ان العلم الاجمالي ليس علما بالفعل عند التحليل من النظر او باعتبار ان العلم

الواحد لا يتعلق بمتعدد اولم يكن علوما متكثرة فغير عالم وظهر او ايام فاسدة فان العلم عبارة عن الاكشاف
وهذا يمكن ان يكون بجمهور المعلوم نفسه عند العالم ويكون ذات العالم مبداء للاكشاف وهذا هو الوجود
العلمية وان ساء هذا الوقت فستفسد انشاء الله تعالى قداما معطوف على قوله ولذلك ذهب اهل الفقه
آه فيكون ذكره في البين استطراد فان قلت هذا الجواب انما يتشبه على مذهب القدر اننا فين العلم حصوله
والا على مذهب العلم الاول واشياء القائلين بالطبع صور المعلومات في ذات تعالى كما فينا كما نقل
عنه وعن الشيخين الى على وابي نصر وان كان عبارة في الشفاء نافية للارتسام لكن الاشارات
خاصية عليه فلا قلت لما كان التحقيق ذلك دخله في الجواب والا فلا مدار عليه فانه على تقدير الانطباع
لم تثبت قواعدهم بالطبع كل المعلومات بصور متعددة بخلاف المعلومات هذا مجرد والذي من مذهب
ان الكليات معلومة بحصول نفسها واخر كليات المادية معلومة على وجه الكلية وعبارة النجاة نص
في ان الجزيئات معلومة باسبابها بحيث يخصص في شخص لما كان العلم بحصول الصورة لازم حصول صورة
بازا كل معلوم فقد لازم الصور الغير المتناهية البتة فان الكليات ان جاز منع عدم تناسلها فلا يجوز
منع عدم تناسلها في الجزيئات وصورها المنحصرة في اشخاصها فيلزم عليهم جريان البراهين فيها فيلزم تناسلها
وليزم عدم معلومية بعض الاشياء لانها غير متناهية بمعنى لا تقف ثم لا حاجة في اثبات الترتيب
الى ما ذكره الشيخ المحقق لان الشيخ صرح بان الصور معلومة بتوسط بعض بعض السبل فيلزم صدور الكثير عن
الواحد فتمت عرض ربه المحقق لهذا المذهب اشارة الى ان البراهين جارية على البراهين المتسلسل في الصور العلمية
لازمة على قائلها فافهم فانه لمحق غريب قوله فان قلت ان هذا الاعتراض على عدم الاشتراط المذكور
بنفس المعلومات فانها غير متناهية بلا شبهة وارجاب بان لا يرد علينا فانما قالون تناسلها في الجوانب
في جهة المضي واما الاحداث الاستقبالية فهو لا تقضية فاجد منها فهو متناه في جريان البرهان ان كان يكون
باعتبار وجودها العلمي فقد عرفت حاله الوجود الخارجي وهو بمعنى لا تقف الى حد فلا يرد عليه نظر
فان علم الواجب ليس بزمان في كلمتنا فاننا نعلم زيدا بانه سيوجد او وجد الآن اذ امس ولا مضى ولا يتقارب
ولا احال عند الواجب تعالى كما هو التحقيق وتنظيره مركز الدائرة ونقطة من نقاط القطر غير المركز
فان كل نقطة فرض على المحيط فهي متفاوتة النسبة بمسبب لقرب والبعد بالنسبة الى تلك النقطة
وليس كذلك بالنسبة الى المركز فكذا المعلومات الواجبة بالنسبة اليها بعضها متوقع الوجود وبعضها مدخل

في الوجود وليس كالبسبة اليه تعالى كما هو التحقيق فنجسختار الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور
بل كلها عنده سواسية وتبنى هذا الاعتراض على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة باوقاتا موجودة
في الدهر والواقع فيحينئذ يمكن ان يكون علمه محيطا بالزمان مع ان فيه من الكائنات المتخصصة باوقاتا
كما هي عليه والمتكلمون لا يقولون بوجود الزمان على هذا الوجه ولا يقولون بالدهر كما هو مرسوم الفلاسفة
بل الزمان عندهم امر موهوم ظرفية على سبيل التوهم وكلما يوجد في حاق الواقع وكلما يعدم بعدم عن
حاق الواقع فالقبليات والبعديات عندهم بحسب الوجود الواقعي كما قد عرفت سابقا فالباري
الفعال كان موجودا في الواقع مع عدم الاحداث وكان قبلها ثم اذا وجد بعضها صار معها في
الواقع وبقي مقدما على ما لم يوجد ثم اذا انعدم هذه الاحداث صار بعده ويتوهم من هذه القبليات و
البعديات استدارا في فاصل بين الاحداث والواقع الذي فيه حدوث الاحداث كما امرت كما هو الباري
تعالى يعلم في الازل كما يوجد فيعلم انه يوجد في الواقع بحيث يتوهم قبل وجوده مدة كذا ثم ينعدم عن الواقع
بحيث يتوهم بين العدمين مدة كذا يبقى ويستتر فيه وجوده والعلم بها ثابت له تعالى من الازل فان اخذت
هذه الاشياء ويقال انها غير متناهية بجري فيه البرهان فان اخذت بما هي معلومة فلا وجود لها انما
الاكتشاف لا غير وان اخذت باعتبار وجوداتها في الواقع فهي متناهية لكن غير واقفة الى صحتها
البرهان بتحقيقة فلا اعتراض على المتكلمين نعم يرد على الفلاسفة الذين يسمون الى وجودات هذه الاشياء
المعلومة في الدهر فانهم فاهم لمحق غريب فاجاب من عنده علم الكتاب كتابا سرارا لصلواته بالبرهان
على مرسوم الفلاسفة ان المعلومات ح مسلم انها ليست الاقف لكن لا ترتب فان الاحداث بينهما
كان مقدما على بعض آخر باعتبار الاعداد والاعداد في هذا النوع من الوجود فانها مجتمعة والاعداد في
الاجتماع فالترتيب ليس الا باعتبار الوجود والتعاقب اى الزمانى ولا اجتماع فاضم شرط البحران ونحو
الاعتذار لا يتصح من قبل الله فان المعلومات لما اجتمعت بالنسبة الى الواجب تعالى فالمجموعات
مستحقة بلا شبهة لانها اجزاء وتتحقق الكل بدون اجزائه في اى موطن فرض مح واهمنا بحث فانه بهذه
البراهين بطلوا عدم التناهي في جهة الماضي وهذا القدر بعينه جارهاك فالنقطة تحكم وحيلة الامران
اجزاء البراهين في الماضي اما باعتبار وجود الزمانى فهو متعاقب الاحاد فلا جريان وان جرى باعتبار
نسبة الى الواجب يعنى بالنسبة الى حضوره فهو المستقبل سواء اذ ان فرق باعتبار ان الماضي قد دخل

في الوجود والمستقبل متوقع فقد عرفت حال هذه التفرقة وان فرق بان المحذور آب عن الترتب
فالماضي كك والفرق تحكم فان قلت قطعنا النظر عن تفرقتنا بين الماضي والمستقبل فالتقول في المستقبل
فانه باعتبار المحذور مجتمع والترتب باعتبار الجزئية للجمهور لمجتمع او باعتبار اللازم قد ثبت فاجمع شرط
الجزئيات قالت ان صح وجود الشرطين غاية ما سيردني هذا المقام ما قد قلنا في حديث الدهر فتدكره
فان قد بينا سابقا ان البراهين تجري في الامور المتعاقبة المتسلسلة في ظرف الماضي والمستقبل واما
منه بطلان مزعم الفلاسفة في الدهر ولا يضر المتكلمين اصلا ولا يعلم ان المتكلمين مع اصرارهم على كون
ما قاله الفلاسفة في الدهر حقيقة حكوا بحجج البراهين في الماضي ومن المستقبل وقد ناصروهم بان حوادث الماضية كلها حتم
من القوة الى الفعل في الواقع فلا كانت غير متناهية بلزم وجودها بغير مدون مضاعف آخر في الواقع ولا يطبق في الكل على كل
الجزء المتناهي والسادس وهذا بخلاف الاستقباليات لانها لم تخرج جميعها الى الفعل وما خرج لا يخرج
الاتماها فلان لم تخلف وتحتم نقول ان الماضية قد خرجت لكن خرجت على سبيل التناهي
في الواقع فما خرجت قدر منها الى الفعل الا وانعدمت القدر الذي قبلها والقدر الذي انعدمت
صارت من قبيل العقائد بعد ما كانت واقعية فالكبراهين ان جريت في القدر الموجود منها فهي
متناهية وعداد المتضادات فيها متناهية وان اجري في الجميع الماضية فهي مجموع موجود في الواقع
وسعدوم وهذا الجمهور غير متحقق اصلا فلا يمكن فيه التطبيق ولا يطلب تلك في المتضادات اصلا فالفرق
بين الماضية والمستقبلية في جريان البراهين في الاولى ديون اثباتية تحكم على الحق عدم الجزئيات
فيها على القول بانكار دهر الفلاسفة فانهم لم يمتع عجيب قوله واعلم ان المتكلمين انهم ذهبوا الى
تصوره ان التعلق الذي لا بد له من وجود المتعلق به هو التعلق بحيث يقتضيه وجوده حقيقة فعل
ان كان شئ المتعلق ومثاله الذي هو متناهي له ذاتا وماهية لا يكفي للتعلق ولا شك ان زيدا
وجوده ليس وجوده في نفس الامر فاذا تقرر هذا فنقول اذا تصورنا زيدا قبل دخوله في حريم الوطء
فلا بد ان يتسام صورة منه في الخيال كما هو مذهب القائلين بالوجود الذهني وتلك الصورة امر حال
في قوة تشخص بها وجودها ليس عين وجود زيد والا فرضنا ان باق الى حين دخول زيد في عالم الوجود
فيلزم ان يكون لشخص واحد وجودان تشخصان وهو بطلان براهته فكلما لصورة ان كانت شيئا لم يكن
الذي يلزم المتكلم عائد بلا خفاء وان كانت متحدة مع زيد بالنوع فحالها كحال زيد بالنسبة الى عمر وقد

قلنا ان وجود زيد ليس مبنى وجود عمر وقلوبى مثل هذا الوجود فى التعلق بالمعدوم فليكن وجود عمر متعلق
 التعلق بزيد المعدوم وليكن ايضا وجود الشيخ وايضا كيف يكون تلك الصورة حيوانا حساسا ناطقا
 مدركا مع تلك الامور ليقض الوجود فى نفسه كما هو مقرنى مدارك الخصم ولا يتصح نفي علم زيد قبل الوجود
 فانه مخالفت البديهة والتصرجات وايضا يحكم على زيد بانه سيوجد وامثاله وليس موجودا الآن وبهذه
 الاحكام ليست ثابتة لتلك الصورة فانها موجودة بالفعل ونحن هنا لاج ان هذا السؤال ليس مختص
 بهذا الدليل بل وارد على دليلهم المشهور على الوجود الذهني بل هو وارد على نفس الوجود الذهني قتال
 اجاب الشك عن هذا الشك فى بعض تعليقاته على شرح التجريد بان ان اراد الشاك ان الوجود الذهني
 ليس مبنى زيد بوجوه من الوجود فهو بطل فانه بعد تجريد الصورة الذهنية عن الشخصات الذهنية مبنى الوجود
 الخارجى وان اراد انه ليس مبنى ما اخذنا مع جميع الشخصات فهو مسلم لكن لا يضر خصم ولا ينفعه فان تقدير
 المسلم هو وجود المتعلق مطلقا هو موجود فى الذهن فانه مبنى الموجود الخارجى بعد حذف الشخصات
 واقية باعترفت من تقرير السؤال لا ينفى عليك ضعف هذا الجواب بظاهرة ويظهر قوة الاشكال لا دورا
 عليه نافذة كلامه متقاربة مع ما دونه نفسها الا دل ان الشخصات متبانية فلا يجوز اجتماع اثنين منها فى
 شخص واحد وبهذه المقدمة براهته والثاني انه اذا اجتمع فى تلك الصورة شخصان لازم ان يكون هذا
 الشخص شخصين فاذا الماهية مع كل شخص شخص آخر والثالث انه لو اجتمع لشخصان الذهنية والخارجية فى
 شخص واحد فالجواب ان يكون لكل واحد منهما دخلا فى عادة الشخصية اولا فان كان الاول كان
 تشخصه بكيهه فكيف يكون قبل التجريد وبعد تشخصه واحدا وهو الشخص الخارجى وعلى الثاني لم يكن بافرض
 شخصا تشخصا ولا رتبة فى ان مبنى هذه الاعتراضات على امر واحد وهو ان الشخص الذهني متحد بالشخص
 الخارجى تشخصا وشخصا لم يرجع الا ان الصورة الذهنية بعد التجريد من الشخصات الذهنية متحدة مع الشخص
 الخارجى بهذا الكلام صادق لان الصورة بعد حذف الشخصات عنها ليست الا الطبيعة المرسله وتوقع متحدة
 بالشخص الخارجى وانما قلنا ان قوتها لا تظهر ماملا لانه قد مر ان الوجود الذي لا يدرى للمتعلق هو وجوده وخلق
 حقيقة فالصورة الذهنية ان كان وجودها عين وجود الموجود الخارجى فيلزم الممثلة والى اى دورا
 وان لم يكن كذلك بل يكون مينا له بعد حذف الشخصات فانه الوجود خارج عن السبب ليس كما مر ان
 زيد مبنى وجوده بعد حذف الشخصات فبالله لا ينفى فى التعلق حتى يستلج الى الوجود فى الزمن بهذا

في بادي الامر كان الشئ فصلان الصورة الخيالية والحسية كمتنفة بالكميات والكيفيات المخصوصة بحيث
تأتي عن فرض الشئ في الصورة الخيالية التجريد عن العلاقة الوضعية بينها وبين مادتها في الصورة
الحسية لا بد من علاقة وضعية وهذا نص منه بان الحمل في الحاسة نفس الاشخاص الخارجية باهي
أشخاص ودلائل الوجود الذهني لو كانت على ان يحصل هي الاشخاص لم يشهد المحقق قد قال
في الحاشية الجديدة على شرح التجريد ان الشخص الخارجي ليس تشخصا لا بحسب الخارج فلا يمكن
تكثر الشخص في الخارج واما في الذهن فليس ذلك الشخص تشخصا بل يجوز تكثره في الذهن ولذا
تعد تشخصا في قوى كثيرة وتنبهنا يظريضا ان الحاصل في الحاسة عين الشخص الخارجي مع تشخصه الخارجي
لكن هذا الشخص غير آب عن التكثر كما وليزم من هذا ان الصورة الحسية ان حردت عن الشخص يبقى تشخصا
متحداهما ان سلم بها فلا يرد اصلا وينتفع اشكالات التاقدوان لم يسلم ويحيى بداهة فلا شك
وحاول الشخص ذلك لنا قد باحاصله ان المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية كما تقرر في موضع
والصورة ربما تكون مطابقة للامر الخارجي بحيث اذا وجدت في الخارج كانت عينه واذا حكم عليها بعد
الحكم الى الامر الخارجي فنقول الشك ان الحكم على الجزئي المعلوم ان كان مرادنا الحكم على نفس الجزئي فذلك غير مسلم
فان الحكم عليه هو المعلوم بالذات والمعلوم بالذات ليس هو الصورة وان الزاد ان الحكم على الصورة الذهنية على
يتعدى فوقه لكن لا يضرنا ولا ينفعه وهذا لا يعنى ايضا حق الوقوف فان الصورة الذهنية معلوم بالذات
بالعلم المحسوس وهذا العلم غير كاف في ذلك الحكم بل هو متفرع على العلم المحسوس بالمتعلق بالمعلوم وهو ما يشهد
بقطع النظر عن تشخصات الذهنية وايضا لما كان الموجود الخارجي وهو غير الصورة تشخصا ووجودا
ككيف يتعدى الحكم اليه تحقيقا بحجاب ان الصورة الذهنية لما نحومن الاتحاد مع الموجود الخارجي فانا
فصور المعلوم المطلق اي مفهومه ولا شبهة في ان الصورة احصائه منه لا يكون معدوما البته مع
ان لما نحومن الاتحاد مع حقيقة المعلوم حقيقة ولذلك نيجر الحكم عليها الى المعدومات والاسرفية ان
الحكم عليه لا ينظر فيه من حيث حصوله في الذهن وتخصه بالذهن بل ينظر فيه من حيث هو معدوم
وبهذا فمما نحن فيه يكمل على الصورة الذهنية لاس من حيث انها صورة ذهنية تشخصه بالذهن بل من حيث
انها متحدة مع الموجود كالفرد المنتشر فالمعلوم عليه والمتعلق هو الصورة الذهنية الموجودة في الذهن
ولكن لكونه حائلا لنحومن الاتحاد مع الموجود الخارجي يسرى الاحكام عليه الى الخارجي وما شبه هذا

باجماع العلم بالانتشار مع الموجود الخارجي المعلوم في البيض المتشابهة بالبيض هذا الاتحاد معلوم بالوجه
 خاتمة الامر لا تكمنه معلومة ضرورة ان فارقا يتحقق بين وجودي زير وعم وجودا للصورة وزير كان
 لا نقدر على تفصيله كما لو اوجب تعالى فاننا نعلم ضرورة او ربنا ان علم ذاته وذاته هو وجوده لا الوجه
 المصدرى المعلوم بلهته مع اننا لا نكمنه شيئا من ذلك فلهذا الكلام ايشم كما ينظر بالنظر الى كلامه فان
 اراد المحاول هذا فربما بالوافق ولكن تصح ايراد مشكل وان اراد غير فطالب بالبيان هذا غاية ايقان
 ان صح فيها والا فينبغي ان يبرح عنها ولن تعلم انه لو اوردوا الشك باستقراض الدليل بالمعدومات
 المحضة فان العقل اذا تصور ما فقد وجد التعلق بين العاقل والمعدوم المحض والدليل ثابته لان
 له وجودا هو الظاهر لا شئ بهم في الاول ان وجود زير في المستقبل يجوز ان يكون كافي في التعلق
 وان وجوده انما في الابل كفاية واما المعدوم المحض فلا وجود له لاني اخرج دلالي الذهن فانه
 لا حقيقة له اما لا يكون له حقيقة لا يكون موجودا في موطن فانه لو كان موجودا في موطن سواء كان
 هو الذهن او غيره فلا يكون معدوما مطلقا فيدفع بمثل ما روي طلب التفصيل من سائله المجهول
 المطلق واسلم قوله وانت خبير انكم الظاهر انما التجبوا بحديث التعلق لرفع هذه الاشكال بل هم جوف
 التعلق بالمعدوم مع انهم منكرو الوجود الذهني كما نقل عنهم وعموا ان تميز العلم بالمعلوم كالتعلق العلم
 به وانما قالوا بحديث التعلق لانه لو علم بوجود زير في الازل وهو موجود فيما لا زال لزم الكذب كما قال
 الشيخ ابو الحسن الاشعري ويفهم من كلمات المفسرين وهو سري عنه فاعل فانه لا يخفى عن شوا رب
 الشبهة كما ينظر لك فيما اشير اليه سابقا في الكتاب وفي احاشية قوله وفيما ذكرنا بخلص عن ذلك
 والذي يظهر لنا انه لا مخلص للشئ ومن هو على اثره من حزب حدوث العالم والا فخلص فله مخلص
 اما الاول فلان العالم بجميع ما فيه لما كان حادثا كان معدوما في الازل فكان اسد ولم يكن مع شئ
 فكان اسد تعالى موجودا والعالم معدوما عنده محضا فلو كان عالما فقد تعلق العلم بالمعدوم
 وقد كان عنده من اجلي البدييات ان التعلق بين العالم والمعدوم المحض كان محالا وقد قول
 ببساطة العلم وكونه اجماليا لا كيفي كما لا يخفى فان قال بالوجود الذهني فقل ان يقول امين
 ذلك لوجود الازل ان حادثه لم تكن موجودة في الازل وان قال بانقسام المعدومات في
 الواجب فلا ببساطة في العلم على انه مخالفت لرائه فان ايشم منكرا لا رتسام وان قال ان عالم

بوجه كلي جامع فلما كل ايضا ان يقول فلا يكون عالما بزيد وعمر وما هما زيدا وعمر وقد قالوا لا بهت
 وايضا فتشيعهم على القائلين بالعلم بالوجه الكلي في غير موضع قتال واما الثاني في فلان المعلوم عنده
 قديم فالعلم قديم ولا محدورا بالحوادث فليست بعددته في الواقع بل انما عدمه بالنسبة
 الى زمان زمان كعدم الجسم من مكان ليس بوجوب عدمه في الواقع فامد تعالى عالم بالزمان انما
 لا بانه ماض او مستقبل فان الماضي والاستقبال انما هو بالنسبة الى ما هو نسبة له الى الزمان واما
 ما هو متعال عنه فلا يقاس اليه مضي واستقبال كما مر من نسبة المركز والمحيط واما صاحب الحدوث
 فليس يصح منهم ان يقولوا ان عدمه اضافي فان امد تعالى في الازل وليس معه شئ في الواقع
 فلا زمان وله تقدم انفاكا في الخارج لا بحسب مرتبة من مراتب العقل فقط فان الحوادث بل العلم
 كلها محدودة وحال كون الاله عالما فلم يخلط ولا يلزم على خصم خلف فان العالم انلي دهرى
 وحادثة زمانى ولا نسبة له زمانية تزا فائدة فليكن هذا ايضا من اذلية على القدم وتقريره على الوجه
 افضل ان الواجب عالم من الازل لا ينفك عن صفت العلم وليكن هذا ههنا موضوعا فلو كان لعالم
 حادثا في الواقع لتعلق العلم بالمعوم وهو خلف بما زعمه اهل ابي ابيسيات فلا بد من ان يكون قديم
 وهو اما قديم دهرى ولا يلزم عليه فساد او قديم زمانى وهذا في جميع الزمانات يكره الضرورة وعلى
 الاول فاما الاشخاص بحيث لا يكون لها عدم زمانى ايضا كالعقول مثلا او بحيث يكون حوادث
 بالنسبة الى الزمان والاشخاص متعاقبة فيه فالزمان قديم بالخصص ولا ينفك بالقدم الا هذا القدر
 وتعلم ان ما في القرابة من قبل المتكلم ان الواجب ليس بزمانى وكذا صفاته فتعلق العلم بوجود
 المعلومات فيما لا يزال كما يقول خصم بحضور جميع المعلومات عنده من الازل الى الابد كل في وقته
 حادث لكن القرابة من قبل هذا السلم فما اختاره اشد واحالت بيانه الى الآتي يحتاج الى تأمل
 فامض فليكن ان اخذت التذكرة كما قلنا نوعيته في جواب الفساد قوله وقد اسبقنا ١٠ الى الابد
 بالوحدة احتمانية وليسين المهلة ولغير المحبة الاتمام ويجوز ان يكون من الشين المحبة واليعين
 المهلة وهو معروف قوله ثم اقول انج اشارة الى رد دليل استدلاله الخصم على القدم واما الاستدلال
 فتقريره ان العالم لو كان حادثا لكان الزمان ايضا حادثا لكونه منه فيكون مسبوقا بعدم وهذه
 السببية انفاكية فهي زمانية اذ لمسبق الزمانى ليس لاكون السابق بحيث لا يجتمع مع المسبوق

في الواقع بالنظر الى السابق فيكون قبل الزماني زمان وهذا محذور مشحون بالجواب عند وضع
 فان الزمان عند المتكلمين امر وهمي ليس موجودا اصلا فضلا عن ان يكون قدرا او حادثا لكن اشبه
 الحق سلك في الجواب سلكا آخر بعد تسليم وجود الزمان فرده بوجه آخر وتقرير الرد ان عدم
 سابق بسبق لا يقتضيه استداد اعميموه زمانا بل يجوز ان يكون عدم سابقا بحيث لا يجتمع مع
 الوجود ولا يكون معبدا سوى السابق والسبق ولكن الوهم لكونه مشغوقا بتقدم الزمانيات
 وما قالوا بتجليل الاستداد الزماني في اكثر الامور لا يجده في اول الامر ولا عبرة به كما لا عبرة به
 في الاستداد المكاني والجواب عنه ان عدم لا يسبق لذاته لكونه قد يوجد بعد ايضا فلا بد من
 سببا يكون بحسب محاورته نعم مقدما وهو الزمان فانه ان كان مقدما لذاته فيها ولا فيخلق الى
 معيار آخر ولا تسلسل فينتهي الى ما هو متقدم لذاته وهو المنع بالزمان والجماع ان تقدم عدم
 على الزمان وتأخره ان تحقق كلاهما بالذات لعدم يحسنه في الواسطة في العرض وصيرورته متاخر
 لا ينافي ذلك لانه يجوز ان يكون هناك واسطة في الثبوت وهي تعلق ارادة الباري وبه
 يتقدم تارة وتاخر اخرى فافهم وفيه نظر بوجه آخر فان عدم اللاحق وان كان متقدما مع عدم
 السابق في مطلق عدم ولا كلام فيه بل الكلام في خصوصية عدم فيجوز ان يكون عدم ان كان
 مقدما لذاته كاجزاء الزمان والجواب ان عدم معنى لخصوصيته له سوى اخصص فانه لا حاصل
 له ان هو الا من الامتزاغيات الافراد له سوى اخصص وهي لا تحصل الا بالاضافة والمضافات
 اليه ههنا واحد وهو الزمان فلا يكون له عدان للاحق وسابق فحينئذ عرض التقدم لو كان
 لذات عدم لكان عدم الواحد سابقا ولاحقا بهت فلا بد من امكان آخر ليس تقدم عدم
 وتأخره فان قلت فعلى هذا ما ذكرت يلزم ان لا يكون لشي واحد عدان قلنا نعم ليس بشي عدان
 بالنظر اليه نفسه فقط بل انما العدان له بالنظر الى الزمان فعدم زيد من زمان عدم وعدمه من
 زمان آخر عدم آخر فالمضاف اليه متعدد وكسلوب الالكوان المكائمية من زيد ولا سبيل لنا ان
 نقول هذا في عدم الزمان فانه لا زمان قبله وفيه نظر فان عدم لشي واحد واحد لكن عدم
 المضاف الى شي لذاته متقدم فعدم كل شي مقدم على وجوده بلا افتقار الى مكان واما عدم
 اللاحق فهو لكونه ليس عدان في الواقع بل انما هو عدم من الزمان البعد موخر فلا محذور فيقول

ان العدم كما هو قبل هو بعد ايضا غير مسلم فان العدم الواقع ليس الا قبل واما العدم الآخر فهو عدم من
 الزمان لا عدم في الواقع فان الشيء الغائب في زمان لا يرتفع عنه وانما يرتفع عن زمان هو بعد ذلك
 الزمان واما جواب ان طبيعة عدم شيء معين ولكن زيد اذا نظر اليها من حيث هي لا يثاني
 التقدم ولا التأخر بل لما نسبت واحدة اليها ولذلك يقتضي اعتبار التقدم والتأخر فان العقل
 كما يجوز ان كان انعدام العالم فوجد وكان الانعدام بدون زمان لك يجوز ان كان وجد قدما
 ثم انعدم مرة فهذا العدم واقعي فلا خصوصية له بالتقدم والتأخر ولذلك نراك تقولون ان
 العالم قابل للفناء وانما احتمل في الوقوع وتوهم آخر ان الضرورة قاضية بان تقدم عدم بدون
 ان يميز بين الوجود والعدم زمان حامل للتقدم غير معقول وقية نظر فذكر في الشرح من حديث
 اختلاط الوهم لما كان الوقاية ونها ما قالوه ولكن دعوى البداية من الجانبين من جانب
 انخص ان تقدم الانعدام بدون مرور زمان غير معقول ومن جانب المتكلم ان هذا بداية
 الوهم بل الكواثر ضروري والآثار قرب ما عند انخص قائل فانه دقيق وبالغور فيه حقيقة والعدم
 الموقفي بتسهيل الصواب قوله وقولهم اننا نهم الخ فيه اضطراب فانه ان اراد ان تقدم اجزاء
 الزمان بعضها على بعض لا يمكن الا بالمرور استعدا في سوي الزمان فلا شبهة في صحتها ومنع والمستند
 صحيح لكن احدا ما قال به فضلا عن انخص الملقب بالحكيم وان اراد ان ذلك التقدم لا يمكن الا
 باستعداد سواد كان هو الزمان ادخيره فالمنع باطل ضرورة اليس الزمان استعداد ولا يصح
 الا بان ينكر الزمان في اصل المنع فمأصل المنع ان تقدم الاجزاء امر وهي غائبة لا زمان فلا
 اجزاء فلا تقدم نكاه منع على قوله ان العالم ان حدث كان الزمان حادثا فان الزمان
 ليس شي حتى يصنف بالحدوث او التقدم كما قد بينا سابقا هذا غاية معناه وفيه ما تقر
 في وجود الزمان على ان المستند في غير موقع فان التقدم الرتبى في الاستعداد المكاني لم اهم
 موجود وهو استعداد المكان وقد عمت الاستعداد من ان يكون نفس المتقدم والمستأخر
 ادخيره وللذا كان الزمان متناهي الخ قد عرفت شره فتذكر قوله فانه مستقدم الخ فيه اشارة
 ان الواجب تعالى مستقدم على الاحداث قدما انفكا كما وهذا المتقدم ليس بزمني فان الواجب
 تعالى مبرا عن الزمانية فليمن ان يكون العدم لك وقد عرفت حال المنع والمستند بمسبب نظر

الحاشية على كتاب... في شرح...

صحيح لكن خصمنا يتقدم الواجب على الحادث... والواجب مع القديم... سواء كان زمانيا ولا دخل في دائرة القدم الزماني... الى هنا آخر التوصل الاول... ربه اللهم بارك لنا في الامور...

خاتمة الباطع

الحمد لله الذي انطق العالم بالبيان... سيدنا اصفياؤه واصلي واسلم على سيدنا محمد... موجوداته مظهر حقائق الدين... تحت لوائه وعلى آله... مولاه الكريم محمد بن المرحوم سيدنا ابي الانصاري... وهما الى صراط الدين نعم الله عليهم... على طلبته العلم وحسن الحكم... المعقول والمنقول بحلال الملة والدين... حل المعاقلة لشرح العقائد... حاشية الفاضل الكبير... المعروف ولا يتحقق... الاساتذة حمزة البهانية... قدس الله روحه وذلك بمنتهى الكرم... كما سمحت الجمعية نور القلوب... تتجلى فينا...